

الرسم

٣١٥٠.

مجموع فيه كتاب راحة

٩

هذه نسخة من نسخة المؤلف تورد مدونة القرن الثامن الهجري
 اجمع مختصر الكبد نسخة الجاهل المخطوطة الذهبية. كما أن الحفظ كتابه شيرا
 قط اللوحة رسم (٥٨٧) [الشم الاول من المجلد الثاني عشر من بلادهم] وهو بخط
 العراقي نفسه

عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف المعروف بالكافة العراقي ولد سنة
 ٧٣٥ هجرية من مؤلفاته: (المقتضب من احكام الفقه في الشافعي) مقبول
 (الذريعة) مقبول. (فتاوى المفتي بئر الزقية الحديث) ط. وغيره
 المؤلفات
 توفي سنة ٨٠٦ هـ

الزعماء ٤٤٤ / ١١٩

يكره كسر إلى السيد العلوي ^{عليه السلام} أي من غير الخاف سوا القطر ما قولكم من ملكه عند حراف
المال حساءا هل يغوص عنه كم كل لو ملكه بعض نفسه وهل سيطر الصور أم العبد لو ملكه بعض نفسه أولا
وإذا قلتم لا لغوا إذا ملكه جاز من المال حساءا ويعتق إذا ملكه بعض نفسه فما يكون الفرق لأن تملك
جزء من المال حساءا كأنه ملكه بعض نفسه أفتونا فاحسبوا في كواب والله الموفق إن الرقيق لا يملك بملك
سيدة على الصور - عديد لا مامنا الشافعي ^{عليه السلام} يقول له تعالى ^{عليه السلام} لا يملك بملك
الاية وهو له تعالى ^{عليه السلام} كرم ملامن أنفسكم هل الله ما ملككم المالك من سر الأية ولا في ملوك كالبهيم
ولا ملك ولا باب عن العبد المتمدن يقول له صلى الله عليه وآله وسلم من يبيع عبدا وله مال فإله للبايع إلا أن
يشترط المبتاع رواء الشبان بأن إضافة المال إليه إضافة اختصاصا لا إضافة ملكة ولا ملكة
بملك غير سيدة عندنا جازا وأما لو قال له سيدة وهنك نفسك أو ملكتك نفسك فان قصد بدلك العف
عتق وإن قصد الملك أو أطلق اشترط قبوله فورا ويعتق وفي جميع هذا الصور لو ملك
بعض نفسه عفو جميع على هذا الفصل سرية أما إذا قصد العتق فواضح وأما إذا قصد الملك أو
أطلق وكما لو قال بعتك نفسك بكذا فإنه يصح ويلزمه المسمى ومضى لأنه عقد عتاق لا يبيع كل صح
به فائدة المحقق الصور في التحصن وهذا الصور المفسر عليها لأن القصد العتق لا الملك
أقصى وحسد الصور الفرق ^{عليه السلام} ملكه المال وبين تملكه نفسه بأن الشارح مشتق إلى العف
وأما إذا أضاف العبد ملكك لصور ما أمكنه شايها مثلا فان أراد دخول نصف العبد فواضح أنه يبي
فيه الفصل المتقدم ويلغوا بملك المال وإن أراد ما عداه كان لغوا أيضا وإن أطلق بعت
على فاعده أصوله فما يظهر من أن المجاطب يقع الظاهر يدخل في عموم لفظ المجاطب بكسرة
والأصح لا يكون لغوا أيضا ومن فروع هذه القاعدة قولهم لو قال ابني عاتقني
من ديني وهو مدينون له أو تصدق بهذا على الفقير وهو فقير لم يدخل في العدم فلا
يبرئ نفسه ولا تصدق عليها هذا ما ظهر في محكي كلام أصحابنا رضي الله عنهم أجمعين
ويخرجهم من أصل العلم هذا جواب القاصد من الدين طرغ غلبه إلى دار جنة
ويحل خطه بلطفه وسئل ^{عليه السلام} سؤال القطر سوا إلى أصل الله الشاهد العلم ونفع
لهم التمس إيمان ما قولكم من ليس عنكم في قاص نافر الإحكام عظم القدر والقيام
ولا أيتهم من الأمانة إلا علام باع عن ورثة ما بين قاص ومكلف للمصالح الضرر
الظاهر الرعية واحتياط بوجه يرى وإمام العصر ودفع المشتري الثمن لغير
الذي كان المذكور وزد المشتري ثمنه شرعية فالقاصر المذكور من لفظها في معنى البيع
صح ما يشترطه فذا ما خزا وذكر في الثمن بعد ذكر النفع والقدر ما لفظه على جميع
من المشتري المذكور فهل للبيع من نافر من غير أن إدعاء بعض الورثة من
في الغبن وقد أثبت القاضي المذكور أنه باع ذلك بعد أن قوما غير أن يمين الرومان
والأحازق وقد قال القاضي في المذكور زيادة قريب من سدس الثمن أو أودع عده
والقاضي أو عده قبله القيمة فهل يلزم المشتري وقد دلل القاصد البايع في الثمن
ما لفظه على جميع من المشتري هذا حجة العلك التي يوجب إتمام المسمى بها على أن يمد
المسرى بملك وإمام العصر بالبيع المذكور في الوصف والمعدر لو صحت على هذه
العلل ففضل في التملك هذا الإمام المجمع على ما أفق

اصبونا ما حوز من لاعد مكره المسلمون احاب القاصر العلاء صبا الدين
 التارة من قوله نق ابقوله احب اليه وحقه حتى لله احوال والبدل الموقر للصواب
 انه محض صون لصرف احكام الثقة الامين المهور بالديانة وعدم احب اليه
 عمر الالغا والابطال ما امكن لان المحاكم امناء في الشرع وجاملوا الوقت ولا
 بطرق اليه الا بطال والحال ما ذكر ان بيعه وقع في حاجة او مصلحة طاهرة
 مع غيبة البعض ولو البعض قاصر ودلوه في ملتوب البيع انه كاحد او مصلحه
 وان البيع وقع بعد تقويم عدلين ثم المثل هو زيادة ما ذكر يكون في معنى
 الحكم منه بلبور ذلك عند وتبرأ دمة المشتري تدفع الثمن الى الحاكم
 ولا يعقل قول المالكين ان الحاكم لم يستلم الثمن او لم يصرفه في مصالحهم
 بل القول قول الحاكم اذ كان حيا وقول وارثه اذ كان ميتا لما قلنا
 مرانته امين الشرع ولا يخفى في البيع الصغار فيه ملحق بغير شرعي
 الى احواله من الورثة لانه بايع بالولاية الشرعية ما لا يقتصر في
 المذكور مع وجود الشروع الشرعي للبيع وجنيز ولا حاجة الى التمييز
 من اسم الممارض الفرض ان المبيع فملول الورثة المذكورين فان
 فرض انه لم يولد للمال فملكه الامام فان لم يولد له الامام القاض
 المذكور في البيع عن المذكورين في ما يرد قوة ونفوذ او للدعوى وحل اعلم
 قال في حقه القصر الى الله تعالى طهر عليه ان ادة عمي للدينه والادب
 وصحبه عليه السلام اهل البيت عليهم السلام القاصر محمد هادي في احوال احوال
 لما ذكره سنا طه ابقا الله في احوال الصور والادب والعام محمد هادي في احوال احوال
 وهذا احوال في مفتح وكفا به والادب علم

فن ١٢١
 ١١٠١١٠١١٠
 ١٢١١١٠١١٠

شرح الفقه العرفي

مكتبة جامعة قزوین
 رقم کتاب: ١٥٤٠
 رقم فهرس: ١٨٠٦
 رقم ثبت: ١٢٥٠
 رقم ثبت: ١٢٥٠
 رقم ثبت: ١٢٥٠

هذه التي قد اجمع النية على جعلها ضعيفا المنقطع على ما سئل لطفا فاقول ورفع من سند بابيه
ووقف من شد من جنابه وانفصل ووصل مقاطع حبه وادرجهم في سلسلة حربه فسكنت نفوسهم عن
ضطرب العلم فوضعتهم لا يكون محمولا او متعلقا بهم لا يكون مقبولا ولا محتملا ولا كمالا الا الله وحده لا شريك
الزدي في الارواح شهودهم بعد ورواها في الدين غريب فاصبح عزيزا مشهورا واكمل وادخل به
مغضلات الامور وازال به عنكرات الدهور الا واصل الله علمه وعلما اراهم يوم ما علما سنا ونزل وطلع نجم
وافلر وبعد فعلم الحديث فطير وقعه كثير نفعه على مدار اكثر الايام وببروف احوال الاحكام والاهل
اصلاح الابد للطلاب من فقه فلهذا نذب الى تقدم العناية بكتابي بحمد الله وكنت نظرت في ارجوزة
اي لوبيت من القواعد الفقهية وليسان اصطلاحهم الفقهية وشرعت في سرها لها بسطة وادخلة رانية
كثيرا بحجم سقطة دملته ثم شرعت في سرها لها متوسط غير فطر والاموط بوضع مشكلها ونفع
مفعلها ما كثر فاعلم ولا فطر فاصبح فوئد لا يستغني عنها الطالب للنبية وفرايد لا تحجب
مجتمعة الانبياء جعل الله خالصا لوجه الكريم ووسيلة الى جنت النعيم يقول راجي به المتقدي
عبد الرحيم بن الحسين الاثري من بعد حمد الله ذي الالاء على امتنا جل من احصاه
ثم صلاة وسلام دائيم على نبي خير ذي المرحم فهذه المقاصد المحممة توضع من علم
الحديث رسمه النبي الاثري بفتح الهزة والثا المثلثة نسبة الى الاثر وهو الحديث والاشي
بها الحسين بن عبد الملك الاثري وعبد الكريم بن منصور الاثري في آخري والآيات
النعم واحد لها آلا الفتح والتنوين كرجل في غير بالنعكس كني وقيل بالكد وسكون
اللام والتنوين الى كني وقيل بالفتح وترك التنوين كقفا والمرام جمع مرهم وهي
الرحمة وفي صحيح مسلم انا نبي المرهم وفي رواية الرحمة وفي رواية الملمح والمراد برسم الحديث
اثر اهل التي بنوا عليها اصولهم والرسم في اللغة الاثر وقنه رسم الدار وهو ما كان
منه آثا رعا لاصقا بالارض وعبر بالرسم هنا اشارة الى دروس كثير من هذا العلم
وانه بقيت منها آثارا يهتدى بها ربيني عليها

نظمتها بصفة للتدريس
لخصت فيها ابن الصلاح اجمع
تذكره للمنتهي والسند
وزدتها علما تراهم ضئيف
السند بكسر النون فاعلم اسناد الحديث اي رواه باسناده واقامه عبد الله بن محمد

بن محمد

ان قد الم تاري فهو معناه احد شيوخ النجاشي ربه ورواها كحيت منها لاصلاح اي كتابين
اصلاح والمراد مسائله واقسامه دون كذا في امثلية وتعاليله ونسبة اقواله
تعليله وما تكلم فيه وقول وزدتها علما اعلم ان ما زدته فيها على لاصلاح اكثر من ميزت
او ما ينكر قلت ولم امير اخره بل قد يفتقر بالواقع ان كان في غير مسند ذلك
الترجمة في هذا الشرح ان ثلثه شيوخه من الزيدانية وليت عالم امير في قول قلت اذ
هو غير مستبعد عند من لم يعرفه بان يكون حكايته عن من هو خارج عن لاصلاح
كالنور وبان دقيق العبد وانما رشتيد ورسيد الناس كاستراة وكذا
اذ اتعقبت كلام لاصلاح برقة او ايفتح له فهو واضح في انه من الزيدانية وكذا اذا
حجب كلامه من مومنا في حديثه لاصلاح في اوله من الزيدانية وليت عالم ايته او لا ولا
تميزت بنفسها بما تقدم فامير في الشرح وهي موضع بسيرة رابت لاصلاح من لتوف
فمن في اخر الساب الاول روي ولم من عمته وسما في التذليل والنقل على اكثر الامم قبلوا
ما صرح ثقات المدرسين بوجهه وبما قول في الخبر القسم انك من اقسامهم المجهول وفيد
وسما في مراتب التعديل ومرتات الجمع زياد في الفاظ لم يذكر في لاصلاح ميزنا هناك في الشرح
المذكور من وسما قبل في صفة المناولة واعلاها وسما قول في فيها اذا ناول واستند عند المحققين
وسما في او اخر المناولة قول فيفيد حيث وقع البيهقي وسما قول في كتابه الحديث وكتب الشنمى
وسما نطق حروف الكلمة المشككة في ما من الكتاب وسما استنشاها كما ينطق اسفل
اخر في الملهل وسما في مسند يعقوب بن ابي شيبة فاعلم وسما ذكر العكر في غير صنف
في النصف وسما في الموكلف والمخلف استثنى البخاري الذي اهم اسمه قال فيه خلاف
في الترادف والآراء في حيث جاء الفعل والغير لواحده من له مستور
كفان او اطلق لفظا في كتاب لسيد الارباب لاصلاح منها
من هذا ما اصطلحت عليه في الاختصاص اي اذا اطلق لفظا لواحده لا كما عه او شيين ولم
يذكر في علمه ولا قبله فاعلم بفاعله الشيخ ابو عمرو بن لاصلاح نقول وقال كان في بابها في الخبر
وكذا اذا اتى بضمير موحده لا يعود على اسم تقدم قبله فاعلم به ان الصلاح كقول كذا له وقيل في كتاب
وكذا اذا اطلق الشيخ فاعلم به ان الصلاح فاشي فيما بعد قد حققه وقول منها بابا الموجه
رفق الا ويجوز كسر واس وان يكن شيئا نحو التزنا فسل مع البخاريهما
والله جوا في امور كلها معقبات في صفتها وسما
بن اي وان يكن الفعل او الضمير المذكوران لا شيئا كقول وا قطع بجملة اسناد او قول
فان وقع الصحيح مرورا فاعلم ان ذلك البخاري وسلم وقول مقتضا مع الصادق على التمهيد والمجهر
كسر على البخاري من اقسام الحديث

اولا
المؤتمرون عليها واما المبلغ اخر

سار اصل
وقبل اصح الاساسه
ماوراء سليمان
مهران الاعشى
ابراهيم بن

والباب في الامام
والاخبار في الامام
والاخبار في الامام
والاخبار في الامام

وقتہ

05

سید و سید

في العلم

151

السابع وهذا هو الذي
يكون في النسخة
التي هي في
الكتاب

في قصور فان الثماني افرج ودرم الك

[illegible]

و هو بانقسام الصحيح الى خمسة حجة وان كل ما يلحق به من الحسن والادب ما هو من كلامه
 تقدم نقله عند الاشارة الى عامة الفقهاء والاشقياء من اهل البيت وبارا اجمعهم والظاهر ان كلامه
 ارادوا ان لا يواروا الاكثر لما فرق بين العلى والفقهاء وقوله حجة نصيب على التمسك الى الحسن بل هو ما قسم
 الصحيح في الاحكام به وان لم يكن دون في المرتبة فان اصلاح الحسن يتفاهر عن الصحيح فان اهل
 الحديث من لا يفرق بين نوع الحسن ويجعلونه مندرجا في انواع الصحيح لا يدرجه في انواع ما يحتج به فان
 يمدوا الظاهر كلام الحكماء في تفرقاته فان من سمي الحسن صحتا لا يكتفى به دون الصحيح المسمى للمعنى
 اولاً في هذا الاذن اخلافاً في العارضة دون المعنى فان يفرق بين الضعيف ونقل اذا كان في الموضع
 روايته بسوء حفظه بخبره يكون من غير خبره تكرر وان لم يكن الكذب او شذوذاً او قوياً للضعيف لم يجر ذاه
 الاثر في المسند حيث استندوا او اسئلوا كما يجي عندها من لا يعدم الا الحسن فاصح عن الصحيح
 وانما اختلف به في الاحتجاج وتقدم ان الحسن لا يشرط فيه ثقة رجاله بل اذا كان فيهم من لم يتهم بالكذب
 وزوي من كان حسن على شروط المتقدمه وغير المتهم اعم من ان يكون ثقة او مستورا والمستورا غير
 مقبول عند الجمهور وما كان من تابعه مستورا ايضا وكما انما لو انصرف لم يعم به حجة وكيف يحكي به اذا
 انضم اليه لا يحكي به منفردا واحاط عند اصلاح مما ذكر في البيت لا خير من هذه الايات
 الاربعه فقال بعد قوله ان الحسن متفاهر عن الصحيح واد استبعد ذلك من البصيرة التافهة مستبعد
 ذكرنا له نص السافعي رضي الله عنه في مراسيل المتابعين انه يقبل منها المراسل الذي جازوه منها
 وكذا لو وافقه من سئل اخر اسلمه من اخذ العلم عن غير رجال التابعين الاول في كلامه له ذكر فيه جوا
 من الاستدلال على صحة خرج المراسل بحجة من وجه اخر ثم قال في جواب سؤال الفقيه عن ضعفه
 الحديث يزول بحجة من وجوه بل ذلك مختلف فنه ضعف يزيله ذلك بان لم يكن ضعفه ناشيا من
 ضعف جوده راويه كونه من اهل الصدق والديانة فاذا راينا ما رواه قد جاء من وجه اخر
 عرفنا انه ما قد حفظه ولم يحتل فيه ضيقه له وكذلك اذا كان ضعيفا من حيث ارساله الى
 بخود ذلك كافي المراسل الذي يرسله امام حافظ اذ فيه ضعف قليل يزول برواية غيره وجه
 اخرا فان ذلك ضعف لا يزول بخود ذلك لقوة الصنف وتقاء عدده الجاهل عن جبره ومقاومة
 وذلك كالضعف الذي يثبت من كون الراوي متهما بالكذب او كونه حديثا اذا كان له قوة
 تفصيلا نذكره بالمباشرة والحق فاعلم ذلك فانه من النفايس العزيرة والله اعلم بمعول روايته
 فهو من نوع لسيد مسند النفاير وهو من نوع قول الموصوف وقوله او اسئلوا كما يجي يريدا
 ارسلوا على الوجه الذي لا يخطئ واشير بقوله في موضع الكلام على المراسل

وجه

لغة
تفاوت

تحت ان الصحيح
 لا ينفذ اسفاق
 اخبر الا اذا لم يكن
 ساطع عن وجه
 الاعتساب

- واحسن المسند بالعدل • والصدق داوود اذا ائتم له
- طرق اخرى كونه في الطرق • صحته كمن لو ان اشقت
- ادما عوا محمد بن عيسى • عليه ما رتقى الصحيح بحرك

والسرط وجوابه في موضع الخبر والاحسن الذي راويه مشهور بالصدق والعدل اذا انت له طرف اخر
 حكته بحجة كحديث محمد بن عيسى بن اسلمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بالسند الذي اخذ كل صلته قال ابن الصلاح فمعه من علمه من المسند بالصدق والعدل انما لا يفرق
 اهل الامعان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه وثقة بعضهم لصدقه وجلالة قدره في الحديث
 منه بحجة حسن بلما انضم الى ذلك كونه زوي من وجه اخر ذلك ما كنا نختار عليه من جهة
 حفظه واخبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاستاد والحق بدرجة الصحيح وقد اخذ من اصلاح
 كلامه هذا من التردد في انه قال بعد ان اخرجته من هذا الوجه حديث ابي سلمة عن ابي بصير عن
 صحيح عن قال حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قوله كمن لو ان اشقت ليعلم ان التمسك ليس له لطف من الحديث ولكن بتقدير كونه من رواه محمد
 بن عيسى بن اسلمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الى سلمة عليه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وسعد بن المغيرة وابوه ابو سعيد وعنه مولى ام حبيبة وحديثنا عن احمد بن محمد بن ابراهيم
 ابن عمر بن جرير وهو متفق عليه من طريق المخرج والسابعة تدبرها بما يبعث به وقد
 يراودها ما ساعد شيخنا في كسبها في الكلام عليه في فضل المتابعات والشواهد

- فار من مظنة الحسن • جمع اي داوود ابي الحسن
 - مائة فذكرت فيه • ماصح او قارب او حكيه
 - وما به وهو شديد قلته • وحيث لا فصاح خرجت
 - فابعد من الجمع • رسلت عليه عنده له احسن ثبت
 - وان رشيده قال وهو بحجة • قد يبلغ الصحة عند غيره
- احسن سنن ابي داود البشير في حديثه وساعده انه قال ذكرت هذا الصحيح في مائة مائة
 ويقارب قال وروينا عنده ايضا ما معناه انه لم يذكر في كتابه اصح ما عرفت في ذلك الكتاب
 ما كان في كتابه من حديث فيه فقه شديد فقد بينت في ما لم اذكر فيه شيئا لم يصح بعضه
 اصح من بعض قال ابن الصلاح فعلى هذا ما وجدناه في كتابه من حديثه اقل من غيره واحسن
 الصحيح والحق على صحة احد جمع غير ياتي الصحيح والحسن كونه مائة من احسن عن ابي داود
 وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيها فحقنا في هذا الحسن به ثم ذكر كلام
 ابي بصير في شرط ابي داود الف ان قد ذكرته بعد هذا بسبعة ايات وقد عرفت ان سواد
 محمد بن عيسى بن اسلمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان يكون الحديث لم ينقص عليه ابوداود بضعف ولا نص عليه غيره بحجة ان الحديث عن ابي
 لان عبارته هو صريح في الاحتجاج به فان كان ابوداود يروي الحسن رتبة بل الصحيح والضعيف

و قد يفرق بين الصحيح والحسن في بعض النسخ
 و قد يفرق بين الصحيح والحسن في بعض النسخ
 و قد يفرق بين الصحيح والحسن في بعض النسخ

بجواب ثم جوب جواب آخر وضعف الجوابين بن دقيق العيد فخرجت اجوابين بردها فقول له فانه لنظاير دي ان
الصلاح فانه قال انه غير متكرره براد بالحسن معناه اللغوي وبن الاصطلاح قال ابن دقيق العيد ولم يرد عليه
ان بطايف كثر في الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن وفي اورد ما يتخلف سده هذا هو الجواب
الاول الذي اجاب به ابن الصلاح ان ذكره راجع للاستبان يكون له اسنادان احدهما صحيح والاخر حسن
قال ابن دقيق العيد بردها على الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع انه لم يرد الا في ج واحد وفي كلام الترمذي
في مواضع يتوزع هذا حديث صحيح لا يفرق الامه هذا الوجه وقد اعني فكيف ان ورد في ج واحد فيكون
وصف حديث فرد بانه صحيح كحديث العلان عبد الرحمن بن ابي عمير اي هريرة اذا بقي نصف شعبان
فلا تقصوا فقال فيه الترمذي صحيح لا يفرق الامه هذا الوجه على هذا اللفظ

والابن الفتح في الاقتراح ان افراد الحسن ذوا اصطلاح وان يكن صحيح فليس يلتبس
بما صحح حسن لا ينعكس واورد ما صحح افراد حيث اشرطنا غير اسناد ش
ولقد اجاب عن الاستشكال المذكور اجاب ابن دقيق العيد في الاقتراح بعدد الجوابين المتقدمين
وحاصل ان الحسن لا يترط فيه التصور من الصحة الا حيث افرد الحسن فيردا بحسن حيثما المعنى
الاصطلاحي واما ان ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة بقا للصحة لان وجود الدرجة
العليا وفي اخذها والاتقان لا ينافي وجود الدنيا كما لصحت فيصالح بقا حسن اعتبار الصحة الدنيا
صحيح باعتبار الصحة العليا قالوا ولم علم هذا ان يكون كل صحيح حسنا ويؤيد به قولهم حسن في الاحاديث
الصحيح وهذا موجود في كلام المتقدمين اني وقد تقدم ان ابن المواقف يقول كل صحيح عند
الترمذي حسن وليس كل صحيح حسنا وقولوا ووردوا في هذا ان يردوا به ابي سعيد الخدري
ابو الفتح على ابن المواقف فتاقد بقى عليه انه اشرط في الحسن بردي نحوه من وجه آخر و
رابطه وذكروا في الصحيح فانتفى ان يكون كل صحيح حسنا انني نقا هذا الافراد الصحيح ليست
بحسن عند الترمذي اذ يترط في الحسن برون من غير وجه كحديث الاعمال بالنسبة
السفر قطعه من القلاب حديث ابي هريرة الوادعي هبة قلب وجواب ما عترض به الترمذي
انما يشرط في الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشرط ذلك بل قول في مواضع
هذا الحديث صحيح عري فلا يرتفع الى درجة الصحة التي لا رتبة باعتبار فردية بعض القسم الثالث
اما الضعيف فهو ما لم يبلغ رتبة الحسن فان بسط في فاقد شرط قبول قسم اثنين قسم واحد
سواء فالثالث فذلكذا وعدا طر غير مبدؤا قسم سواء ثم زد غير ذلك فمئة ثم علنا فاحذرن
ايضا فمئة رتبة الحسن في الضعيف وقول ابن الصلاح هو ما لم يجمع صفات الصحيح واصفا فذكره الصحيح غير عناه
اليه لان ما فخر عن درجة الحسن فهو من الصحيح ففر وان كان بعضهم يقول ان الفرد الصحيح لا يسمى حسنا على
راي الترمذي فقد تقدم رده وقوله وان بسط في وان اريد بسط اقسام الضعيف فافقتية
من شروط الخبر الحسن

من شروط القبول قسم واحد شرط القبول في شروط الصحيح بحسن وهي ستة اتصال السند
حيث لم يتجزأ المرسل ما توكبه على سبائك وعدالة الرجال والسلامة من كثرة الخطا
والعقله ونحو الحديث من وجه آخر حيث كان في الاستناد مستورا لم تعرف اهل بيته
منها كغيرها لعلها والسلامة من الشذوذ والسلامة من الخلط الفادحة فاقد فيه الاتصال
قسم ويحل حكمه فسمان الاول المنقطع والباقي المرسل الذي لم يجر ومولى واثنين قسم آخر
او ما فقد منه شرط اخر من الشرط المتقدم قسم اخر ويدخل تحته اشاعه قسم ثالث لان فقد
العدالة يدخل تحته الضعيف والمجهول ومهما اقسامه الثالث من سبل اسما في ضعيف
الرابع منقطع فيه ضعيف الحامس من سبل منه مجهول السادس منقطع فيه مجهول السابع منقطع
فيه مغفل كغير الخطا وان كان عدلا لاف منقطع فيه مغفل كغير السامس من سبل فيه
مستور ولم يتجزأ من وجه آخر الفاسد منقطع منه مستور ولم يجر وجه اخر الحاد وكثر
مرسل شاذ والباقي غير منقطع شاذ الثالث عشر من سبل معلل الرابع عشر منقطع معلل
وقولوا وهو اسو ما فالثاني اي وصحوا الى فقد شرطين المتقدمين فقد شرط ثالث فهو قسم
ثالث فزال اقسامه ويدخل تحته عشر اقسام وهي منه الحامس عشر مرسل شاذ فيه عدل
مغل كغير الخطا السادس عشر منقطع شاذ فيه مغفل كغير السامس من سبل معلل
فيه ضعيف السامس منقطع معلل فيه ضعيف السامس عشر من سبل معلل فيه مجهول
الحث من منقطع معلل فيه مجهول الحاد والعشرون مرسل معلل فيه مغفل كغير
الباقي والعشرون منقطع معلل فيه مغفل كغير الثالث والعشرون مرسل معلل فيه
مستور ولم يتجزأ الرابع والعشرون منقطع معلل فيه مستور كغيره وقوله وهكذا اي
وكذلك افا فعل الى اخر الشرط فحدها فقد فيه الشبه بالاول وهو الاتصال مع شرطين اخرين
غير ما تقدم ومما ازاله من الشذوذ والعلامة ثم ما فقد فيه شرط اخر مضمون الى فقد رتب
الشرط الثلاثة وهي هذه الحامس والعشرون مرسل شاذ معلل السادس عشر والعشرون
منقطع شاذ معلل السابع والعشرون مرسل شاذ معلل فيه مغفل كغير الخطا السامس من سبل
منقطع شاذ معلل فيه يغفل كغيره وقوله وقد شرط عشر عبيد واي رعدا ما بدا عا
نقد فيه شرط واحد غير ما يدعي او هو موثق الراوي ونحوه فسمان رجا السامس العشرون
ما ازاله من سبله والباقي من ما فيه مجهول وقوله ثم زود غير الذي قد منته اي ثم زود
نقد عدالة الراوي فقد شرط اخر غير ما بدلت به ونحوه فسمان رجا السامس والعشرون ما
فيه ضعف وعلية الثاني والثلاثون ما فيه مجهول رعدا وقوله ثم زود غير الذي قد منته اي ثم زود
مما الكثر وادخلت الياني اخره لخر من العافية والمراد بكلامه العمل الذي يثبت

اصل

كثير الخطا

لكن اذا صحت لنا مخرجه **مستند** ومنه ان يخرج
 من كتب روكه **الاول** نقله قلت ان لم يقصر
 وان نفي بالكتاب **ثبت** ومن روكه الثقات ابد
 ومنه اذا شاركت **الاول** لا ينقص لفظ **س** مد الاستدراك لكن المراد
 او الاستدراج **اول** ارسله من غير رجال **الاول** نقله مجروح جوابا لما
 في من قبله **الاول** من **الاول** اذا انقضى نصيبه فاصبر الى اذا انقضى خصامه فتم
 وقولك للشيخ **الاول** لا ينقص من الزيادة على النصيب وهو اعنه في حكاية لكان

عظا الخ من الذي
وعبرهم باناساليا

[illegible]

сбъ

اذا قيل في السناد عن رجل او نحو ذلك فقال احكام لا يسمى من سلا بل منقطعها وكذا
 قال ابن القطان في كتاب بيان الوهم واللام انه منقطع وفي السناد لا امام اخر بيننا
 وقول الراوي اخبرني رجل او عدل موثق به من المرسيل ايضا فذلك ككاتب رسول الله
 التي لم يسم حاكمها وفي المحصول ان الراوي اذا نتم الاصل باسم لا يعرف به فهو كالمرسيل
 قال في كلام غير واحد من اهل الحديث انه متصل في اسناده فجهل وحكام
 الرشيد العطار في الغرر المجمع عن اكثر من واحد في اختيار شيخنا الحافظ ابو سعيد
 العلائي في كتابه التحقيق ص اما الذي ارسله الصحابي لحكمه الوصل على القبول
 من اي اما مراسيل الصحابة روى له عنهم حكمه الموصوف في اصله الصلاح ثم
 انما لم يعد النوع المرسيل وهو ما يسمى في اصول الفقه مرسيل الصحابي مثل ما يروى عن عباس
 وعنه من احاديث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه منه لان ذلك في حكم الموصوف المسند
 لان روايتهم الصحابة واجبا لانه بالصحابي غير فاو حده ٧ ان الصحابة كلهم عدل وانما
 قوله لان روايتهم عن الصحابة فيه كل الصواب ان قال لان غالب روايتهم اذ قد تم
 جماعة من الصحابة من بعض التابعين في بيان كلامه ان الصلاح في روايته لا كغيره من الصحابة
 ان ابن عباس في غريبه العباد له روى عن كعب بن الاشجار وهو من التابعين وروى عن
 ايضا عن التابعين ولم يذكر ان الصلاح خلافا في مراسيل الصحابي وفي بعض كتب الاصول
 للحنفية انه لا خلاف في الاحتجاج به وليس يحيد فقد كان لا سنادا او اسنادا اسفرا في

من المنقطع والمعضل

انه لا يخفى به والصلوب ما تقدم من المنقطع الذي سقط قبل الصحابي به روى وقوله
 وقيل بالمتقطع الذي سقط قبل الصحابي به روى وقوله
 وقيل بالمتصل وقالا بانه لا قرب لا استصحابا
 والمعضل ما سقط منه ثلثان فصاعدا ومنه قسم ثلثان
 حذف النبي والصحابي معا ووقف مشبه على شجرة من اختلفوا في صحتها
 انقطع فالمشهور انه ما سقط من روايته روى واحد غير الصحابي وحكي في بعض
 عن احكام وغيره من اهل الحديث انه ما سقط منه قبل الوصول الى التابعين شجر واحد
 وان كان اثنين واحدا من بعضا ويسمى ايضا منقطعاً فقول احكام قبل الوصول
 الى التابعين ليس بجيد فانه لو سقط التابعي كان منقطعاً ايضا فالاولى ان يعي بما قلناه
 قبل الصحابي وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم يصل بسناده والمرسل فخصم
 ما لا يعي ما لم يصل اعم وحكي ان الصلاح عن بعضهم ان المنقطع مثل المرسيل وكلاهما
 شاعرا لهما لا يصل سنادا قال في هذا المذهب اقرب ما روي طوايف من الفقهاء
 وغيرهم وهو الذي ذكره الخطيب في كتابه الا ان اكثر ما يوصف بالارسال من حيث

الاستقار

١٦
 ١٦ شاعرا ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر ما يوصف بالارسال من حيث
 عن الصحابة مثل ما ذكره عن ابن عمر ونحو ذلك يسمى والمعضل ما سقط من اسناده اثنان
 وماعدا من اي موضع كان سواء سقط الصحابي والتابعي او التابعي وتابعه او اثنان قبلهما
 لكن بشرط ان يكون سقوطهما من موضع واحد اما اذا سقط واحد من بين رطلين لم يسقط
 من موضع اخر من كذا سناد واحد اخر فهو منقطع في موضعين ولم اجريه كلامهم اطلاق
 المعضل عليه وان كان ابن الصلاح اطلق عليه سقوط اثنين وماعدا فهو منقطع على ما
 واما اشتقاق لفظه فقال ابن الصلاح اهل الحديث يقولون ان عضله هو منقطع في الصحابة
 وهو اصطلاح مشكل لما جدد في حيث اللغة وتحدثت فوجدت له قولهم افرغ عضله من شغل
 شديده والآفات في ذلك الى معضل بكسر الفاء وان كان مثل عضله في المعنى ومثل ابو بكر
 الشجري في المعضل يقول ما كان يبغي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامة وكونه
 الحديث وفارص كتاب الحديث يسمونه المعضل في ابن الصلاح روى المصنفين قال رسول الله
 كذا من قبيل المعضل وقوله ومنه قسم ثلثان اي ومن المعضل قسم ثلثان وهو ان يروى عن التابعين
 عن التابعين حدسا موقوفا عليه وهو حديث منقطع من سناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كروى الامم
 النجدي قال يمار للرجل في القيام به علمت كذا وكذا فيقول ما علمت فيجزم على فيه الحديث فقد
 جعله احكام نوعا من المعضل عضله لا عيش ووصله فضيل بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 كما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال من تدينون مما احكم الله رسولا اعلم فقال من خطبة العبد
 ربه يقول يا رب الم تجزي من العلم فيقول بلى وذكر الحديث رواه سلم قال ان الصلاح
 من اجيد حلال من هذا الاقطاع بواحد معصوم الى الوقوف على الاقطاع باثنين

من العنعنة

الصحابي فيكون له حدان ما سمي قاسم الصحابي او في السناد علم من العنعنة
 ومحمدا وصل معنعن الم ومنه رواية روى في التلخيص علم
 وبعضهم حكى في اجاعا ومنه رواية روى في التلخيص علم
 لكن بعضا من اهل الحديث يسترط على من صحابه وبعضهم شرط
 معرفة الراوي بالاحقة ومنه رواية روى في التلخيص علم
 منقطع حتى يبين الوصول وحكمه ان حكمه عن فاجل
 سواد للقطع في البرذنج حتى يبين الوصول في التلخيص علم العنعنة مصدر عن
 الحديث اذ رواه لفظه عن غير بيان للحديث ولا اخبار والسمع واحادوا في حكم الاسناد
 العنعن ما سمى الذي عليه الحكم وذهب اليه اجماعهم من اهل الحديث وغيرهم انه من قبيل
 الاسناد المتصل بشرط سلاسل الراوي الذي رواه العنعنة من التلخيص علم بشرط
 ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة قال ابن الصلاح وكذا ابن عبد البر في جامع
 اهل الحديث على ذلك **قلت** لا حاجة لقول كاذب فقد ادعى ابو عمرو الداعي

اي الوقوف عليه

١١
 وَاَحْكُمُوْصِيْلًا بَعْدَ فِي الْاَظْهَرِ وَنَبِيْدًا زَسَالِمًا لِّلْاَكْثَرِ
 وَتَسْبِيْحًا لِّلْوَلَدِ لِيَسْطَرَّ اَرَّ اَنْ يَّصْحَبُوْهُ وَتَعْنِي الْبَيْتُكَارِي
 لَوْ صَدَّقَ الْبَيْتُ لَمْ يَكُنْ اِلَّا اَنْ يَّوَدَّ اَنْ يَّكُوْنَ مِنْ اَرْبَابِ كَمَا يَجْنُوْنَ
 وَيَقْبَلُ الْاَكْثَرُ وَيَقْبَلُ الْاَقْصَى ثُمَّ فَا اَرْبَابُ الْعَدْلِ يَحْفَظُ
 يَبْقَى فِي اَهْلِيَّتِهِ الْوَارِثِيْنَ اَوْ مُسْلِمًا عَلَى الْمُلَاحِظَةِ وَرَأَوْا
 اِنْ اَلَا يَصِحُّ اَحْكُمُوْهُ لَمْ يَكُنْ وَلَوْ مِنْ وَاَحِدٍ فِي ذَا وَذَلِكَ اَحْكَمُوْا

الحمد

مقدم عليه لانه علم ما في عليه وقول الوفا واحدا في ذا وذا الاشارة الى ما اذا وقع للاهل من
من راء واحدا ثقة في كل استبان فكل في وقت وآرسله في وقت او اربعين رقت ووقفه
في وقت فاحكم على الاصح لوصله بوجه لا لارساله ووقفه فكلنا صحتنا من المصلح واما
الاصوليون فصحتهم ان لا اعتبارا بوقت منه اكثر من وقت ووقفه او رفعه اكثر من ارساله
او وقفه فاحكم للمصلح والبرج وان كان للاهل او الوقت اكثر فاحكم له **التدليس**
من تدليس الاسناد وكذا يسقط من حديثه ويرى عن رواه

[illegible]

五

وقف احوال على ان جرح ومجر وظن انما واما رتبة ان جرح واما رتبة ليس في الدنيا الا
 لسفهاء ان عبيده فانه كان يدلس ويبدل من لا يحسن ثقة متيقن ولا يكاد يوجد من عبيده
 خبره ليس فيه الا وقد بين سماعه ثقة منزلة ثقة ثم مثل ذلك على سبيل كبر السماع فافهم
 يرسلوا الى عن حكاي وقد سبق ان عبد البر في ذلك الحفظ ابو بكر البزار واسواقه الا زدي
 فقال البزار في الجرح المذكور ان كان يدين في الثقات كان تدلسه عند اهل العلم مقبول
 فان كانت منه صفة وجب ان يكون حديثه مقبولا وان كان مائة وهكذا رتبة في كلام
 اي بكر الصري في تراجمه في كتاب الدلائل فقال كل من ظهر تدليس في غير الثقات
 لم يقبل خبره حتى يقول حديثي او سمعت ابي **وقوله** واختلفت اهل في اهل هذا القسم
 من التدليس وهم المعروفون به فقليل يروى حديثهم مطلقا سواء بينوا السماع ام لم يبينوا
 وان التدليس يمسك به جرح حكاه ابن الصالح عز دبرت من اهل الحديث والغفلة وهو المراه
 بقول فالرد مطلقا ثقف اي وجد عن بعضهم الصحيح كما ذكر في الصلح التفصيلي من صرح
 بالانصال لقوا سمعت حديثا وان هو مقبول محج به وان اتى لفظ محمل حكمه حكم المراسل
 والى هذا ما اورد من كذا حكيمتهم ولم يذكر في الصلح ذلك عن الاكثر من رتبة
 الزيادة عليه التي لم يثبت ثقات وممن حكاه عن جمهور اهل الحديث والعقد والاصل شيخنا ابو جهم
 العلامة في كتاب المراسيل وهو قول السافعي رحمه الله تعالى من الحديث ويحيى معين وقد جرح
 في كلام بعضهم ان المدلس اذا صرح بالحديث لم يقبل اعماء وقد حكاه ابي يحيى في الدرر
 السافعي وسائر اهل العلم بالحديث وحكاية الاتفاق هنا غلط او هو محمول على اعماء من المراسل
 بالمرسل اما الذين يحتجون بالمرسل فيحتاجون به كما اقتضاه كلام ابن الصالح على ان بعض من
 يحتج بالمرسل لا يقبل عن عند المدلس فقد حكمي الحكيمة في الكفاية ان جمهور من يحتج بالمرسل
 يقبل خبر المدلس **وقوله** وفي الصحيح اي في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة
 علم رواية من المدلس كالا عمن يثبتون في شيوخ وغيرهم **وقوله** وفتش اي وفتش في الصحيح
 تجد جماعة منهم كفتاة والسفهاء بن عبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم وقال النووي
 ان ما في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين محج محمول على ثبوت سماعه من جهة
 اخرى وقال الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلي في كتاب التلخيص المعاني ما اكثر العلم ان المعنعطات
 التي في الصحيحين مرسلة عن السماع **وقوله** وذهب شعبة ذو الرشوف ودونه التدليس للشيخ
 ان يصف شيخا ما لا يعرف به وذا مقصد خالف
 فتنش للضعف واستغفار واخطب في ام استنكارا
 والسامعي ان يثبت في **قلت** وشيخنا اخو التلخيص **وقوله** اي وذهب شعبة في ان في
 وذهب والا فقد وذهب اكثر العلماء وهو مكرن جدا وروى في حديثه لله عن شعبة قال التدليس

قوله

يعني

ومعني

اخو التلخيص

اخو التلخيص وقال لان ازني احب الي من ان ادلس قال ابن الصلاح وذهب من شعبة
 افراط فحول على المصالح في الترجمة عنه والتفسير **وقوله** ودونه التدليس للشيخ اي ودون
 القسم الاول وذهب من القسم الثاني من اسام التدليس قال ابن الصلاح امر اخف منه من
 في اول البيت الثاني مصدره والحكم في موضع رفع على انه بيان للتدليس المذكور وخبر
 مبتدأ محذوف بعد من ويكون نصف المدس من جهة الذي سمع ذلك الحديث من يروى عنه لا يعرف
 بغير اسم او كنية او نسبة الى قبيلة او بلدة او مشيخة او نحو ذلك كي يوجه التلخيص الى معرفة
 ان له كقوله اي مكرن في حاله احد امة القدر اساعده من اي عبد الله بن عبد الله
 ابي داود الشينكا في قوله **قال** ابن الصلاح وفقد تصنيف لمرور عنه **قلت**
 والمروى ايضا بان لا يثبت له فيصير بعض روايته محمولا وحلف الحاكس كراهية هذا
 القسم ما حلف المصدا كما طرأ على ذلك فشره ذلك اذا كان الحاكس على ذلك كونه المدس وكضعيفا
 فيه لسه حتى لا يظهر وابتدع الضعفاء قد يكون الحاكس على ذلك كونه المدس وكضعيفا
 في السن او تاخرت وفاته وشارك فيه من هو دونه وقد يكون الحاكس على ذلك اياهام كثره
 الشيوخ بان يروي عن الشيخ الوليد بن موسى يعرفه في موضع اصفه وفي موضع تبصفه
 اخرى يروى عنه غيره فمن جعل ذلك كرا الحالك فقد كان لهما به في تصانيف ولم
 يذكر في الصلح حكم من عرف بهذا القسم الثاني من التدليس وقد جرح ابن الصلاح في
 التعميم بان يفعل ذلك لمن يروي عنه غير ثقة عند الناس وانما كراهه ان يغير اسمه
 ليعتبروا خبره وان كانا يعتقده فيه الثقة فقد غلط فيسوف ذلك يجوز ان يغير غير من
 جرحه ما لا يعرفه هو وان كان اصغر سنه فيكون ذلك روايته عن جمهور الحاجب قبول حتى
 حتى يعرف من روى عنه **وقوله** واستغفار ان يصبوب بكان الحمد وفه اي ويكون استغفارا
 وايضا ما للكني **وقوله** وكما يجب اي وكما يجب الخليل **وقوله** والسامعي ان يثبت اي احاد
 المدلس لا يثبت القسم الثاني منه قال ابن الصلاح والحكم بانه لا يقبل من المدلس حتى
 يبين قد اجاء السامعي رحمه الله في عرفه مدلس من روى عنه حكاه عن السامعي التلخيص
 في النظر وقوله قلت وشيخنا اخو التلخيص في القسم الثالث من اسام التدليس
 الذي لم يذكر في الصلح وهو تدليس التسمية وصورة انه يروي عن سماعه ثقة وذلك
 الثقة يروى عن ضعيف عن ثقة فيقال المدلس الذي سمع الحديث من ثقة لا يفسد
 الصحيح الذي في السند ويحظر احد من جهة الثقة فيسقط فيسقط الاستدلال
 كمن ثقات وذهب اسام التدليس لان الثقة الاولى قد يكون معروفنا التدليس وكما
 الواقع على السند كذا بعد التسمية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالحق وفي هذا مورد
 شديد من تعارضه انه كان يقطع كذا يقينه من الوليد والوليد من لم امانته فقال ان ابي حاتم

أورد

لغيره

حب ان لا يقبل خبره

الكل

علیہ مو

المضطرب

6199

المدرج

وكلم من اودعه كتابه كالواحد في كل صوابه **الواضعون للحديث على اصناف**
حسب الامور كما لم يلزم على الوضع ضرب من الزنا وقد يعجلون ذلك ليعضوا له الناس
كعبد الله بن ابي العوجا الذي اقرض بعتقه محمد بن ابي بكر بن علي وكان الذي قبله القسطنطين
وحرر قتلنا وقد روى العقلي اسمه الى جاد بن زيد قال وضعت الزنا وقد روى عن رسول الله
عليه السلام ضرب يتقربون به لبعض اصحابهم كالحظيرة والرافضة وروى
عن السالمة ضرب يتقربون به لبعض اصحابهم كالحظيرة والرافضة وروى
كغياث بن ابراهيم حيث يقول للمهدي في حديثه لا ينبغي ان يضل وخوف او كافر
في رواية اخرى وكان المهدي اذا ذكر يلعب بالحكم فتر كما بعد ذلك وامر بندهما وكان
انا جلست على ذلك فخرت بكاتبنا بنكسبون بذلك ويترقون به في قصصهم كما في سيرة المهدي
وضرب امتحنوا باولادهم او رفاقهم فوضعوا لهم احاديث وروايتهم علمهم في ثوابها
فان يشعروا لعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى وضرب الجيوش لذلك فامية دليل على ما
افتوا به باراهم فيضعون كائنات على ابي الخطاب بن وجيه ان ثبت عنه وحديث
بغلبون سند الحديث ليستغرب في غيب في سماعهم من سماعي ذلك بعد هذا في المقلوب
وضرب يتدبثون بذلك لتغيب الناس في الخبر من علمهم ومن منسبون الى الزنادقة
ومن اعظم الاوصاف ضربة الامم يحسبون بذلك وسروته قربة فلا يمكن تركهم لذلك والناس
يتقنونهم ويركعون اليهم لما نسبوا اليه من الرهد والصالح فينقلونهم عنهم ولهم ذلك
حتى سعد القطان ما رأت الصالحين الذين منهم في الحديث يبرروا الله اعلم بذلك المنسوبة
للمصالح بغير علم يقرقون به بين ما يجوز لهم ويمتنع عليهم يد على ذلك ما روى عن عدي العجلي
سند ما الصحيح اليه انه قال ما رأت الكذبة في احد اكثر منه فيمنع من الكذب الى اخبر
او اراد ان الصالحين عندهم حسن ظن من الله صدر فيجوز ما سمعوا على الصدوق والسنن
لتمييز الخطا والصواب ولكن الواضعون من باب المصالح وان خفي حالهم على الناس
من الناس فانه لم تحت على ما بنه الحديث ونقاده فقاموا باعباء ما تملعون فيجملوه فكشفوا
عنوا حتى القدر وينتفعون فيان قال ما سار الله لكنت في الحديث وروى عن علي بن
بنا مهدي انه قال لو ان رجلا لم يكذب في الحديث لا سقط له من رواتبه وروى عن ابي
انده قال لو لم يزل السحر يكثر في الحديث لا يصح والناس يقولون فلا ان كذب وروى
عنه انه قيل له في هذه الاحاديث الموضوعة فقال تعيشت له ايجابا انه انما نحن نزلنا الذكر
واناله كما فطرون وروى عن العيص بن جندب انه قال ان الله تعالى بالناس بيان ومشار من كان
يفضح الحديث حبه ما روى عن ابي عمير نوح بن ابي مرزوق المروزي فاضحي مودعا رواه
احكام بسنه الى ابي عمار المروزي انه قيل لابي عمير من اين لك عن عكرمة عن ابي عباس

احاديث

في اهل

في فضائل القوان سورة ولين عبد المحاب عكرمة بن سعد قال الى راس الناس قد اوصوا
عن القوان واشتغلوا بغيره اي حقيقته وحجازي خلدوا في شجرة من الاطراف حسنة وكان
يملك هذا النوع الحامض قال ابو حاتم بن حبان جمع كل شي لا روافد ابو عبد الله احكام وضع حديث
عصا بن القزحان وروى ابن حبان في مقدمته ما روى الشيخان عن ابن مهدي قال قلت لمسيورة
ابن عبد ربه من اين جئت بهذه الاحاديث من فرائد اقله كذا قال وضعت اربع الناس
فيها ومكة احديث اي الطواف في فضائل قوله سورة القزحان سورة فيروى عن الحسن بن
ابن اسمعيل قال حدثني سمعته فقلت للمسيح من اين جئت فقال حدثني رجل بالمدائن وروي في قصته اليه
فقال حدثني سمعته بالبحرين فسرته اليه فالحديث سمعته بعبادان فسرته اليه فالحديث فادخلني بها
فاداه فوجد من الموضوعة ومعهم شيخ فقال من اين جئت فقلت يا شيخ من حديثك فقال لمحدثني به
احد وكما رانا الناس قد رغبوا عن القولين فوضعنا لهم هذا الحديث ليعرفوا انهم الى القوان
وكان ما اودع حديث ابي المذكوري عن ابي المذكوري والنعالي والرخشي عن علي بن ابي رزق
اساذه منهم كالنعالي والواحد في متوسط لعدة اذ اجابنا ظم على الكذب على سنده ولما كان لا
يجوز له السكوت عليه من غير بيان كما تقدم واعاين ابي بكر بن سنيب واوروه بصيغة الجزم
فيما افترضوا كالمحدثين **وجوز الوضع على الترخيب** فوم ابي كرام وفي الترخيب
وكما لا يرام ابو بكر محمد بن منصور السعدي ان بعض الكراميه ذهب الى جواز وضع الحديث على
الشيء مما لا يتعلل به حكم من التوكيد والعقاب بوضع الناس في الطاعة وزجرهم عن
المعصية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث في كذب على مسجد البصل في الناس فليفتوا
بمعدن الباصر وظهر بعضهم حديث من كذب على مسجد الله ساجدا وخشوعا وقال بعض المحدثين
انما قال من كذب على ربي وكذب له ونقوى شدة عند سؤال الله السابعة من الحديث وروى
العقيلي باسناد الى محمد بن سعيد كان المصنف قال باسناد الى الامام حماد بن عيسى له اسناد الى
المروزي في الموضع بعض هذه الروايات ما وافق القياس الجلي خازن يروي الى النبي صلى الله عليه وسلم
بن حبان في مقدمته ما روى الشيخان ما ساه الى عبد الله بن سواد المروزي ان رجلا من اهل البصرة
رجع عن ربه عنة فخطبوا اهلوا هذه الحديث عن من واحد وانه فانا فانا ارانا انا جعلناه
حديثا **والواضعون بعضهم قد وضعوا** في عنة نفسه وبعضهم وضعوا
كلام بعضهم كما في السند ومنه نوع وضعه لم يقصد
بحديث ثابت من كثرة **مداينة الحديث**
وضع كلاما من عند نفسه ويروي الى النبي صلى الله عليه وسلم من باخذ كلام بعض الحكماء وبعض الزهاد
او الاساطير ليعمل حديثا كحديث حب الزنا من كل خطئه فانه لم يسمع كلام مالك
ابن دينار كما رواه ابي ابي الدنا في كتاب مكابيد الشيطان ما ساه اليه وامام مودودي

الاصدق

من الواضعون منهم من

علي الولاو

کتابت

ضمیمہ

عظمی

عظمی

اجمع جمهور المحدثين والفقهاء في سائر بلاد الهند
 ان يكون ضابطا بعد ١٠ اى يقطا ولم يكن موقفا
 يحفظ ان حدث حفظا حكي ككاه ان كان منه بروى
 يعلم ما في اللفظ من حاله ان يروى بالحق وفي العدالة
 ان يكون مسلما ذا عقل قد بلغ الحلم سليم العقل
 من فسق او خرم مرفق ذرا زكاه عدل ان نعتا موثقا
 وصح اكتسابهم بالواحد جرحا وتعدى لخاله الشاهد ش كان ان يصلح الجمع
 حاضرا ائمة الحديث والفقهاء انه شرط فيمن حج برواهه لن يكون عدلا حاضرا
 لما روى ثم فصل شروط العدالة ثم شروط الضبط وقدمت شروط الضبط على
 العدالة لتقدم الضبط في النظم فتعوي اى يقطا الى تعوي وفي العدالة تعيم للضبط

ويعطى لهم العاقبة ويكرهان فكانا الحرفي وسمي وتوابعه كنهه اى يحوى عليه
ويحيط به من التبديل والتغيير وقد نصنا على اعتبار منه الاوصاف في حق
حكمه فقال في كتاب الرسالة التي ارسل بها الى عالى عن محمد لا تقوم حجة خبر الحاص
حتى يجمع امور منها ان يكون من حدث به ثقة في سنة معروفا بالصدق في حادثة عاقل
ما حدث به عاقل ما حدث به حاشي الحديث من اللبس او يكون ممن يوثق في الحديث بكونه
سمعه لا حدث به على المعنى لانه اذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما حدث به
لم يرو عنه كحال اكلال الى الاحرام واذا رواه عن غيره ولم ينف وجه تخالف منه على
احالة الحديث فاصطفا ان حدث به من جملة حاد طان حديثه فليكن ان حدث به من كتابه
او اشركه اهل الحديث في الحديث وافق حديثهم برنا من ان يكون مدلسا حدثه عن
لحق ما لم يسمع منه وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدث به العتبات خلافه فليكون مدلسا من
حدثه حتى يذهب اليها كحديث موسى الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى من انتهى به اليه دون ذلك كل واحد
منهم مثبت من حديثه ومثبت على حديثه ولا يصح على كل واحد منهم ما يثبت على غيره
فلازم ان يسمع من الحديث وهو في الحديث الى اخره فليكن او غير من روضة بيان شرط
العدالة وهي صحة الاسلام والبلوغ والعقل والسمع من العتبات وكونه كتابا كليات
او اصرار على صحتها والسمع من المروءة ولم يدركه سنة وطا الحادثة وان ذكر
الفتوى في الشهادة فليكن لان العبد مقبول الرواية بالشرط المذكور في الاماكن كالحكاية
الخطيب عاتق الشهادة على ان جماعة من السلف اجازوا وشهدوا العبد العادل وان كان
ايجبه على خلاف ذلك ولم يجمعوا فليكن مع الرواية والشهادة كما ذكر العاصي ابو بكر وغيره
فليكن او اشترط العدالة في الرواية من قبل انصارها واما في العاصي المسمى بالموسوق به لم
يشترط السماع وفي الحديث فكانا حكاهما البخاري والامام ونسجها الرازي الى ان ثبت
الوجهان في التبع بالمرافق وجميع عدم القبول وتبعه عليه النووي وعلقه في استبعاد
السمع بالمعنى من حيث كونه على الاكثر من عدم القبول وسكن النووي في شرح المجلد في الاماكن
قبول اخبار العاصي المسمى فيها طرعا المشاهير خلاف ما طرعه النقل كالافتاء ورواية
الاخبار وحيث وسبقه الى ذلك المستوفى فتبعه والله اعلم وقولنا في ركاها على ان لا
بيان لما ثبت به العدالة فما ثبت به تفصيلا من غير ان يكون على عدالة كافي الشهادة
واحتلفوا على العدالة والرجح بالنسبة الى الرواية بتقدير عدل واحد او وجه اول ما ثبت
ذلك الاماكن كافي الجمع والعدل في السداد لست على قولين واذا جمعت الرواية
مع السداد حاربه المشايخ لانه اقوالهم انما لا يقبل في التزكية الا رجال من
التزكية والرواية وهو الذي حكاه ابو بكر الباقين في حق العاصي من اهل المدينة وغيرهم

الكثير

العاقل

والساقى الاكتفاء بواجب في السداد والرواية معا وهو اختيار العاصي ابو بكر المدرك لان التزكية
مطابقة لخبر قال العاصي والذي يوجهه العباس ووجه قبوله بركته كل عدل موصى ذكره او انشئ
حدا وعده ساهم وخبره والناس استغفروا من السداد والرواية فيستبرط انسان في
السداد ويكتفي بواحد في الرواية ودرجته للامام في الدين وسيف لا يقدري وعلقه عن اكثر من
وكذلك على ابو بكر من الحاحب عن اكثر من وهو مخالف لما نقله الفاضل فيهم **باب** في اطلاع
والصحيح الذي احاط به ان الصانع وغيره انه ثبت في الرواية بواحد لان العبد لم يسمع ط
في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راديه وتعديل مخالف الشهادت وتولي ما لو اصدى ما اصدى
الواحد فيه خلافه تحصيل المارة العدل والعبد العدل وقد اختلفوا في تعديل المارة في العاصي
ابو بكر عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم انه لا يقبل في التزكية في السداد في الرواية
والا في السداد واخبار العاصي انه يقبل في التزكية المارة في الرواية والسداد في التزكية
الحكم الذي لا يقبل شهادته في رواية واحاط صاحب المحصول وغيره بركته المارة من غير تقييد
بما ذكره العاصي راديا في التزكية العاصي ابو بكر انه يحق قبوله في التزكية دون السداد لان
خبره مقبول وشهادته مردودة والذين يوجبون العباس ووجه قبول بركته كل عدل
موصى ذكره او انشئ من او عده ساهم وخبره واما جرحه به ايضا صاحب المحصول وغيره
الخطيب في التزكية بالعدل في السداد سواد رسول الله صلى الله عليه وسلم يربح في نفسه الا انك عن
حكاية يشتهر ام المؤمنين وجوابها **باب** في محو السداد في التزكية غير تزكية كما لا يخفى

ولا ان عده البينة كل من عصى على العلم ولم يولهن
فانه عدل بقول الخطيب على هذا العلم لكن جوف **باب** في ما ثبت به العدالة الاستفاد
والسداد من استندت عدالة من اهل العلم او جرحهم من اهل العلم وشيخ التزكية بالثقة
ولا ان انه استغنى عنه ذلك عن يمينه ساهم بعد التزكية فخصصا بالان الصالح ومدة الصالح
في مدية السداد في حقه عن يمينه ساهم بعد التزكية فخصصا بالان الصالح ومدة الصالح
ومثل ذلك كالكسرة وسعيه والسعيانين والاربع في البيت واسم السداد ذكره في حقه عن يمينه
وابن المدعي جرحه اجماع في نية التزكية واستغفارة لا يعرف ذلك من عدالة لاهل الاماكن
واما ما ذكره عن عدالة من حفي ابي علي الطالبيين انه في ذلك ساهم في حقه عن يمينه
ابن الموصي في حقه عن يمينه ساهم في حقه عن يمينه ساهم في حقه عن يمينه ساهم في حقه عن يمينه
ابن عبيد بن النعمان وقال العاصي ابو بكر انه لا يقبل في التزكية الا ما كان الى التزكية
مضى لم يكن تاما من ماله والرجح وكان امره تاما كان ملتبسا وخبره فيه العاصي وغيره
باب في التزكية بالعدل في السداد سواد رسول الله صلى الله عليه وسلم يربح في نفسه الا انك عن
عدله واحد واسم يحضر عليها الكذب والمخاها في تعديلها واعوانها واعوانها الى من غيره

كانت سبها فاطمة على سبي والقول الثالث انه سار من الجرح والعدل فلا يرجح احد ما
خرج حكاه ابن الحارث وكلام الحارث بعضي من قول الثالث فانه قال انفق اهل العلم
على من جرحه الواحد والاسن وعد له مثل عد من جرحه فان يجرى به اولى وهو لا يجرى
بمن موضع محله كما تفرق في ان لا يجرى له من الجرح منها الاول على الجرح فلا
قام والاول في موضع الحارث **ص** منهم العدل بسبب في نه الحارث والفقهاء
وسلكت في قولنا **ص** حدثني الثقة بل الوفا **ص**
جميع استنباطي معار لولم اسم **ص** يعل من قد انهم
و بعض جرحهم لم يجرى **ص** في عالم في حقت قلده **ص** العدل على الله فام جرحه
ان يسمى العدل كما اذا قال جرحي الثقة وهو ذلك من عدل اسمه **ص** كسعي في التوثيق
كما ذكر الحارث ابو بكر والعدو ابو بكر الصيرفي والواحد من الصباغ بن السامعي وعزم
جرحه في الصباغ في العلم جرحي حنيفه انه يقبل وهو عاشر على قول **ص** في عالم
والاول بالقبول والصحيح الاول لانه كان ثقة عنه فنه لو سماه لكان من جرحه
غير جرح فادع بل اخر ايد عن شمس رتبة توفى تردد في القلب بل زاد الحارث على
مذ الوجه بان جميع شيوخه ثقاتهم روى عن اسم الله تعالى في كنيته له قال
الحارث في الكنية اذا قال العالم كل من روى عنه فهو ثقة وان لم اسمه ثم روى عن اسم
فانه يكون في كنيته غير اننا يعلم على كنيته كونه من نعرفه اذا كان خلاف العدل مع
اذا قال العالم كل من روى عنه واسميه فهو عدل روى مقبول الحارث كان هذا
القول تحديلا لكل من روى عنه وسماه مكره اجرم به الحارث قال وكان من سلكه
الطريق عبد الله بن محمد بن ربه في سبب ابراهيم بن مالك بن النضر وعبد سعيد الطعان
قال وروى جرحي رواه عنهم التروية عن بعض الضعفاء كخفا جاله عليه كروايد ما
عن عبد الكريم بن ابي الحارث وفي التبعيد على الالهام فويح ان اخر من احدهما انه يقبل والآخر
كما لو عتبه لانه ما مولى في الحارثين معا والقول الثالث وبلغ حكاه ابن الصباغ عن اختيار
بعض المحققين انه لا كان العاقل لذلك عالما اجزا فذلك في حقه من روى عنه في مذهبهم
فانكرا جرح الثقة وتقول السامعي ذلك اضافي مواضع وعليه بدل عالم للصباغ في العلم
فانه قال ان اس لم يرد ذلك احكاما ما يخبر على غيري وانما ذكر في صاحب قيام الحق
عنه على الحكم وتروى في مذهب روى عنه ذلك وروى عن بعض العلماء ما اياه جرحه كذا
سبوا تحت فاك ملكه الثقة عنه عن كسعي بن عدل بن السامعي فالثقة جرحه من كسعي
وحسب مولى عن الثقة عنه عن كسعي بن عدل بن السامعي فالثقة جرحه من كسعي
وكذا ابو بكر بن عبد الله وقال ابو الحسن محمد بن الحسن بن ابراهيم بن السامعي في كتاب

نفاية

فضائل السامعي سمعت اهل المعرفة بالحديث يقولون اذا قال السامعي في كنيته اما الثقة
عن ابن ابي ذئب فهو ابن ابي ذئب واذا قال انا الثقة بن السامعي فهو ابن
واذا قال انا الثقة بن السامعي فهو ابن السامعي واذا قال انا الثقة بن السامعي فهو ابن
لموخر وسال سله واذا قال انا الثقة بن السامعي فهو ابن السامعي واذا قال انا الثقة بن السامعي
مولى الثقة فهو ابن السامعي **ص** ولم يرد في كنيته او علمه على وفاق المتن بصحاحه
وليس عدلا على الصحيح رواه العدل على التصريح **ص** ولم يرد في كنيته العالم على وفق
حديث حكاه منه نسخة ذلك الحارث لا يمكن ان يكون ذلك منه احتشاشا اوله لعل اخر وفاق
ذلك الحارث واما روايد العدل عن شيخه جرح اسمه لعل منه بعد له ام لانه بالثقة
احوال احدها انه ليس بعدل لانه كان من روى عنه في عدل ومنه اقوال اكثر اهل العلم
من هذا الحارث غيرهم وهو الصحيح كما قال ابن الصباغ والناهي انه بعدل مطلق او لو علم
فيه جرحا لكان وكان عاشا في الدنيا لولم يحكه الحارث الحارث وعنه قال ابو بكر الصيرفي ومذ
حكاه لانا لروى عنه تعرف له والعدالة بالحارث واحاب الحارث مانه قد يعلم عدل الله
والاجرحه والسالك ان كان ذلك العدل الذي روى عنه لا يرد في عدل
كانت روايته تعدل ولا افلا ومنه البخاري بعدل الاصول من كسعي بن السامعي في روى
بن الحارث وغيرهما اما اذا روى عنه من غير تصريح باسمه فانه لا يكون بعدلا على العدل
على الالهام لم يكتف به كالتقدم **ص** راحلوا اهل قبل الجرح **ص** وهو على الله مجبول
مجبول عن من له روافقه **ص** روى عن التروية القسم الواسط
مجبول حارث باطن وظاهر **ص** وحكه الترج لدا الحارث
والسالك المجبول للعدل **ص** في باطن فقط فقد رأى له
مجبية في الحكم بعض من منع **ص** ما سلم منهم سلم فقط
به روى سمع ان العمل **ص** يشبه انه اذا روى
في كنيته من حيث اشهرت **ص** حين بعض من روى
في باطن روى بعض لشهر **ص** والاسم سوار وقد روى **ص** احلف العالم في قوله
رواه المجبول وهو على الله اسام مجبول العاقل ومجبول الحارث ظاهر او باطن ومجبول
الحارث باطن القسم الاول مجبول العاقل وهو من لم يرد عنه **ص** روى واحد وفيه اقوال
الصحيح الذي علمه اكثر العلماء من اهل الحديث وعنه انما لا يقبل والناهي ان يقبل مطلقا
وهذا اقول من لم يشرط في الرواية مزيدا على الاسلام والناهي ان كان المنفرد
مذروا عنه **ص** روى **ص** من عدل كان مذهب روى سعد جرحه وكسعي في
العدل من واحد قبله والا فلا **ص** روى **ص** ان كان مشهورا في غير العلم بالهدى والنجم

المجبول

فيلد الا دلا وهو من عند البريحيين على علم عنه واحكام من ان ركاه من الحنة
الحج والسعد لم يروا واحد عنه قبل ولا دلا واحكام من ان ركاه من القطان
في كتاب بيان الواسع والاربعون قال الحلف في الكفاية المجهول عند اصحاب الخبر
مؤكدا من لم يشتم بطلب العلم في نفسه ولا غيره العلم به ومن لم يعرفه حديثه الا
من حدة راجد واحد من غير ذي مرجع وجها والطاوي وعنده من اعاد الحديث والشيخ
ابن حبان في كتابه من اخر وسعد بن زيدان وفيه من كرم وكلم من كره وهو
كلهم لم يرو عنهم غير ان اسحق السبيعي ومثل سحاح بن مشيخ والمروزي من مروي لا يعرف
عنه ما رواه الا الشعي ومثل بك بن مروان وحارم بن حزم لم يرو عنه الا ابو الطيفيل
عامر بن واثل ومثل يربد بن سحيم لم يرو عنه الا خلاص بن عمر ومثل حرس بن كليب
لم يرو عنه الا قتادة بن دعامه ومثل عيسى بن اسحق لم يرو عنه سوى الحديث من عورثوا
من ذكرنا وروا عن محمد بن يحيى الذهلي قال روى عن الحديث رجال ان ارتفع عنه اسم كماله
وقال الحطيب اقل من يرفع به احكامه ان يروى عنه انسان تصادف المسعودي بالعلم الا
انه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه واعلم من علمه الصالح ان الهذلي روى عنه
التشدي ايضا قال روى عنه ايضا الحارث بن ملح فيما ذكره في جامع وسماياه
ما رانا الا الف لا بالنا ولعل بعضهم اماله مكسب بالنا وحكم من مالكة روى عنه ايضا
عبد الله بن قيس وذكره بن حبان في التتعات وسماه جميعا من كره وذكر الحلف فيه في
الصحيح والسكندر بن ابراهيم وكذلك الهيثم بن حسن بن روى عنه ايضا سلمه بن كهيل
قاله ابو حاتم الرازي وما عند الله من اعز ما كره من اعز ما جمعها من ما كره واحدا
احلف على ان اسحق في اسمه وكس بن مروان روى عنه ايضا قتادة وما ذكره البخاري
واس بن حبان في التتعات وسمى اس بن حاتم اياه في نسخة وحارم بن حزم وذكر البخاري في
كتاب جمع فيه او ما في التاريخ وقال ابو حنيفة ما لم يرو عنه لم يصح له الحديث
المتقدم بان قال قد صحح البخاري حديث جاعة ليس له غير روى واحد منهم مروان
لا سلمه لم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم وخرج ما حديثه من لم يرو عنه روى واحد
منهم ربيد بن اجيب الاسلمي لم يرو عنه غير ان سلمه بن عمار بن روى عنه من لم يرو عنه
الراوي قد صحح عن كونه مجهولا من روى ابو ريرة واحد عنه والحارث بن واثل بن حو
اتجاه الحلف المعروف في الاكساب واحد في التتعات **لم ينفذ عن حرس بن قيس**
بل روى عنه ايضا رواد بن مخلد فيما ذكره في التتعات وروى عن سلمه بن عمار روى
ابو سلمه بل روى عنه ايضا نعم بن الجهم وحفظه بن علي وايضا مروان بن روى عنه
اهل السجعة وروى عنه من هذا الصفة وقد ذكرنا مسعود بن هاشم بن محمد الذي سمي في حله اجاب

فيه عن اعتراضات الدارقطني على كتاب مسلم فقال لا اعلم روى عن اي من هؤلاء الا الحنفي
احد غير اي ما في فكره ورواية اي ما في وجهه لا يرتفع عنه اسم الجاهل الا ان يكون معروفا في
قبيلته او يروى عنه احد معروفي من اي ما في من روى عنه اسم الجاهل لم يرو عنه في الصالح
الشيخ اسحق وروى حبان عن ابن عبد البر قال كل من لم يرو عنه الا روى واحد فهو عندهم
مجهول الا ان يكون رجلا مسبوفا في غير طراز العلم كاشتهر به في زمانه من دينه وادبه وعلمه
محدث كرهنا الجاهل اسحق بن قيس بن ابي صالح عن اهل الحديث اكد في النسخة من مالكة روى
القسم المالكي فيقول الحارث بن العادل في الظاهر والباطن مع كونه معروفا العلم برواية
عدي بن عنه وفيه اقوال اختلفوا وهو قول الجاهل كاشتهر به في زمانه من دينه وادبه وعلمه
والسالك عدل مطلقا وان لم تقبل روايته القسم الا في قال في الصالح وقد سئل روى الجاهل
العدالة قال لا يعمل الجاهل في العلم والمال ان كان الراويان والرواية عنه فيهم من لا يروى
عن غير عدل قبل والى هذا القسم المالكي **مجهول العدالة الساطعة** وهو غير عدل في الظاهر لدا
جميعه بعض من روى القسم في الراويين وروى عن سلمه بن ابراهيم الرازي في كتابه في
حرس بن الطن بالراوي وكان روايته الاخبار يكون عند بعضه فجزء العدالة في الساطعة فاقصر
فيما على معرفة ولكن الظاهر ويشارك الشبهة فانها تكون عند الحاكم ولا يتعد علمه ولكن ما عني في العدالة
في الظاهر والباطن **قال** في الصالح وثبت بان يكون الجاهل على هذا الراوي كره من كتب
الحديث المشهور في غير واحد من الروايات الذين تقادم العهد بهم وتحدثت اخباره
الساكنة هم والى اعلم واطلق السامعي رحمه الله عليه في كتابه الحلف انما لا يصح بالجهل
في السامعي ان السامعي لا يصح واحد المجهولين ولما ذكرنا في الصالح من القسم لا يجزى
وهو المسبوكة فقد ذكر بعض امتنا المستور في كون عدل في الظاهر ولا يعرف عدل الله باطنا
اسم كماله وهذا الذي نقله كماله اخر اوله يسمى هو البخاري فدا بالخط في التتعات
وسعه عليه الراعي وحكم الراعي في الصوم وحماد بن اروان المستور من روى حار
المروزي في نسخة الحديث ان الراعي لم يرو عنه وقول في نسخة في كماله في الصالح لم يرو
الراوي الذي لم يرو عنه وجه النظر الذي شئت اليه من ان عباد الله في احلف الحديث ما ينبغي
ان طاهر العدالة من حكم الحاكم بشا وتما فقال في جواب سؤال الراعي ولا يجوز ان يحلف بشا
او كانا عدلين في الظاهر فعلى هذا ان عارف لم يرو عنه المثابة مستورة في كلام الراعي رحمه الله
في الصوم ان العدالة الساطعة هي التي لا يصح فيها الاقوال المروية ونقل الراوي في الخبر عن
السامعي في العلم انه لو حضر العدل رجلان مسلمان ولا يعرف حالهما من المسقط والعدالة انعقد
الحلف في الظاهر فان كان الظاهر من المسقط والعدالة انعقد
والحلف في مبتدع ما كثر ما قيل يروى مطلقا واستنكرا

فيلد

- وفي رواية الاستحلال للذبح نعتي مذهب له ونسبها
- ليس نعتي اذ يقول قتيب فرعه حطانه ما فعل
- واما اكثر من راقع ٢٠٠٠ رواد عام فقط واما

منه ان حبان اعادوا روادا من اهل البيت في الصحيح ما عدا عن رواه مبدع لم يكن
 في بدعته على احوال فقبل ترد روايته مطلقا في سبب مدعته وان كان متاخر في ذلك كالماسق
 في غير ما يذكر كما استوى الكا في الرواية والاعمال ورواه غيره عن مالك كما في الخطيب في
 الكافي ورواه في الصحيح انه عيّن مباحا للشرايع عن ائمة الحديث فان كتبهم طاعة بالرواية
 عن الجليل عن غير الدعا كما سماه والقول الثاني انه لم يكن من استحلال الذب نص من مذهب
 او لا مذهب من مذهب من سبب في بدعته او لا وان كان ممن لم يقبل من الخطيب في
 القول للشرايع لقوله اقبل سبب اهل البيت الا الخطيب من الراضة لاهل البيت
 بالذلة لموافقهم في حركتي مذهبهم عن ابن ابي عمير والثوري والشافعي وروى
 البيهقي في المدخل عن ابن ابي عمير في اهل البيت قوم اسعد بالثوري في الراضة والثوري
 الثالث انه ان كان عكسا الى بدعته فيقبل فان لم يكن داعيا قبل واليه ذهب احمد كما في
 الخطيب في اهل البيت وذهب الكندي او اكثر من اهل البيت في ذلك في اهل البيت في الراضة
 الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند امتن طلبة العلم منهم فيه خلاف وكذلك احكي بعض اصحابنا في
 انه لا خلاف في ائمة اهل البيت في مدعته وان اختلف بينهم في مدعته الى بدعته فعلى
 وعلى من اهل البيت في ائمة اهل البيت في مدعته وفي قول غير الدعا في ائمة اهل البيت
 ان لا يحتج على حكمه الا في ائمة اهل البيت في مدعته واما الثانية فانه في ائمة اهل البيت في مدعته
 حعفر بن سليمان الصحيح في ائمة اهل البيت في مدعته في ائمة اهل البيت في مدعته في ائمة اهل البيت
 ولم يكن مدعوا اليه ان لا يحتج باخبار جارية او دعا الى بدعته بسقط الاحتجاج باخباره وفي
 الحاشية قول راجع لم يحكم في ائمة اهل البيت في مدعته وان كانوا كفارا فسادا بالاعمال
 حكاه الخطيب عن جماعة من اهل البيت والمكاتب في رواية ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت
 جملة معتزلة من المبتدئين والآخر في الصحيحين كذا من احاديث المبتدعة غير الدعا احتجوا
 واستثنوا كذا في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت
 يعقوب بن الاغرم ان كتاب مسلم مذهب من الشيعة وقول في ترجمته محمد يعقوب بن الاغرم ان كتاب
 مسلم مذهب من الشيعة كالمسح ان قلنا سكتهم على الخلاف فيه فاك في الصحيح لم يحكم فيه خلافا
 وحكا في اصوليون فذهب القاضي ابو بكر الى رد روايته مطلقا كالفا في الكلف والمسلم
 العاصف ونظيره في الفقه عن الاكثر من وذهب حزم الوتر وبن الحجاب ودار صاحب المحققين
 الحفان في اعتقاد حرمه الكذب فتسعه منه

- والمحدث في الامام احمد ما من الكذب تحسب
- اي في الحديث لم ينفذ قبله وان ثبت في الصحيحين
- واختلف الكذب وراوا من ضعف كلامه بقولهم
- وليس كالكذب عند السجاني ابو المظفر في الحاشية

يكتب في خبر اسقاط من كذا حديث قد تقدم من كذا في حديث رسول الله
 فانه في بعض روايته ابداء له كتاب وحسن توبته كما في غير واحد من اهل العلم منهم احمد
 ابن حنبل رحمه الله وابو بكر المحدث اما الكذب في حديث الناس وغيره من اسباب القسوة فانه
 نقل في رواية الناس منهم فاك في الصحيحين واختلف في كلام ابو بكر الصديق ان مع فيما وجبت
 له في ترجمته لرسالة ان مع معاذ كرم من اسفله حديث من اهل النقل كلف وجدناه عليه
 لم يعد لقبوله بل هو من ضعفه لم يحمله قولا بعد حكمه وذكر ان ذلك ما اقررت
 فيه الرواية والشريعة في ذلك **الحاشية** انما اراد الكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 من اهل النقل الحديث يدل على ذلك انه قيد وكذا في الحديث فيما رايت في كتابه لا يترك العلم
 معاذ وليس بطعن على الحديث الا في قول علي الكذب في الحديث في الاول ولا يترك حرمه بعد ذلك في
 اصولي واليه في مذهبنا على قولنا في الحديث وقولنا بعد ان ائمة اهل البيت في مدعته في ائمة اهل البيت
 ضعف المدعومة عليه وذكر ابو المظفر السجاني ان من كذب في حرم واحد وجب اسقاط ما بعده
 من حديثه **قال** في الصحيحين واما الثاني في حديث المعج ما ذكره الصبي

- ومن روى عن عبد الله بن مسعود في حديثه
- لا يسمي من روى عنه فقد كذب في الحديث
- وانما من روى عنه في حديثه ما يسمي من روى عنه
- احكم لاهل البيت عند المحدثين وحي لا اسقاط عن بعضهم

كذب من مذهبهم او شبههم في الحديث واحد
 عنه فكان بعد عن ربيعة عن نفسه برويه في الحديث
 والنفق في الحديث عند الحكماء برويه في الحديث في التهم
 لم يرد عنه حرمه كقولنا في الحديث ما روى عنه في الحديث ما روى عنه في الحديث ما روى عنه في الحديث
 لا يترك من روى عنه في الحديث ما روى عنه في الحديث ما روى عنه في الحديث ما روى عنه في الحديث
 لكن ذلك في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 من الاخر فسادا وقول في آخر الحديث كذا في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 جدا في حديث الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 لاهل البيت او احديث به كما صرح به القاضي ابو بكر في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت في ائمة اهل البيت



١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

اي سمي برداد اقلت فلان سمين قال لا يكون سماعا مكررا في الحديث ولكن في جرح السند
عن العبد لله واما عدم ما روته من الكاظم الجرح على الصلاح في قال وضع وضع وضع
ودجال ومتمم وكذلك وذاك وفيه نظر وسكتوا عنه ولا يحدروا به وليس بالسند روي عنه
وصحيف جواراه عن طريق حواشيته وارم به طرح ولا ساوكم شيئا ومكر الحديث ورواه
فاحصون وفيه مقال وصحيف وعرف ومكر وليس بالمدين وليس بحجة وليس بحكم ليس
عمره ولا ضعف ما هو فيه حلف وطعنوا فيه وسخا الكثرة وكلموا فيه لئلا يظلم بذكره
ابن ابي حاتم والابن الصلاح وهو موجود في كلامه عند النشأ واستدرك في كونه مكررا في
في كلامه اهله وجده

ص من يسمع من ابي حاتم
وملوا من مسلم بحالا في كونه كذا صبي حلالا
م اوى من حد البلوغ ومن قوم لعنا ورواها كالبطون
احد اهل العلم الحيان لم يروا ما حدوا بعد لكم من كثر قبل وصوله الى الاسلام
وروي عنه قبل ذلك من حديث جابر بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في
المغرب بالطور وكان قد جاء اسارى بدر قبل ان يسلم وفي روايه للحجازي ورواه ابي حاتم
وقر الايمان في قلبي ذلك قبل رواية قيس بن قيس قبل البلوغ وروي عنه ومنه في ذلك يوم
من ابي في مسئلة الصبي ومروا طامد ورواه عنهم ورواه في كونه سبطي ابي كرواية الحسن بن الحسين
وعنه ما في كونه سبطا كونه سبطا في الرواية والسماع في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
بن يزيد والمنصور بن محمد ورواه في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
ابنه ورواه كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
البلوغ

وقيل لا يثبت في الحديث في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
ومروا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
وفي كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
مكتبة بالوسط والسماع حيث يسمع وبه نزاع

فاحسن الحكماء لم يثبت في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
ومروا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
بل الصواب في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
سحب كتب الحديث في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
المراد والمراد في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
وحدثه حد السبعين واما موسى السجف كان اهل الكوفة لما خرجون الى الامم في طلب الحديث

صفارا حتى يستكملوا عشر سنين وقال موسى بن هرون لاهل البصرة يكتبون لعشر
سنين واهل الكوفة لعشرين واهل الشام لثلاثين وقول **ويستغنى** اي طلب
الحديث وكتابه بالوسط وسماعه من حديث يصح فقول **والسماع** مرفوع عطفا على
قوله فكتبه قال ابن الصلاح ويستغنى بعد ان صار للمخوط ابقاء سلسلة الاسانيد بغير
باسماع الضعيف في اول زمان يصح فيه سماعه واما الاشتغال بكتابة الحديث وتحصيله
وضبطه وتقييده في حيث يتاهل لذلك ويستعد له في كل مختلف باختلاف
الاشخاص وليس يخص في سبب مخصوص وقول **وبه نزاع** اي وفي الوقت الذي يصح
فيه النزاع بين العلماء وهي اربعة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور ان املة
خمس سنين وحكاها القاضي عياض في اللامع عن اهل الصفة وقال ابن الصلاح هو الذي
استقر عليه عمل اهل الحديث المتأخرين بحجتهم في ذلك ما رواه البخاري في صحيحه والنسائي
وابن ماجه من حديث محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم بحجة يحتمل
في وجهي من ذلك وانا ابن خمس سنين يوجب عليه متى يصح سماع الضعيف وقال ابن عبد البر
حفظ ذلك عنه وهو ابن اربع سنين او خمس سنين واثبت هاتين التائين في خمسة واربعه
لارادة الاعوام واثبت مع حذف المحدث على احدى اللغتين وليس في حديث محمود بن
متبعه اذ لا يلزم فيه ان يميز كل احد تميز محمود بل قد ينقص عنه وقد يزيد ولا يلزم منه ان لا
يعمل مثل ذلك وسنه اقل من ذلك ولا يلزم من عقل المجبة ان يعقل غيره ذلك ما يتبعه والقول الثاني
من الخلاف في صحة سماع الضعيف اعتبار تميزه على الخصوص متى كان يفهم الخطاب ويورد الجواب
كان سماعه صحيحا وان كان ابن اقل من خمس وان لم يكن كذلك لم يصح وان زاد على الخمس وهذا
هو الصواب وسياتي القولان الاخران في الابيات التي يلي هذا

وقيل لا يثبت في الحديث في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا في كونه سبطا
بجوز لا في ذلك منها فغلطه **قال** اذا عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم بحجة يحتمل
وقيل من بين الحمار والبقر **فترق** سماعه ومن لا يخطئ
قال به لاهل المشرق **سمع** لابن اربع ذي ذكر

وما يدل على اعتبار التميز في صحة سماع الضعيف قول احمد وقيل سئل متى يجوز
سماع الضعيف للحديث فقال اذا عقل وضبط فذكر له عن رجل انه قال لا يجوز سماعه حتى تكون
له خمس عشرة سنة فانكر **قوله** وقال بشر القول وهذا هو القول الثالث والقول الرابع
وهو قول موسى بن هرون لاهل البصرة سئل متى يجوز سماع الضعيف للحديث فقال اذا فرغ
بين البقرة والدابة وفي رواية بين البقرة والحمار وقول **وابن المقرئ** هو مبتدا
ليس معطوفا على الجمال والذي سئل له ابن المقرئ هو القاضي ابو محمد عبد الله بن محمد بن

بالمناولة ولا جازة حيث ذكره ابن الصلاح ولما ذكر أبو الحسن بن القطان تدليس الشيخ
قال وأما البخاري فذلك عنه باطل ودون هذه الجارة قول الراوي قال فلان وذكر
فلان من غير ذكر الجار والمجرور وهذا معنى قول **بلا جازة** وهو برأتين وهذه
أوضح الجارات كما قال ابن الصلاح ومع ذلك فهي محمولة على السماع بالشرط المذكور
في المعنعن وهو إذا علم اللقي أي وسلم الراوي من التدليس كما اشترط هناك وإن لم
يذكر هنا تبعاً لابن الصلاح لاسيما من عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه
كما جاء في محمد بن أحمد بن عمرو بن مكي بن جريح بل غلط قال ابن جريح فحملها الناس عنه
واحتجوا بها هذا هو المحفوظ المعروف وخصص الخطيب ذلك بمن عرف من عادته
مثل ذلك فاما من لا يعرف بذلك فلا يحمله على السماع على الشيخ **الشيخ**
م ثم القراءة التي نعتها **م** معظمهم عرضاً سواء قرأها
من حفظ أو كتاب أو سمعاً **م** والشيخ حافظ لما عرضت
م أو لا ولكن أصله تمسكه **م** بنفسه أو ثقة تمسكه
م قلت كذا إن ثقة ممن سمع **م** يحفظه مع استماع فاقض
م ثم القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ وسميها أكثر
المحدثين عرضاً يعني أن القاري يعرض على الشيخ ذلك وقول **سواء قرأت بنفسك**
على الشيخ من حفظك أو من كتاب أو سمعت بقراءة غيره من كتاب أو من حفظه أيضاً
وسواء كان الشيخ حافظاً لما عرضت أو عرض غيرك عليه أو غير حافظ له ولكن تمسك
أصله هو وثقة غيره خلافاً لبعض الأصوليين فيما إذا لم تمسك أصله نفسه على ما
سيأتي في التفريقات التي بعد هذه الترجمة وهكذا إن كان ثقة من السامعين يحفظ
ما يقرأ على الشيخ والحافظ لذلك مستمع لما يقرأ غير غافل عنه فذلك كان أيضاً ولم يذكر
ابن الصلاح هذه المسئلة الاجتهاد والحكم فيها متجه والفرق بين مسائل الثقة لأصل
الشيخ وعن حفظ الثقة لما يقرأ وقد مرأت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم الكندي بذلك
سواء كان الحافظ لذلك هو الذي يقرأ وغيره

م واجمعوا أخذاً بها وروا **م** نقل الخلاف وبه ما اعتدوا
م ولما نقل فيها هل يساوي أو لا **م** أو دونه أو فوقه فتقلاً
م عن ملك وصحبه ومعظم **م** كونه والحجاز أهل الحجاز
م مع البخاري فما سياتي **م** وابن أبي ذئب مع الثعالب
م قد رخصا العرض وعلمه **م** وجل أهل الشرق نحوه جرح
م أي واجمعوا على صحة الرواية بالعرض وروى ما حكى عن بعض من لا يعتقد بخلافه

أنه كان لا يراها وهو أبو عاصم النبيل رواه الوائلي عن روى الخطيب عن
وكيع قال ما حدثك حديثاً قط حدثني عن محمد بن سلام أنه أدرك مكي بن أسير والناس
يعرفون عليه فلم يسمع منه لذلك ولا كذلك عبد الرحمن بن سلام الجعفي لم يكنف بذلك فقال
أخرجوه عني ومن قال بصحة ما من التابعين عطاء ونافع وعروة والشعبي والزهري ومكحول
والحسن ومنصور وإيوب ومن الأئمة بن جريح والثوري وابن أبي ذئب وسعفة والأئمة
الأربعة وابن مهدي وشريك والليث وأبو عبيد والبخاري في خلق لا يحصون كثرة واشتد
البخاري على ذلك بحيث ضام بن ثعلبة واختلقوا في القراءة على الشيخ هل تساوي القسم
الاول وهو السماع من لفظه أو هو دونه أو فوقه على لفظه أو قال فذهب مكي واصحابه
ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري إلى التسوية بينهما وحكاها أبو بكر الصيرفي في
كتاب الدلائل عن الشافعي فقال وباب الحديث عند الشافعي رحمه الله في القراءة على
الحديث والقراءة منه سواء وذهب ابن أبي ذئب وأبو حنيفة للثعالب بن ثابت إلى ترجيح
القراءة على الشيخ على السماع من لفظه وحكي ذلك عن مكي أيضاً حكاه عنه ابن فارس
وحكاها أيضاً عن ابن جريح والحسن بن عمار ومرواه الخطيب في الكفاية عن مكي أيضاً
والليث بن سعد وسعفة وابن لهيعة ويحيى بن سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس
بن الوليد بن يزيد وأبو الوليد وموسى بن داود الضبي الخليلاني وأبو عبيد القاسم بن سلام
وأبي حاتم وذهب جمهور أهل الشرق إلى ترجيح السماع من لفظ الشيخ على القراءة عليه وهو الصحيح

م وجوداً وإيضاً قرأت أو قرأ **م** مع وأنا اسم شمة عيسى
م بما مضى في أول مقيداً **م** قراءة عليه كما حتى منشداً
م استندنا قراءة عليه لا **م** سمعت لكن بعضهم قد حذلاً
م ومطلق الحديث والخبار **م** منعه أحمد ذو المقار
م والنسائي والترمذي يحيى **م** وابن المبارك الجعفي
م وبعد الزهري والقطان **م** ومكي وبعدة **م** فيان
م ومعظم الكوفة والحجاز **م** مع البخاري إلى الجواز
م وابن جريح وكنا الأوزاعي **م** مع ابن وهب وإمام الشافعي
م وجل أهل الشرق **م** قد جوزوا وأخبرنا للفراف
م وقد عزاه صاحب النصاب **م** للنسائي من غير ما خلاف
م والأكبرين وهو الذي استمر **م** مصطلحاً لأهل الأندلس

م هذا بيان لعبارة إذا من سمع بالعرض واجود العبارات فيه أن تقول قرأت على فلان
هذا أن كان هو الذي قرأ فإن سمع عليه بقراءة غيره قال قرأ على فلان وأنا اسم وهذا المراد

بقوله **وجود** وبالذال امر بأداة اجود وقوله ثم عبرى وبلى هذا من العبارات
 العبارات التي مصت في القسم الاول مقيله بما بين ان السماع عرض فقوله حدثنا فلان بقراني
 او قرأه عليه انا اسمع او انا بقراني او قرأه عليه او انبانا او انبانا فلان بقراني او قرأه عليه
 او قال لنا فلان قرأه عليه او نحو ذلك حتى استعملوه في الاسناد فقالوا انسدا فلان قرأه عليه
 او بقراني ولم يستعملوا بما يجوز في القسم الاول اللفظ سمعت فلم يجوزوها في العرض فقد صرح بذلك
 احمد بن صالح فقال لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضي ابو بكر الباقلي انه الصحيح قال وقال بعضهم
 يجوز قال القاضي عياض وهو قول روى عن ملك والنوري وابن عيينه والصحيح ما تقدم
 وهو المراد بقوله لا سمعت فاما اطلاق حدثنا وانا من غير تقييد بقوله بقراني او قرأه عليه
 فقد اختلفوا فيه على مذاهب فذهب عبد الله بن المبارك ويحيى بن يحيى التميمي واحمد بن حنبل
 والنسائي فيما حكاه عنه ابن الصلاح عنه تبعاً للقاضي عياض الى منع اطلاقها وقال القاضي
 ابو بكر انه الصحيح وحكاه الخطيب عن ابن جرير خلاف ما حكى عنه ابن الصلاح من النفرقة
 قال الخطيب وهو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث وذهب ابو بكر بن شهاب الزهري
 وملك والنوري وابو حنيفة وصاحبه سفيان بن عيينه ويحيى بن سعيد القطان ومعظم
 المجازين والكوفيين والبخاري الى جواز اطلاقها ومتن ذهب الى ان حدثنا وانا سوا
 يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هرون والنضر بن شمبل وابو عاصم النبيل وذهب بن جرير
 وملك في احدي القولين عنه واحمد بن حنبل وعلب والطحاوي وصنف فيه جزأ سمعاه
 متصلاً وغيرهم من اهل العلم وقد حكاه القاضي عياض عن الأكثرين وكذا قال ابن فارس
 ذهب اليه أكثر علماءنا وذهب ابن جرير والاوزاعي والسافعي واصحابه وابن وهب
 وجمهور اهل المشرق الى الفرق بين اللفظين يجوزوا اطلاق انا ولم يجوزوا اطلاق حدثنا
 وعزاه محمد بن الحسن التميمي الجوهرى في كتابه الانصاف للنسائي والاكثر اصحاب الحديث
 وهو السابغ الغالب على اهل الحديث كما قال ابن الصلاح وكان اصطلاح التمييز بين
 النوعين فقوله **وبعد** سفيان اسارة الى انه ابن عيينه لا النوري لأن النوري متقدم
 الوفاة على ملك كما سيأتى في تاريخ الوفيات وابن عيينه متأخر وقوله **وابن جرير** مبتدأ
 معطوف **وبعض من قال** بهذا اعادة **قرأة** الصحيح حتى عاد **اذا**
كل من قائل اخبرك **اذا كان قال** أو لا حد **شكا**
قلت وذاري الذي استرطوا **اعادة** الاسناد وهو سطرط
اي ومن قال بالفرق بين اللفظين وهو ابو حاتم محمد بن يعقوب الهروي فيما حكاه
 البرقاني عنه انه قرأ على بعض السيوخ عن الغزيري صحيح البخاري وكان يقول له في كل حديث
 حدثكم الغزيري فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر انه انما سمع الكتاب من الغزيري قرأه عليه

وبعض

فاعاد قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه اخبركم الغزيري قلت وكأنه كان يرى انه لابد
 من ذكر السند في كل حديث وان كان الاسناد واحداً الى صاحب الكتاب وهو من مذاهب
 اهل التشديد في الرواية والا لاكتفى بقوله له اخبركم الغزيري بجميع صحيح البخاري والصحيح
 انه لا يحتاج الى اعادة السند في كل حديث على ما سيأتى في موضعه ان شاء الله تعالى **تفريعات**
واختلفوا ان امسك الاصل رضا **والشيخ** لا يحفظ ما قد عرضنا
فبعض نظار الاصول يطله **واكثر المحدثين يفتكله**
واختاره الشيخ فان لم يفتكله **مُسكه** فذلك السماع **ر د**
 سر اذا كان الشيخ الذي يقرأ عليه عرضاً لا يحفظ ذكر المقر في عليه فان كان اصله
 بيده فالسماع صحيح كما تقدم وان كان القاري يقرأ في اصله فهو صحيح ايضاً خلافاً لبعض
 اهل التشديد في الرواية وان لم تكن القراءة من الاصل ولكن الاصل بمسكه احد السامعين
 السقات وهذا معنى قوله رضا يخصصه ورضي فاختلوا في صحة السماع فحكى القاضي عياض
 ان القاضي ابا بكر الباقلاني تردد فيه قال واكثر مثيله الى المنع قال واليه تخالفت
 بعض امام الحرمين قال واجازه بعضهم وصححه وهذا عمل كافة السيوخ واهل الحديث
 وقال ابن الصلاح انه المختار اما اذا كان المسك للاصل والحالة هذه لا يعتمد عليه ولا يوثق
 به فذلك السماع مردود غير معتد به **ه**
واختلفوا ان سكت الشيخ ولم **يقر** لفظاً قرأه المعظم
وهو الصحيح كافيًا وقد منع **بعض** اولى الظاهر منه وقطع
به ابو الفتح سليم الرازي **ثم** ابو اسحق الشيرازي
كذا بوضر وقال **بعض** **به** والفاظ الاداء الاول
 سر اذا قرأ القاري على الشيخ وسكت الشيخ على ذلك غير منكر له مع اصغايه وفهمه ولم يقر
 باللفظ بقوله نعم وما شبه ذلك فذهب جمهور الفقهاء والمحدثين والنظار كما قال القاضي عياض
 الى صحة السماع وان ذلك غير شرط وقال انه الصحيح قال شرطه بعض الظاهريه وبه عمل جماعة
 من مشايخ اهل المشرق قال ابن الصلاح وقطع به **بعض** الفتح سليم الرازي والشيخ ابو اسحق
 الشيرازي وابو نصر بن الصباغ من السافعيين قال ابن الصباغ وله ان يعمل بما قرئ عليه واذا اراد
 روايته عنه فليسر له ان يقول حدثني ولا اخبرني بل قرأت عليه او قرئ عليه وهو يسمع هذا المراد
 بقوله والفاظ الاداء الاول اي ويعبر في الاداء بالرتبه الاولى من الاداء في العرض وهو ما تقدم
 من قولي وجود وايفه قرأت او قرئ وما قاله ابن الصباغ من انه لا يطلق فيه حدثنا ولا انا هو
 الذي صححه الغزالي وحكاه الامدي عن المتكلمين وصححه وحكى الامدي تجوينه عن الفقهاء
 والمحدثين وصححه ابن الحاجب وحكاه عن الحاكم انه مذهب لائمة لاربعة وان اشار الشيخ

براسه او اصبعه للاقرار به ولم يلفظ بغير صاحب المصطلح بانه لا يقول في الاداء حدثني
ولا اخبرني ولا سمعت وفيه نظر **ص**
ص والحكم اخبر الذي قد عهدا عليه اكثر الشيوخ في الاداء
حدثني في اللفظ حيث انفسردا واجمع ضميره اذا تعدد
والعرض ان سمع فقل اخبرنا او قارنا اخبرني واتحسنا
ونحوه عن ابن وهب روي **ص** وليس بالواجب لكن روي
ص هذا بان اللفظ الاداء التي ينبغي استعمالها بحسب تحمل الحديث قال الحاكم الذي
اختاره في الرواية وعهدت عليه اكثر شيوخنا وائمة عصره ان يقول في الذي
ياخذ من الحديث لفظا وليس معه احد حدثني فلان وما كان معه غيره حدثنا فلان
وهذا معنى قول **ص** واجمع ضميره اذا تعدد اقال الحاكم وما قرا على الحديث بنفسه اخبرني
فلان وما قرئ على الحديث وهو حاضر انما قال ابن الصلاح وهو حسن روي وروي
الترمذي في العلل عن ابني وهب قال ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس وما قلت
حدثني فهو ما سمعت وحدي وما قلت انما فهو ما قرئ على العالم وانما شاهدت اخبرني
فهو ما قرأت على العالم وفي كلام الحاكم وابن وهب ان القاري يقول انما سمعته اخبرني
سواء سمع معه غيره ام لا وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان القاري اذا كان معه
غيره يقول انما سمع بين مسئلتى الحديث والاخبار في ذلك ثم ان هذا التفصيل في اللفظ
الاداء ليس بواجب ولكنه مستحب حكاه الخطيب عن اهل العلم كانه فجاز لمن سمع
وحده ان يقول انا وحدثنا ولمن سمع غيره ان يقول اخبرني وحدثني ونحو ذلك
ص والشكر في الخذ اكان وحده او مع سواه فاعتبار الوحدة
محتمل لكن رأى القطان **ص** الجمع فيما اؤتم الانسان
في شيخه ما قال والوحدة قد **ص** اختار في ذلك البيهقي واعتمد
ص اذا شك الراوي هل كان وحده حالة التحمل فيقول في الاداء حدثني او كان معه غيره
فيقول حدثنا فيحتمل ان يقال يؤدي بلفظ من سمع وحده لان الاصل عدم غيره اما اذا
شك في تحمله هل هو من قبيل انا او اخبرني فقد جمعها ابن الصلاح وعلى هذا فهو
مع قلة الشك هل هو من قبيل حدثنا او حدثني وانه يحتمل ان يقول اخبرني لان عدم غيره
هو الاصل وفيه نظر لان قبيل اخبرني ان يكون هو الذي قرأ بنفسه على الشيخ على ما ذكره ابن الصلاح
وعلى هذا فهو متحقق سماع نفسه ويشك هل قرأ بنفسه ام لا والاصل انه لم يقرأ وقد حكى الخطيب
في الكناية عن البرقي انه ربما شك في الحديث هل هو قراه او قرئ وهو يسمع فيقول فيه قرانا
على فلان وهو احسن فان افراد الضمير يقتضي قرأته بنفسه وجمعه يمكن حمله على قرأه بعض

من حضر لسماع الحديث بل لمحقق ان الذي قرأه فلا بأس ان يقول قرانا قاله احمد بن صالح
حين سئل عنه وقال التليي قرانا على ملك وانما قرئ على ملك وهو يسمع وامام شلة الشك هل
هو من قبيل حدثنا او حدثني فقد روي مجيبي بن سعيد القطان الاثنيان بضمير الجمع حدثنا في مسئلة
تشبهها وهو اذا شك في لفظ شيخه هل قال حدثني او حدثنا ومقتضاه هنا ان يقول حدثنا
وكان وجهه ان حدثني اكمل مرتبه فيقتصر في حالة الشك على الناقص وقد اخبر البيهقي
بعد حكايته كلام القطان انه يرحل فيقول حدثني وقول فيما اؤتم اي شك ومنه
حديث ابني سعيد الخدري اذا اؤتم احدكم في صلاته فلم يدبر زاد او نقص الحديث وقال
ثعلب اؤتم ترك وهذا اليمشي في هذا الحديث وحكي صاحب المحكم عن ابن الاعراب قال
قال اؤتم وؤهم وؤهم سوءا وانشد **ص** فان اخطأت او اؤهم شيئا فقد بهم المصافي بالمجيب
وقال قوله شيئا منصوب على المصدر
ص وقال احمد بن ابيع لفظا وردي للشيخ في ادائه ولا تعد
ومنع ابدال فيما صنفنا **ص** الشيخ لكن حيث راو عر فا
بانه سوى فيه ما جازا **ص** في النقل بالمعنى ومع ذا فيرى
بان ذا فيمار وذي والطلب **ص** باللفظ لا ما وضعوا في الكتب
ص قال احمد بن ابيع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت واخبرنا ولا تعد ومنع
ابن الصلاح ابدال الحديث ونحوه في الكتب المصنفة وان كان في اقامة احدهما مقام الآخر خلاف
لاحتمال ان يكون قابلا لك لا يرى التسوية بينهما فان عرفت ان قابلا لك سوى بينهما ففيه
الخلاف في جواز الرواية بالمعنى كما قال الخطيب قال ابن الصلاح الذي نراه الامتناع من اجزا
مشكوك فيها وضع في الكتب المصنفة وما ذكره الخطيب محمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ
الحديث غير موضوع في كتاب مؤلف قال ابن دقيق العيد وهذا كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه
انه يقتضي تجوز هذا فيما نقل من المصنفات المتقدمة الى اجرائنا ومارحما فانه ليس فيه
تجيز التصنيف المتقدم قال وليس هذا اجازيا على الاصل طلاح قلت لانتم انتم تقتضي ذلك
بل اخر كلام ابن الصلاح يشعر انه اذا نقل حديث من كتاب وعرب اليه لا يجوز فيه ابدال
سواء نقلناه في تأليف لنا او لفظا وامام **ص**
ص واختلفوا في صحة السماع **ص** من ناسخ فقال بامتناع
الاسم اي مع الخوئي **ص** وابن عدي وعن البيهقي
لان وحدثنا واخبارا قل **ص** حصرت والرازي وهو المنطلي
وابن المبارك كلاهما كتب **ص** وخوز الخيال والشيخ ذهب
بان اخبر انه ان يفضلا **ص** حيث فهم **ص** صحح ولا بطلا

كما جرى للدارقطني حيث عد **املا اسمعيل عدة او سود**

س اخلف اهل العلم من ينسخ في حالة السماع سواء في ذلك المشتمع والطالب السامع هل يصح السماع ام لا فذهب ابو اسحق الاسفرايني الاستاذ وابو **الحري** وابن احمد بن عدي وغير واحد من ثامته الى منع الصحة مطلقا وذهب الامام ابو بكر بن احمد بن اسحق الصنعجي الى انه لا يقول في الالاد احداثا ولا ان يقول حضرت وذهب موسى بن هرون الى الصحة مطلقا وقد كتب ابو حاتم محمد بن ادريس الرازي الحنطلي في حالة السماع عند عارم وعند عمرو بن مزورين وكتب ايضا عبد الله بن المبارك وهو يقرأ عليه شيئا آخر غير ما يقرأ عليه قال ابن الصلاح وخبر من هذا الاطلاق التفصيل فنقول لا يصح السماع اذا كان النسخ بحيث تمتنع معه فهم النسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى سمعه كانه صوت عقل ويصح بحيث اذا كان يمتنع معه الفهم كقصته الدارقطني اذ حضر في حديثه بجلوس اسمعيل الصغار فجلس ينسخ جزا كان معه اسمعيل يملى فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت تنسخ فقال فهمي للاصلاح فقلت فقلت نعم قال تحفظكم املى الشيخ من حديث الى الان فقال لا فقال الدارقطني املى ثمانية عشر حديثا فعدت الاحاديث فوجدت بما قال ثم قال الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثله كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومثله كذا ولم يزل يذكر اسانيد الاحاديث ومتونها على ترتيبها في الاملا حتى اتي على آخرها فنجب الناس **سنة**

س واذ كان يجري في الكلام او اذا **هينم حتى خفي البعض كذا**
ان بعد السامع ثم يمتنع **في الظاهر الكلامان او اقل**

س وما ذكر في النسخ من التفصيل يجري في الكلام في وقت السماع من السامع او الشيخ وكذا اذا هينم القاري والهيئمة الصوت الخفي قاله الجوهرى وكذا اذا افرط في الاسراع بحيث يخفى بعض الكلم او كان السامع بعيدا عن القاري وما شابه ذلك ثم الظاهر انه يعنى في كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين

س وينبغي للشيخ ان يجيز مع **اسماعه جبر النقص ان يقع**
قال ابن عتاب ولا غنى عن **اجازة مع السماع تفكر**

س لما ذكرناه من عاربه عن السامع الكلمة والكلمتان لجملة القاري او لهيئمة او كلام ونحو ذلك ذكر ما يجبر ذلك وهو انه يجب للشيخ ان يجيز للسامع من رواية الكتاب والجزء الذي سمعه وان شمله السماع لاحتمال وقوع ما تقدم فيجب بذلك ولا كذا فينبغي لكتاب السماع ان يكتب اجازة الشيخ عقب كتابة السماع ويقال ان اول من كتب الاجازة في طبقات ابو الظاهر اسمعيل بن عبد المحسن الانباطى فجزاه الله خيرا في سنة ذلك لاهل الحديث فلقد نفع كثير ولقد انقطع بسبب ترك ذلك واهماله اتصال بعض الكتب في بعض البلاد بسبب كون

بعضهم كان له فوت ولم يذكر في طبقة السماع اجازة الشيخ لهم فانفق ان كان بعض المغويين اخرون بقي من سمع بعض ذلك الكتاب فتعذر قراءة جميع الكتاب عليه كابي الحسن بن الصواف الشاطبي راوى غالب النسخ عن ابن باقا والله اعلم وقال ابو عدي بن عتاب الاندلسي لا غنى في السماع عن الاجازة لانه قد يغلط القاري ويغفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان القاري ويغفل السامع فيجبر له ما فاته بالاجازة

س وسئل ابن حنبل عن حرفا **ادغمه فقال ارجوا يعنى**

لكن ابو نعيم الفضل منع **في الحرف يستفهمه فلا يسمع**

الابان يروى تكرر السارده **عن مفسر ونحوه عن زائدة**

س قال صالح بن احمد بن حنبل قلت لابي الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا وكذا ولا يفهم عنه نون ان يروى ذلك عنه قال ارجوان لا يضيق هذا واما ابو نعيم الفضل فذكر ان كان يروى فيما سقط عنه من الحرف الواحد والاسم مما سمعه من سفيان والاعمش واستفهم من اصحابه ان يرويه عن اصحابه لا يروى غير ذلك ولما فقلنا تكرر السارده اى تكرر الكلمة او الحرف شله عنه فلم يفهمه عن شيخه وانما فهمه عن الشيخ غيره وهكذا جاء عن زائدة بن قدامة قال خلق بن تميم سمعت من الثوري عشرة الاف حديث او نحوها فقلت مستفهم جليسي فقلت لرائدك فقال لي لا احديث منها الا بما تحفظ بقلبك وسمع اذ تكرر قال فالتفت لها

س وخلف ابن سالم قد قالنا **اذ فاته حدث من حدة ثنا**

من قول سفيان وسفيان الكندي **بلفظ مشتمل عن المولى اذ غنى**

كما قال حماد بن زيد اقمي **استفهم الذى يليك حتى**

روا عن الاعمش كما تفقد **للتنحى فترما قد يبعث**

البعض لا يسمعه فبئس **البعض عنه لم كل ينقل**

وكذا اساهل وقولهم **يكفى من الحديث شمه وهم**

عنوا اذا اولى سئلا **عرفة وما عنوا شمه**

س قال الخطيب بلفظي عن خلف بن سالم المحمدي قال سمعت ابن عيينه يقول حدثنا عمر بن دينار مررنا بحدثنا فاذا قيل له قل حدثنا عمر وقال لا اقول لاني لم اسمع من قوله حدثنا المشه احرف لكثرة الزحام وهي **دوت** وعن ابن عيينه انه قال له ابو **س** المشتملى ان الناس كثير لا يسمعون قال نعم قال فاسمع وهذا هو الذى عليه العمل ان من سمع المشتملى دون سماع لفظ المولى جازله ان يرويه عن المولى كالعرض سواء لان المشتملى في حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض حديثه عليه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ المولى لفظ المشتمل كالقاري عليه ومع هذا فليس لمن لم يسمع لفظ المولى ان يقول

سمعت فلاناً يقول كما تقدم في العرض سواء ولكن الاحوط ان يبين حالة الاداء ان سماعه
 لذلك اولى بعض الالفاظ من المستعمل كما فعله الامام ابو بكر بن خزيمة وغيره من الائمة
 وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ما كتب قط من المستعمل والالفاظ ولا ادرى
 اى شئ نقول انما اكتب عن في الحديث واما قول حماد بن زيد لمن استغفمه كيف قلت
 فقال استغفم الذي يليك وقول الاعشى كنا نجلس الى ابراهيم الخخعي فلتسبح الخلقه
 فربما يحدث فلا يسمعه من تخي عنه فيستل بعضهم بعضاً عما قال ثم يرويه عنه وما سمعوه منه
 فهذا وما شبهه تساهل من فعله وقد قال ابو زرعه بعد ان روى حكاية الاعشى
 هذه رايت ابا الفيم لا يحب هذا ولا يرضى به لنفسه واما قول عبد الرحمن بن مهدي
 شتمه فقال حمزة بن محمد الكافي انه معنى به اذا سئل عن اول شئ عرفه وليس عن التسهل
 في السماع **ص** وان يحدث من وراءك **ص** عرفته بصوت او ذى خبر **ص**
ص وعن شعبة لا ترو لنا **ص** ان يلا او حديثاً أمناً **ص**

الحديث

ص يصح السماع من وراء حجاب اذا عرف صوت الحديث او اعتمد في معرفة صوته وحفظه
 على خبر ثقه من اهل الخبرة بالحديث وقال شعبة اذا حدثك الحديث فلم ترو وجهه
 فلا ترو عنه فلعنه شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا وانا قولي لنا ان يلا
 الى اخره اى الحجة لنا في صحة السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المتفق
 عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يلا الا يوزن بديل فكلوا واسر بوا حتى تسبوا
 تاذين ابن اقرمكثور فامر بالاعتماد على صوته مع غيبة شخصه عن يسمعه
 وكذلك المؤمن عافشه مرضاهم وغيرها من امهات المؤمنين كن تحدثن في وراء
 حجاب وينقل عنهن من سمع ذلك واحتج به في الصحيح وهذا معنى قولي وحديث أمنا
ص ولا يضر سماعاً ان يمنعه **ص** الشيخ ان يروى ما قد سمعته **ص**
ص كذلك التخصيص او رجعت **ص** ما لم يقل أخطأت او شككت **ص**

ص اذا سمع من شيخ حدثنا ثم قال له لا ترو عنه او ما اذنت لك في روايته عنى
 ونحو ذلك فلا يضره ذلك ولا يمنعه ان يرويه عنه وكذلك اذا خصص قوماً بالسماع
 وسمع غيرهم من غير ان يعلم الحديث به كما صرح به الأستاذ ابو اسحق
 الاسفراييني وكذلك لو قال اني اخبركم ولا اخبر فلاناً فلا يضر ذلك فلاناً في صحة
 سماعه وكذا ان قال رجعت عما حدثتكم به ونحو ذلك مما لا ينبغي ان يحدثنه
 ما لم يكن المنع مستنداً الى انه اخطأ فيما حدثت به او شك في سماعه ونحو ذلك فليعلم
 ان يرويه عنه والحالة هذه **الثالث الاجازة**
ص ثم الاجازة تلي السماعاً **ص** وموجبة لتسعة انواعاً **ص**

الانها

ص ارفعها بحيث لا تناوله **ص** تعينه المجاز والمجاز له **ص**
ص وبعضهم حكى اتفاقهم على **ص** جواز ذهاب الباقي الى **ص**
ص ففي الخلاف مطلقاً وهو غلط **ص** قل ولا خلاف في العمل **ص**
ص ومروه الشيخ بان السافعي **ص** قولين فيها ثم بعض تابعي **ص**
ص مذهبه القاضي الحسين **ص** وصاحب الحاوي به قد قطعاً **ص**
ص قلما كسبه ولو جاز اذن **ص** لبطلت رحلة طلاب السن **ص**
ص وعن ابي الشيخ مع الحري **ص** ابطالها كذلك للسجزي **ص**
ص لكن على جوازها استقر **ص** علمهم ولا كثرون **ص**
ص قالوا به كذا وجوب العمل **ص** بها وقيل لا يحكم المرسل **ص**

ص القسم الثالث من الاخذ والتحليل الاجازة وهو دون السماع وهي على تسعة
 انواع النوع الاول اجازة معين لمعين كان نقول اجرت لكم او فلان الفلاني ويصفه
 بما يميزه الكتاب الفلاني او ما استملت عليه فهرستي ونحو ذلك وهذا رفع انواع
 الاجازة المجردة عن المناوله وسيأتي حكم المناوله مع الاجازة قال القاضي عياض
 فعنه عند بعضهم التزم بخلاف في جوازها واخالف فيه اهل الظاهر وانما الخلاف
 منهم في غير هذا الوجه وقال القاضي ابو الوليد الباجي لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة
 من سلف هذه الامة وخلفها وادعى فيها الاجماع ولم يفتل وذكر الخلاف في العمل بها
 فقولي مال اى الباجي وما حكاها الباجي من الاجماع في مطلق الاجازة غلط قال ابن
 الصلاح هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من اهل الحديث
 والفقهاء والاصوليين وذكر احدى الروايتين عن السافعي وقطع بابطالها القاضي حسين
 والماوردي وبه قطع في كتابه الحاوي وعزاه الى مذهب السافعي وقال جميعاً كما قال
 شعبة لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة وممن قال بابطالها ابراهيم الحري
 وابو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني وابو نصر الوائلي السجزي وابو طاهر الدباس
 من الحنفية وابو بكر محمد بن ثابت المجندى من الشافعية وحكاها الامدي عن ابي
 حنيفة وابو يوسف لكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل
 الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة واجازة الرواية بها وحكاها الامدي عن اصحاب
 للسافعي واكثر الحديثين وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب العمل بالمعروى بها
 وقال بعض اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كالحديث المرسل قال ابن الصلاح
 وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقتدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به وانه عمل
ص والثاني ان تعين المجاز له **ص** دون المجاز وهو ايضا قبيح **ص**

ص جمهورهم رواية وعملًا **ص** والخلف أقوى فيه مما قد خلا
 والنوع الثاني من أنواع الاجازة أن يعين الشخص المجاز له دون الكتاب المجاز
 فيقول اجزيت لك جميع سموعاتي او جميع مروياتي وما شابه ذلك والجمهور على تجويز
 الرواية بها وعلى وجوب العمل بما روي بها بشرطه ولكن الخلاف في هذا النوع
 أقوى من الخلاف في النوع المتقدم
ص والثالث التعيم في المجاز **ص** له وقد مال إلى الجواز
 مطلقا الخطيب وابن منته **ص** ثم أبو العلاء أيضا بعده
 وجاز للموجود عند الطبري **ص** والشيخ لا يبال مال فأخذ
 والنوع الثالث من أنواع الاجازة أن يعيم المجاز له فلا يعينه كما جرت
 للمسلمين او لكل أحد او لمن أدرك زمانه ونحو ذلك وقد فعله أبو عبد الله بن
 منته فقال اجزيت لمن قال لا اله الا الله وجوزة ايضا الخطيب وحكي الحارثي عمن أدركه
 من الحفاظ كابن العلاء الحسين بن أحمد العطار القهستاني وغيرهم أنهم كانوا يحيلون إلى
 الجواز وحكي الخطيب عن القاضي أبي الطيب الطبري أنه جوز الاجازة لجميع المسلمين من
 كان منهم موجودا عند الاجازة قال ابن الصلاح ولم يسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه اعتل
 هذه الاجازة فروى بها ولا عن الشيخ مئة المستأخرة الذين سوغوها والاجازة في أصلها
 ضعف وتزاد بعد التوسيع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينبغي احتمالها **قلت** من
 اجازها أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خير بن البغدادى وأبو الوليد بن رشد المالكى وأبو
 طاهر السلفى وغيرهم ورجحه أبو عمرو بن الحارث وصححه النووي من زياداته في
 الروضة وقد جمع بعضهم من اجازة هذه الاجازة العامة في تصنيف له جمع فيه خلفا
 كثيرا منهم على حروف المحم لكثير منهم وهو الحفاظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البكر
 الكاتب البغدادى ومن حدث بها من الحفاظ أبو بكر بن خير الأسبلى ومن الحفاظ
 المتأخرين الحفاظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمشقى بإجازته العامة من
 المؤيد الصوطى الطوسى وسمع بها الحفاظ أبو الحجاج المزنى وأبو عبد الله الذهبى وأبو محمد
 البرزلى على الركن الطائيسى بإجازته العامة من أبي جعفر الصيدلانى وغيره وقرأ
 بها الحفاظ أبو سعيد العللى على أبي العباس بن نعمة بإجازته العامة من داود
 معمر بن الفاضل وقرأت بها عدة اجزاء على الوجيه عبد الرحمن العوفى بإجازته العامة
 من عبد اللطيف بن القبطى وأبو اسحق الكاشغرى وابن رواج والسبسطى وآخرين من
 البغداديين والمصريين وفي النفس من ذلك شيء واما الوقوف عن الرواية بها واهل الحديث
 يقولون اذا قبلت فقمش واذا حدثت ففتش

ص وما يبرع وصفه **ص** كالعلاء يومئذ بالتعريف
 فانه إلى الجواز أقرب **ص** قلت عياض قال قلت احب
 في ذلك اخلافا بينهم ممن يرى **ص** اجازة لكونه متحيا
 والاجازة العامة اذا قيدت بوصف خاص فهو إلى الجواز أقرب قاله ابن الصلاح
 ومثله القاضي عياض بقوله اجزيت لمن هو المان من طلبة العلم ببلد كذا او لمن قرأ على
 قبل هذا وقال فما احبهم اختلفوا في جوازهم ممن تصح عنده الاجازة ولا راي متبعة
 لأحد لانه محصور موصوف كقوله لا اولاد فلان او اخوه فلان
ص والرابع الجهل بمن اجزله **ص** او ما اجزى كما جرت ارفله
 بعض سماعي كذا ان سمي **ص** كتابا او شخصا وقد سمي
 به سواء ثم لما يتضح **ص** مراده من ذلك فهو لا يصح
 اما المسنون مع اليقيني **ص** فلا يصح للجهل بالاعتقادي
 وينبغي الصحة ان يحكم **ص** من غير علة وتصح لغيره
ص والنوع الرابع من أنواع الاجازة الاجازة للجهول او بالجهول فالاول كقوله اجزيت
 الجماعة من الناس سموعاتي والثاني كقوله اجزيت لك بعض سموعات وقد رجعت مثال الجهل
 فيها في مثال واحد وهو اجزيت ارفلة بعض سماعي واما ارفلة بنوع الهرة واسكان الزاي
 وفتح الفاء الجماعة من الناس ومنه ان عائشة ارسلت إلى ارفلة من الناس وذلك في قصة
 خطبة عائشة في فضل أبيها ومن امثلة هذه النوع ان يسمي شخصا وقد تسمي به غير واحد في ذلك
 الوقت كاجزيت لمحمد بن خالد بن محمد الدمشقي مثلا او يسمي كتابا كاجزيت لك ان تروي عني كتاب
 السنن وهو يروي عن السنن المعروفة بذلك ولم يتضح مراده في الممر فان هذه الاحاد غير
 صحيحة اما اذا تضمن مراده بقرينة بان قيل له اجزيت لمحمد بن خالد بن علي بن حمود الدمشقي مثلا
 بحيث لا يلتبس فقال اجزيت لمحمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجزيت لي رواية كتاب السنن
 لابي داود مثلا فقال اجزيت لك رواية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب
 يخرج على المسؤل عنه وكذلك اذا سمي الشيخ المسؤل منه المجاز له مع البيان المزيل للاشبا
 ولكن الشيخ لا يعرف المسؤل له بل يحل عينه فلا يصح ذلك واما اجازة صحيحة كمالا
 بشرط معرفة الشيخ بمن سمي من الشيخ واذا سئل الشيخ بجماعة مسمين مع البيان في اشياء
 كاجزيت به العادة فاجاز لهم من غير معرفة بهم ولا يعرف عيدهم ولا تصح اسماؤهم
 واحد واحد قال ابن الصلاح فيمنبغي ان يصح ذلك ايضا كما يصح سماع من سمي منه
 على هذا الوصف **ص** والخامس التعليق في الاجازة **ص** من يشاهد الذي اجازة

او غير معين والاولي اكثر جهلا واجاز الحلال
 معاوية بن عمار الخليلي مع ابن عروس وقال يخطي
 الجمل اذ يشاهد الظاهر بطلانها اذ في ذلك ظاهر
 قلت وجدت ابن خزيمة اجاز كالثانية المهمة
 وان يقل من شاذ يرويها ونحو الامري يجر كليا
 اما اجرت فلان ان يرد فالظاهر الاقوى الجواز فاعتمد

والنوع الخامس من انواع الاجازة المتعلقة بالمشية ولها يفرق بين الصلاح
 هذا النوع وادخله في النوع قبله وقال في جهالة وتعليق بشرط واحد قد يقع ان يقع
 الاجازة المتعلقة بالجهالة فيها كما ستقف عليه هنا وذلك لان التعليق قد
 يكون مع ايراد المجاز او مع تعيينه وقد تعلق بمشية المجاز وقد يعلق بمشية غيره
 معينا وقد يكون التعليق لنفس الاجازة وقد يكون للرواية بالاجازة فاما تعليقها
 بمشية المجاز بهما كقوله من شاء ان اجيز له فقد اجرت له او اجرت لمن شاء فهو
 كتعليقها بمشية غيره وسيا في حكمه وقال ابن الصلاح بل هذه اكثر جهالة واسا
 من حيث انها معلقة بمشية من لا يحصر عددهم بخلاف تعليقها بمشية معين
 واما تعليقها بمشية غير المجاز فان كان المعلق بمشية بهما فهذه باطلة نطقا
 كقوله اجرت لمن شاء بعض الناس ان يروي عنى وان كان معينا كقوله من شاء فلان
 ان اجيزه فقد اجرت له او اجرت لمن يشاء فلان ونحو ذلك فقد حكى الخطيب في جز
 في الاجازة للمعذور والمجهول عن ابي يعلى محمد بن الحسين بن الفخر الخليلي والى الفضل
 محمد بن عبيد الله بن عمرو بن عمار اذ كان استدل لها بان هذه الجملة ترتفع
 عند وجود المشية وتعين المجاز له عندها قال ابن الصلاح والظاهر انه لا يصح
 وبذلك افتى القاضي ابو الطيب ظاهر بن عبد الله الطبري اذ سأل الخطيب عن ذلك وعلا
 بانه اجازة لمجهول كقوله اجرت لبعض الناس قال ابن الصلاح وقد يعلق ايضا بما فيه
 من التعليق بالشرط فان ما يفد بالجهالة يفد بالتعليق عند قوم قلت وقد وجدت
 عن جماعة من ائمة الحديث المتقدمين والمتأخرين استعمال هذا من المتقدمين الخاف
 ابو بكر احمد بن حنبل زهير بن حرب صاحب صحيحين معين وصاحب التاريخ قال الامام
 ابو الحسن محمد بن ابي الحسين بن الوان الفيت بخط ابي بكر بن ابي خزيمة قد اجرت لابي زكريا
 عيسى بن مسلم ان يروي عنى ما احب من كتاب التاريخ الذي سمعه من ابي محمد القاسم بن الاصم
 ومحمد بن عبد الاعلى كما سمعاه منى واذنت له في ذلك ولمن احب من اصحابه فان احب ان يكون
 الاجازة لاحد بعد هذا فانما اجرت له ذلك بكتاى هذا وكتب احمد بن ابي خزيمة بيده في شوال

من سنة ست وسبعين ومائتين كذلك اجاز حنبل يعقوب بن شيبه وهذه نسختها
 فيما حكاه الخطيب يقول محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبه قد اجرت لعمر بن احمد الخلال وابنه
 عبد الرحمن بن عمر وخمسه على بن الحسين جميع ما فاته من حديثي ما لم يدرك سماعه من المشد
 وغيره وقد اجرت ذلك بكتاى هذا لمن احب عمر فليرووه عنى ان شاءوا وكتبت لهم ذلك
 بخطي في صفر سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة قال الخطيب بعد حكاية هذا ورايت مثل هذه
 الاجازة لبعض المتقدمين الا ان اسمه ذهب من حفظي انتهى وكانه اراد بذلك ابي ابي
 خزيمة والله اعلم واما اذا كان المعلق هو الراوي كقوله اجرت لمن شاء الرواية عنى ان
 يروي عنى فقال ابن الصلاح هذا اولي بالجواز من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية
 بها الى مشية المجاز له فكان هذا مع كونه نصيحة تصريحا بما تقتضيه الاطلاق وحكاية
 الحال لا تعليق في الحقيقة قال ولهذا اجاز بعض ائمة السافعين في البيع ان يقول بعك
 هذا ابكذا ان شئت فتقول قبلت قلت الفرق بينهما تعيين المتابع هنا بخلافه في الاجازة
 بانه مهم نعم رزانه في الاجازة ان تقول اجرت لك ان يروي عنى ان شئت الرواية عنى
 واما المثال الذي ذكره في التعليق وان لم يضر فالجهالة مبسطة له وكذلك ما وجد بخط
 ابي الفتح الازدي اجرت رواية ذلك لجميع من احب ان يروي ذلك عنى واما تعليق الرواية
 مع التصريح بالمجاز له وتعيينه كقوله اجرت لك كذا وكذا ان شئت روايته عنى او اجرت لك
 ان شئت ان تروى عنى او اجرت فلان ان سأل الرواية عنى ونحو ذلك فالظاهر الاقوى ان ذلك جائز
 اذ قد انتفت فيه الجهالة وحتمت التعليق ولم يبق سوى صبغته فقول ان يروي ان يرد
 الرواية يدرك عليه قوله في البيت قبله من شاذ يروي ويجوز ان يراد الامر ان معاى ان اراد الرواية
 او الاجازة والظاهر انه لا فرق وان لم يصرح ابن الصلاح بتعليق الاجازة في المعين فتعليقه
 وبعض مسئلة تقتضى الصحة فيه بجمومه

والسادس الاذ للمعذور تبع كقوله اجرت فلان مع
 اولاده ونسبه وعقبه حيث اتوا وخصص المعذور به
 وهو اؤفى واجله الا لا ابن ابي داود وهو مشلا
 بالوقف لكن ابا الطيب يرد كليهما وهو الصحيح المعتمد
 كذا ابو نصر وجاز مطلقا عند الخطيب وبه قد سبقا
 مع ابن عمرو وسر مع الفراء وقد راي الحكم على استواء
 في الوقف في صحته من تبع ابا خزيمة وملا معا

والنوع السابع من انواع الاجازة الاجازة للمعذور وهي على قسمين الاول ان يعطى
 المعذور على الموجود لقوله اجرت فلان ولولده وعقبه ما تاسلوا واجرت لكر ولمن يولد له

ونحو ذلك وقد فعله ابو بكر عبد الله بن ابي داود
 اجرت لك ولا ولدك ولجل الجيلة يعني الذين تولدوا بعدك والقسم الثاني ان تخصص المعلوم
 بالاجازة من غير عطف على وجود كونه اجرت لمن يولد فلان وهو اضعف من القسم الاول
 والاول اقرب الى الجواز وقد شبهه بالوقف على المعلوم وقد اجازته اصحاب الشافعي في القسم
 الاول والثاني وحكى الخطيب عن القاضي ابي الطيب الطبري انه منع صحة الاجازة للمعلوم
 مطلقا قال وقد كان قال في قدماء انه يصح وحكى ابن الصلاح عن ابن نصر بن الصباغ انه بين بطلانها
 قال ابن الصلاح وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالمجاز
 كما لا يصح الاخبار للمعلوم لا تصح الاجازة له واجاز الخطيب الاجازة للمعلوم مطلقا وحكاها
 عن ابي يعلى بن الفراء في الفصل بن عمرو بن وقال القاضي عياض اجماع معظم
 الشيوخ المتأخرين قال وبهذا استمر عملهم بعد شرا قوا غير بالانتهى وحكى الخطيب
 ان اصحاب ابي حنيفة ومالك قد اجازوا الوقف على المعلوم وان لم يكن اصله موقفا
 حال الاتفاق مثل ان يقول وفقت هذا علي من يولد فلان وان لم وقف على فلان
 والسابع الاذن لغیر اهل **للأخذ عنه كافر او طفل**
 غير مميز وذو الاختيار **راي ابو الطيب والمجهر**
 ولما جاز في كافر بقليل **محض المري ستر افعلا**
 ولما جاز في الحمل ايضا نقل **وهو من المعلوم او ولي فعلا**
 وللخطيب لم جاز فعله **قلت راي بعضهم قدس**
 مع ابو يونس جاز ولعل **ما اصح الاسماء انها ادعلى**
 وسفي الباعلي ما ذكره **هل يعمل للحل وهذا الظاهر**
والنوع السابع من انواع الاجازة لم يلبس باهل حين الاجازة للاولاد والاعوان
 عنه وذلك يشمل صور المريد كراين الصلاح منها الا الصبي والمريفة بنوع بل ذكر
 في اخر الكلام على الاجازة للمعلوم وزدت عليه في النظم الاجازة له **للقاؤه**
 فالما الاجازة للصبي فلا يحلوا اما ان يكون مميزا او كافرا كان مميزا فاجازة له
 كساعة وان تقدم خلاف ضعيف في صحة سماعه فانه لا يعتد به وان كان غير مميز
 فاحلف فيه فحلى الخطيب ان بعض اصحابنا قال لا تصح الاجازة لمن لا يصح السماع
 له قال وسالت القاضي ابا الطيب الطبري هل يعتد به في صحة سماعه او لا يعتد
 كما يعتد بذلك في صحة سماعه فقال لا يعتد بذلك ففكره الخطيب في بعض
 اصحابنا المتقدم فقال يصح ان يجيز للغائب ولا يصح سماعه قال الخطيب وعلى
 هذا راينا كاذب شيوخنا لا يجيزون للاطفال الغيب عنهم من غير ان يسكنوا

اسانهم

اسانهم وحال تميزهم واحتج لذلك بان الاجازة انما هي اباحة المجيز للمجازلة ان يروى عنه
 والاجازة تصح للعاقل وغير العاقل قال ابن الصلاح كانهم مراءوا الطفل اهلا لتعلم هذا النوع
 لتدري به بعد حصوله اهليته لنا الاستناد واما الاجازة للكافر فلم اجدها فيها نقلا وقد تقدم
 ان سماعه صحيح ولم اجده عن احد من المتقدمين والمتأخرين الاجازة للكافر الا ان شخصاً
 من مرانته من الاطباء بدسق ولم اسمع عليه فقال له محمد بن عبد السيد بن المديان سمع الحديث
 في حال يهوديته على ابي عبد الله محمد بن عبد المؤمن المصري وكُتب اسمه في طبقة السماع
 مع السامعين واجاز ابن عبد المؤمن لمن سمع وهو من جليلهم وكان السماع والاجازة بحضور
 الحافظ ابي المجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني وبعض يراي آية السماع وذلك في غير ما جرد منها
 خزانة عشرة فلولا ان المري يرى جواز ذلك ما اقر عليه ثم هدد الله ابن عبد السيد المذكور
 للاسلام وحدث وسمع منه اصحابنا من صور الاجازة لغير اهل الا اذا اجازهم للمجنون وهو
 صحيح وقد تقدم ذكرها في كلام الخطيب ومن صورها الاجازة للفاسق والمبتدع والظاهر
 جوازها واولى من الكافر واذا زال المانع من الاذاصح الادا كالسماع سواء واما الاجازة للحمل
 فلم اجده ايضا فيها نقلا غير ان الخطيب قال لم نره اجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال ولم يتعرض
 لكونه اذا وقع يصح اولاد لا شك انه اولى بالصحة من المعلوم والخطيب يرى صحة المعلوم كما
 تقدم وقد رايت بعض شيوخنا المتأخرين سبل الاجازة للحمل بعد ذكر ابو يونس قبله وجماعة
 معهم فاجاز فيها وهو الحافظ ابو سعيد العلافي ورايت بعض اهل الحديث قد احتذروا
 عن الاجازة له بل عمن لم يسم في الاجازة وان كان موجودا فكتب اجرت للمسمي فيه وهو
 الحديث الثقة ابو الشان محمد بن خلف المنجي ومن عهم الاجازة للحمل وغيره اعلم واحفظ واتقن
 الا انه قد يقال لعله ما اصح اسماء الاجازة حتى يعلم هل فيها حمل ام لا فقد تقدم ان الاجازة
 تصح ولو لم تصح الشيخ المجيز اسماء الجماعة المتشول لهم الاجازة الا ان الغالب ان اهل
 الحديث لا يجيزون الا بعد نظر المتشول لهم كما شاهدناه منهم **قلت** وينبغي
 بناء الحكم في الاجازة للحمل على الخلاف في ان الحمل هل يعلم ام لا فان قلنا انه لا يعلم فيكون
 كالاجازة للمعلوم ويجوز فيه الخلاف فيه وان قلنا انه يعلم وهو لا يصح كما صححه
 الرافعي صححت الاجازة ومعنى قوله ان الحمل يعلم اي يعامل معاملة المعلوم والا فقد قال
 امام الحرمين لا خلاف انه لا يعلم وقد جزم به الرافعي بعد هذا الصفحة في انشافه
 ذكره وقول **وهذا الظاهر** اي في ان الحمل يعلم وفي بناء الاجازة للحمل على هذا الخلاف
 فيه ترجيح الامرين معا

والثامن الاذن بما سيجله الشيخ والصحيح اننا نبطله
 وبعض عصرى عياض بذلك **وابن معين لم يجب من سألة**

وان يقل اجزائه ما صح له **او** يصح فصح عمله
الدارقطني وسواه اوحذف **او** يصح جاز الكل حيث ما عرف
والنوع الثامن من انواع الاجازة اجازة ما سجله المجيز مالم يسمعه قبل ذلك
ولم يتخله ليرويه المجاز له بعد ان يتخله المجيز قال القاضي عياض في الاماع فهذا المراد
من تكلم فيه من المشايخ قال ورايت بعض المتأخرين والعصرين يصنعونه الا اني قرأت
في فهرست ابى مرثد عبد الملك بن زيادة الله الطنبى قال كنت عند القاضي بقرطبة ابى الوليد
يونس بن مغيث فجاءه انسان يسئله الاجازة له جميع ما رواه الى تاريخها وما يرويه
يونس فلم يجبه الى ذلك فغضب السائل فنظر الى يونس فقلت له يا هذا نعطيك
ما تأخذ هذا محال فقال يونس **هذه اجاز ابى** قال القاضي عياض وهذا هو الصحيح فان
هذه الاجازة بما اخبر عنه منه وبما ذكره له بالحدث مالم يجدت به بعد ويصح مالا يعلم
هل يصح له الامان فيه فمنعه الصواب وقال ابن الصلاح ينبغي ان هذا اعلى من الاجازة
في حكم الاخبار بالمجاز جملة او هي اذن فان جعلت في حكم الاخبار لم يصح اذ كيف يجيز بما اخبر
عنه منه وبما ذكره له بالحدث وان جعلت اذنا ابني على الاذن في الوكالة فيما لا يملكه الاذن
بعد واجاز ذلك بعض اصحاب الشافعي قال والصحيح بطلان هذه الاجازة وقال النووي
انه الصواب وعلى هذا فتعين على من يروى عن شيخه بالاجازة ان يعلم ان ذلك سمعه
او تخله قبل الاجازة له واما اذا قال اجزته له ما صح ويصح عنده من مسموعاتي فهي اجازة
صحيحة وفعله الولد الدارقطني وغيره وله ان يروى عنه ما صح عنده بعد الاجازة
ان سمعه قبلها وكذلك لم يقل ويصح فان المراد بقوله ما صح اي حالة الرواية لاحالة
الاجازة فقوله جاز الكل اي ما عرف حالة الاداء انه سماعه وقوله بذلك هو بذلك مجملة
اي اعطاه لمن ساله

والتاسع اذن بما اجيزنا **او** شيخه فقل ان يجوزنا
و مرة والصحيح الاعتماد **او** عليه قد جوزه التقاد
او ابو يعمر وكذا ابن عقدة **او** الدارقطني ونصر بعده
او ابي ثلثة باجازة وقد **او** رايت من والي الجحش بعثه
او وينبغي تأمل الاجازة **او** حيث شيخ شيخه اجازة
او بلفظ ما صح لديه لم يحفظ **او** ما صح شيخه منه فقط

والنوع التاسع من انواع الاجازة اجازة المجاز لقوله اجزته لكان اني ونحو ذلك
فمنع ذلك الحافظ ابو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن الانماطى احد شيوخ
ابن الخوري وصنف جزا في منعه ذلك وذكر ان الاجازة ضعيفة فيقوى الضعف بانه

جوازه

اجازتين وحكاها الحافظ ابو علي البرد ابي عن بعض من تحلى الحديث ولم يسمعه وقد ابرمه
ابن الصلاح فغير عنه بعض من لا يعتد به من المتأخرين قال والصحيح والذي عليه
بقوله العمل ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما استنع من تركيل الوكيل بغير اذن الموكل وحكي
لخطيب تجوز به عن الدارقطني وابي العباس بن عقده وفعله الحاكم في تاريخه قال ابن
ظاهر ولا يعرف بين الفاضل بالاجازة خلاف في العمل باجازة الاجازة وقال ابو نعيم
الاجازة على الاجازة قوية جائزه وقوله ونصر هو مبتدأ خبره والى ذلك اي بينك
جائز ويجوز ان يكون نصرا معطوفا على الدارقطني فان فعل نصرا لكان على جوازه عنده
وهو الفقيه نصر بن ابراهيم المقدسي قال محمد بن محمد بن ظاهر سمعته يبيت المقدسي
يروى بالاجازة عن الاجازة وربما تابع بينك منها وذكر ابو الفضل محمد بن ناصر الحافظ
ابا الفتح بن ابى الفوارس حدث بجزء من العمل لاحد باجازته من ابى علي بن الصواف
اجازته من عبد الله بن احمد باجازته من ابيه **قلت** وقد رايت في كلام غير واحد
من الائمة واهل الحديث الزيادة على ثلاث اجاز فروا بربع اجازة متوالية وخبر
قد روى الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي في تاريخه مضر عن عبد الغنى بن سعيد الازدي
فمن اجاز متوالية في عدة مواضع وينبغي لمن يروى بالاجازة ان يتأمل كيفية
اجازة شيخه شيخه شيخه ومقتضاها حتى لا يروى بها ما لم يندرج تحتها فزعمها قد
نضم بما صح عند المجاز او بما سمعه المخبر فقط او بما حدثك به من مسموعاته او غير ذلك
فكان اجازته بلفظ اجزته له ما صح عنده من سماعي فليس المجاز الثاني ان يروى
باجاز الاول الا ما علم انه صح عنه انه من سماع شيخه الاعلى ولاكتفى بمجرّد صحة الاجازة
كذلك ان قيدها بسماعه لم يتعد الى مجازاته وقد غلط غير واحد من الائمة وغير
سبب هذا فمن ذلك ان الامام ابا عبد الله محمد بن محمد بن محمد الاندلسي المعروف بابن اليتيم
من رحل وجاد في البلاد وسمع ببلاد المغرب ومصر والشام والعراق وخراسان واخذ
التسليقي وابن عساكر والشربلي وابن مشكوال وابن وعبد الحق الاشعري وخلقي ذكر
ساده الترمذي عن ابى طاهر التسليقي عن احمد بن محمد بن احمد بن سعد الحداد عن
محمّد بن نبال المجبوري عن ابى العباس المجبوري عن الترمذي هكذا ذكر الحافظ ابو جعفر بن
سريانه وجده بخط ابن اليتيم ووجه الغلط فيه ان فيه اجازتين احدهما
ابن نبال اجاز الحداد ولم يسمعه منه والثانية ان الحداد اجاز للتسليقي ما سمعه
فلم يدخل الترمذي في اجازته للتسليقي وذكر الفريسي ان التسليقي وهم في ذلك
ما ثم تذكر وجه عن هذا السند قال ومن هنا تكلم ابو جعفر بن البادش
التسليقي وعذر الناس التسليقي فقد رجع عنه قال وتكلم الناس في ابن اليتيم

اجازتين

قال وما ظن الباعث الاما ذكرته انتهى وقد بين السلفى صورة اجازة الحداد له
في فهرسته فيما اخبرني به محمد بن محمد بن يحيى القرشي انا عيسى بن يحيى السبتي انا
عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوى اخبرني ابو طاهر السلفى قال كان ابو الفرج الحلبي
يرويه اى كتاب الترمذى قال ولم يجزى ما اجيز له بل ما سمعه فقط قال كتب الى
اسماعيل بن يونس المجبولى من مروا انتهى قلت وكان الشيخ تقي الدين بن دقيق
العبد لا يحيز رواية سماعه كله بل يقيد به ما حدث به من سموعاته هكذا رايته بخط
في عدة اجازات ولم ار له اجازة تشمل سموعه وذلك لانه كان شك في بعض سماعاته فلم يحيز
ولم يحزه وهو سماعه على بن المقير فمن حدث عنه باجازته منه شئ ما حدث من سموعه
فهو غير صحيح فينبغي التفتت لهذا وامثاله

لفظ الاجازة وشروطها

س اجازته ابن فارس قد نكته وانما المعروف قد احدث له
قال ابو الحسن احمد بن فارس معنى الاجازة في كلام العرب ما خوذ من جواز المال
ببقائه المال ومن الماشية والحديث يقال منه سمحت فلانا فاحازني اذا سقاك ما لا ريب
او ما شئت كذلك طالب العلم يسال العالم ان يحيزه عليه فيحيزه اياه قال ابو
فلم يحيز على هذا ان يقول اجزت فلانا سموعاتي او سمع روياي فيعدي به غير حرج
من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية او نحو ذلك ويحتاج الى ذكر من يجعل الاجازة بمعنى التفتت
والاذن فلا باحة قال وذلك هو المعروف فيقول اجزت له روايه سموعاتي مثلا قال ومن
اجزت له سموعاتي فعلى سبيل الحدف الذي لا يخفى نظيره

وانما تستحسن الاجازة من عالم به ومن اجازته
طالب علم والوليد اذا ذكر عن مالك سرطا وعن ابو عمرو
ان الصحيح انها لا تقبل الاما هو وما لا يشك كل
واللفظ ان تجزى بكتب اخن او دون لفظ فان هو دون

بيان لشرط صحة الاجازة عند بعضهم على الخلاف المذكور قال ابو

الصلاح انما تستحسن الاجازة اذا كان المجيز عالما بما يحيز والمحاز له من اهل العلم
لانها توسيع وترخيص باهل له اهل العلم ليس حاجتهم اليها قال وبالجملة
في ذلك جعله شرط فيها وحكاها الوليد بن بكر المالكى عن مالك وقال ابو عمرو بن عبد الله
الصحيح انها لا تجوز الا ما هو بالصناعة وفي شئ معين لا يشك اسناده ثم الاجازة قد
يلفظ الشيخ وقد يكون بالخط سواء اجازا ابتداء او كتب به على سؤال الاجازة كما اجرت
فان كانت الاجازة بالخط فالاحسن والاولى ان يلفظ بلا اجازة ايضا فان اقتصر

الكاتب ولم يلفظ صحت اذا اقترنت الكتابة بقصد الاجازة لان الكتابه كناية وهذه
دون الاجازة الملفوظ في المرتبة فانه لم يقصد الاجازة فالظاهر عدم الصحة قال ابن الصلاح
وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابه في باب الروايه التي جعلت فيه القراءة
على الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرئ عليه اخبارا منه بذلك

الواع المشاوب

- ثم المناولات اما تقرون بالاذن أولا قال فيها اذن
- اعلا الاجازات واعلاها اذا اعطاه ملكا فاعارة كذا
- ان يحضر الطالب بالكتاب له عرضا وهذا العرض للمناولة
- والشيخ ذو معرفه فينظره ثم يناول الكتاب محضره
- يقول هذا من حديثي فانزوه وقد حكوا عن ملك و نحوه
- بانها تعادل التسماعا بانها تعادل التسماعا
- اشحوق والتورى مع النعمان والسافعي والشيخ الشيباني
- وكبر البارك وغيره اولا بانها انقص قلت وقد حكوا
- اجماعهم بانها صحيحة معتمد او ان تكن مرجوحة

مع القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحمل المناولة وهي على النوعين الاول
المناولة المقرونة بالاجازة وهي على انواع الاجازة على الاطلاق ثم لهذه المناولة
العالية صور عراها ان يناوله شيا من سماعه اصلا او فرعاً مقابلاً به ويقول
هذا من سماعى او روايتى عن فلان فاروه عنى ونحو ذلك وكذا الوهم يذكر شيخه
وكان اسم شيخه في الكتاب المناول وفيه بيان سماعه منه او اجازته منه
ونحو ذلك ويمسكه الشيخ له او يقول له خذ وانسخه وقابل به ثم رده
الى ونحو ذلك ومنه ان يناوله ثم يرجعه منه في الحال ويبنى حكم هذه
الصورة في الابيات التي تلى هذه ومنه ان يحضر الطالب الكتاب اصل الشيخ
او فرع المقابل به فيعرض عليه وسماه غير واحد من الائمة عرضا فيكون هذا عرض المناولة
وقد تقدم عرض السماع فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ قائله الشيخ وهو عارف بتيقظ
ثم يناوله للطالب ويقول هو روايتى عن فلان او عن ذكر او نحو ذلك باروه عنى ونحو ذلك ولم
تعرض ابن الصلاح لكون الصور الاولى من صور المناولة اعلى ولكنه قدّمها في الذكر وقال
القاضي عياض ارفعها ان يرفع الشيخ كتابه فيقول للطالب هذه روايتى فاروها عنى ويدفعها
اليه او يقول له خذها فانسخها وقابل بها ثم ارفعها الى ابيته الطالب بنسخه صحيحه الى
آخر كلامه وهذه المناولة المقرونة بالاجازة حالة محل السماع عند بعضهم كما حكاه الحاكم

عن ابن شهاب وربيعة الرأي وجمي ابن سعيد الانصاري ومك في اخر من اهل المدينة
ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان وفي كلامه بعض غلط اذ خلط عرض
المناول بعرض السماع وقال الحاكم في هذا العرض اما فقهاء الاسلام الذين اقتصروا في الحلال
والحرام فانهم لم يرووه سماعا وبه قال الشافعي والاوزاعي والهيوطي والمزني وابو حنيفة
وسفيان الثوري واحمد بن حنبل وابن المبارك وجمي بن يحيى وابن راهويه قال
وعليه عهدنا ائمتنا واليه ذهبوا واليه نذهب وقال ابن الصلاح انه الصحيح وان هذا
منحط عن الحديث والاخبار وقول قل قد حكوا اجماعهم اى اجماع اهل النقل وانما
زادت نقل اتفاقهم هنا لانه الشيخ حكى الخلاف المتقدم في الاجازة ولم يحكم هنا الاكوتها
موازنة للسمع او لا فامرت نقل اتفاقهم على صحتها وقد حكاه القاضي عياض في الامام
بعد ان قال وهي رواية صحيحة عند معظم الامة والمحدثين وسمي جماعة ثم قال
وهو قول كافة اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر انتهى وقول معتمدا

هو فتح الميم وهو صحيح برأي صحيحة اعتمادا
ص اما اذا ناول واستردا في الوقت صح والمجاز ادى
من نسخه قد وافقت مروية هذه ليست لها مزية
على الذي عني في الاجازة عند المحققين لكن مازة
اهل الحديث آخر اوقدا اما اذا ناول الشيخ لم ينظر ما
احضره الطالب لكن اعتمد من احضر الكتاب وهو معتمد
صح والابطل استيقانا وان نقل اجزته ان كانا
د امن حديثي فهو فعل حسن يفيد حيث وقع التبيين

من احد صور المناولة الذي تقدم الرعد بذكره وهو ان يناوله الشيخ
الكتاب ويحيز له روايته ثم يرجعه منه في الحال فالمناولة صحيحة ولكنها دون
المتقدمة لعدم احتواء الطالب عليه وعيبته عنه وقول والمجاز اى والمجازلة
وهو مبتدأ جره ادى ومن تناول على هذه الصورة فله ان يردى من الاصل الذي
ناوله الشيخ واسترده اذ اظفر به مع غلبة ظنه بسلامته من التغير او من
فرع مقابل به كذلك وهو المراد بقول قد وافقت مروية اى الكتاب الذي تناول
اما بكونه الكتاب المناول بنفسه مع غلبة السلامة او من نسخه توافقه بمقابلته
او اخبار ثقه بموافقتها ونحو ذلك وقول وهذه اى هذه الصورة من صور المناولة
ليست لها مزية على الاجازة بكتاب معين قال القاضي عياض وعلى التحقيق فليس هذا
بشيء نرايد على معنى الاجازة للشيء المعين من النصايف المشهورة والاحاديث المعروفة

الجنة ولا فرق بين اجازته اياه ان يحدث عنه بكتاب الموطن وهو غايث اوق
حاضر اذ المقصود تبين ما اجازته له لكن قدما وحديثا شيئا من اهل الحديث
يروون لهذا مزية على الاجازة قال ولا مزية له عند سائحتنا من اهل النظر والتحقيق بخلاف
الوجه الاول فوقك عند المحققين ما رده على ابن الصلاح من كلام القاضي عياض
وابن الصلاح انما حكى هذا عن غير واحد من الفقهاء والاصوليين لاعتنا اهل التحقيق كما
قل عياض والله اعلم ومن صور المناولة ان يحضر الطالب الكتاب للشيخ فيقول هذا
روايته فناولته واجزى مرويته فلا ينظر فيه الشيخ ولا يتحقق انه
روايته ولكن اعتمد خبر الطالب والطالب ثقة يعتمد على مثله فاجابه
الى ذلك صحت المناولة والاجازة وان لم يكن الطالب موثوقا بخبره ومعرفة فانه
لا تجوز هذه المناولة ولا تصح ولا الاجازة فان ناوله واجازته ثم تبين بعد ذلك
خبر ثقه يعتمد عليه ان ذلك كان من سماع الشيخ او من مروياته فهل يحكم
بصحة المناولة والاجازة السابقين لم ينص على هذه صرحا ابن الصلاح
وعوم كلامه يقتضي ان ذلك لا يصح ولم ارها ايضا في كلام غيره الا في عموم كلام
الخطيب الا في الظاهر الصحة لانه تبين بعد ذلك صحة سماع الشيخ لما ناوله
واجازته وزال ما كنا نخشى من عدم ثقة المخبر والله اعلم قل الخطيب ولو
قال حدث بما في هذا الكتاب عنى ان كان من حديثي مع برأى من الغلط والوهم
كان ذلك جازلا حسنا انتهى ويدخل في كلام الخطيب صورتان ما اذا كان من احضر
الكتاب ثقه معتمدا وما كان غير موثوق به فان كان ثقة جازت الرواية
بهذه المناولة والاجازة وان كان غير موثوق به ثم تبين بعد الاجازة خبر
من يوثق به ان ذلك الذي ناوله الشيخ كان من مروياته جازت روايته
بذلك واشترى الى ذلك بقول يفيد حيث وقع التبيين وهذا النصف الاخير
من الزوائد على ابن الصلاح

وان خلت من اذن المناولة قل تصح والاصح باطله
هذا النوع الثاني من نوع المناولة وهو اذا تجردت المناولة عن الاجازة
تناوله الكتاب ونقول هذا من حديثي او من سماعي ولا نقول له لادروه عنى ولا اجزت
لكم روايته ونحو ذلك وقد اختلف فيها فحكى الخطيب عن طائفة من اهل العلم انهم صحوها واجازوا
الروايتهما وقال ابن الصلاح هذه اجازة تختلف لا تجوز الرواية بها قال وعابها غير واحد
من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين اجازوها وسوغوا الرواية بها وقال النور
في التريب والتيب لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي فله الفقهاء واصحاب الاصول

اذا

قلت ما اطلت من انه قاله الفقه واصحاب الاصول مع كونه مخالفا لكلام اهل
الصلاح في حكايته لذلك عن غير واحد من مخالفي لما قاله جماعة من اهل الاصول منهم
صاحب الاصول فانه لم يشترط الاذن بل والمناولة بل اذا اشار الشيخ الى كتاب وقال هذا
سماعي من فلان جاز لمن سمعه ان يدويه عنه سوانا وله له ام لا خلافا لبعض المحدثين
وسواء قال له اروه عنى ام لا نعم مقتضى كلام السيد الامدى اشتراط الاذن في الرواية وقد
قال ابن الصلاح بعد هذا ان الرواية بها يترجح على الرواية بمجرد اعلام الشيخ لما فيه
من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية

كيف يقول من روى بالمناولة والاجازة

ص واختلفوا في من روى ما روى ولا **ص** فالكره ابن شهاب جعلا
اطلاقه حجة شأوا خبرا **ص** يسوع وهو لا يقرب من يكره
العرض كالشاع بل اجازته **ص** بعضهم في مطلق الاجازة
والمرزباني وابو نعيم **ص** اخبر والصحيح عند القوم
تقييده بما يبين الواقع **ص** اجازة تناو لا ههنا معا
اذن في اطلاق الاجازة **ص** سوع في اباح لي ناو لي
وان اباح الشيخ للجواز **ص** اطلاقه لم يكره في الجواز

ص اختلفوا في عبارة الراوى لما تحمله بطريق المناولة فحكى عن جماعة منهم ابو بكر بن
شهاب الزهري ومالك بن انس جواز اطلاق حديثنا واخبرنا وهو لا يقرب من يكره
يروى عرض المناولة المقرونة بالاجازة سماعا من قدمت حكايته عنهم وحكى عن قوم
آخرون جواز اطلاق حديثنا واخبرنا في الرواية بالاجازة مطلقا قال القاضي عياض
وحكى ذلك عن ابن جريج وجماعة من المتقدمين وحكى الوليد بن بكر انه مذاهب مالك
واهل المدينة وذهب الى جوازه امام الحرمين وخالفه غيره من اهل الاصول واطلق
ابو نعيم الاصمغاني وابو عبيد الله المرزباني في الاجازة اخبرنا من غير بيان وحكى
الخطيب ان المرزباني عيب بذلك فقوله **ص** والمرزباني وابو نعيم اخبرنا
اطلقا لفظ اخبر في الاجازة والصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور واختاره اهل
الخير والورع المنع من اطلاق حديثنا وانا ونحوها في المناولة ولا اجازة وتقييد
ذلك بعبارة تبين الواقع في كيفية التحمل وتسعيره فيقول انا وحدثنا فلان اجازة او مناو
او اجازة ومناولة او اذنا في اذنه او اذن لي او اطلق لي او اذنت لي روايته عنه او اجاز
او اجاز لي او سوع لي ان اروي عنه او اباح لي او ناو لي وما شابه ذلك من العبارات
المبينة لكيفية التحمل وان اباح المجيز للجواز اطلاق انا وحدثنا في الاجازة والمناولة

لم يحسن ذلك كما يفعله بعض المشايخ في اجازتهم فيقولون عمن اجازوا له ان شاء
قال حدثنا وان شاء قلنا **ص**

ص وبعضهم اتى بلفظ مؤهم **ص** سافهمي كيت لي قما سلم
وقد اتى بخبر الموراعي **ص** فيها ولم يخل من النزاع
ولفظ ان اختاره للخطابي **ص** وهو مع الاسناد ذواقترا ب
وبعضهم يحد في الاجازة **ص** انبا ناصح صاحب الوجاهة
واخبره الحاكم فيما سافهمه **ص** بالاذن بعد عرضه سافهمه
واختاروا الليثي مصطلحا **ص** انبا ناصح صاحب الوجاهة
وبعض من تأخر استعمل عن **ص** اجازة وهي قريبة لمسن
سماعه من شيخه فيه يشك **ص** وحرف عن بينهما فمشرك
وفي البخاري قال لي جعلا **ص** حيدتهم للعرض والمناولة

ص هذه الفاظ استعملها بعض اهل العلم في الرواية بالاجازة فاستعمل بعضهم
فيها سافهمي فلان او انا سافهمه اذا كان قد سافهمه بالاجازة لفظا واستعمل بعضهم
في الاجازة بالكتابة كيت لي او لي فلان او انا كيتا ب او في كتابه وهذه الفاظ وان
استعملها طائفة من المتأخرين فلا يسلم من استعمالها من الاهتمام وطرف من التدليس
اما المتأخرين فتروهم مسافهمته بالتحديث واما الكتابة فتروهم انه كتب الله بذلك
الحديث بعينه كما كان يفعله المتقدمون **ص** واللفظ خير ناو وقد ورد عن لا وراعي
انه خصص الاجازة بقوله خبرنا بشئنا بالبا والقرأة عليه بقوله انا وقولي ولم يخل
من النزاع اي ان معنى خبر واخبر واحد من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح
المعارف بين اهل الحديث **ص** ان فنقول في الرواية بالسماع عن الاجازة ان فلانا
حدثنا واخبره وحكى عن الخطابي انه اختاره او حكاه وهو بعيد من الاسعار بالاجازة
وحكاه القاضي عياض عن اختيار ابي حاتم الرازي قال وانكر هذا بعضهم وحقه ان ينكر
فلا معنى لمستفهم منه المراد ولا اعتيد هذا الوضع في المسئلة لغة ولا عرفا ولا اصطلاحا
قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاسناد فحسب واجاز له ما رواه قريب فان فيها
اشعارا بوجود اصل الاخبار وان اجل الخبر به ولم يذكر تفصيلا ومنها انبا ناصح
وهي عند المتقدمين بمنزلة انا وحكى القاضي عياض عن شعبة انه قال في الاجازة به
مرة انبا ناصح وروى عنه ايضا اخبرنا قلت وكلاهما بعيد عن شعبة فانه كان ممن
لا يرى الاجازة كما تقدم نقله عنه قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاسناد في حديث
واجاز له ما رواه قريب بان فيها اشعارا بوجود اصل الاخبار وان اجل الخبر به ولم يذكر

تفصيلا الى واضطلم قوم من المتأخرين على اطلاعتها في الاجازة واختاره صاحب الوجاهة وهو الوليد بن بكى وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكبر مسانحي وائمة عصره ان يقول فيما عرض على الحديث فاجازته روايته سفاها انبأني فلان وكان اليه فيقول في الاجازة اسما اجازته وفي هذا التصريح بالاجازة مع رعاية اصطلاح المتأخرين **ومن** الفظ عن وكثير ما تأتي بها المتأخرون في موضع الاجازة قال ابن الصلاح وذلك قريب فيما اذا كان سمع منه باجازته من شيخه ان لم يكن سماعا فانه ساك وحرف عن مشترك بين السماع والاحاد صاردق عليهما وقول فترك دخلت الغافي في الخبر على رأي الكسائي ومنها قال لي فلان وكثيرا ما يعترض بها البخاري فقال محمد فقال ابو عمرو محمد بن ابي جعفر احمد بن حمدان المصري كلما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناوله وقد تقدم انها محمولة على السماع فانها كما خبرنا وانهم كثيرا ما يتعمقونها في الذكرة وان بعضهم جعلها من اقسام التعليق وان ابن منده جعلها ما اجازته

كتاب المتأخرين

- ثم الكتاب بخط الشيخ او باذنه عنه لغائب ولو
- بجاء فان اجاز معناه
- صحيح على الصحيح والمسهور
- والليث والسمعان قد اجازته
- وبعضهم صحة ذاك منعا
- وصاحب الحاوي به قد قطعنا

القسم الخامس من اقسام تحمل الحديث المكاتبه وهي ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخط او يامر غيره فكتب عنه بآدنه سواء كتبه او كتب عنه الى عاتب عنه او حاضر عنه وهي ايضا ينقسم الى نوعين احدهما الكتابة المفترقة بالاجازة في الصحة والقوة والنوع الثاني الكتابة المجرده عن الاجازة واليها اشرت بقولي او جردتها اي من الاجازة فانها صحيحة بحوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين اهل الحديث وهو عند معدود في **المسند الموصول** وهو قول كبير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابوب السخيا ومنصور والليث بن سعد وغير واحد من السافيين منهم ابو المظفر السخاني وجعلها لقوى من الاجازة واليه صار جماعة من الاصوليين منهم صاحب المصنوع وفي الصحيح احاديث من هذا النوع منها عند محمد بن عمار بن سعد بن ابوقاص قال كتبت الى جابر بن سمرة مع غلامي نافع ان اخبرني بشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكتب الى سمرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة عشية مورع الاسلمى فذكر الحديث وقال البخاري في كتاب الايمان والنذور كتب الى محمد بن بشير ومنع صحة ذاك قوم آخرون وبه قطع الماوردي في الحاوي وقال الليث الامدي لا يرويه الا بقتليط من الشيخ كقوله فاروه عنى او اجزت لك روايته وذهب ابن القطان الى انقطاع الرواية بالكتاب فانه عقب حديث جابر بن سمرة المذكور ورد ذلك عليه ابو عبد الله بن المواق

- ويكتفى ان يعرف المكتوب له
- خط الذي كاتبه وانطمله
- قوم للاشتباه لكن ردوا
- لنذرة اللبس وحيث ادى
- فاليث مع منصور
- اخبرنا حديثا جوارزا
- وصحح النقييد بالكتابة
- وهو الذي يلحق بالنزاهة

س يكتفى في الرواية بالكتابة ان يعرف المكتوب له خط الكاتب وان لم يقع البيئته عليه ومنهم من قال الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك قال ابن الصلاح وهذا غير مرضي لان ذلك نادر والظاهر ان خط الانسان لا يشبه بغيره ولا يقع فيه البأس واختلفوا في اللفظ الذي يودي به من يحمل بالكتابة فذهب غير واحد منهم الى ان يكتفى بن سعد ومنصور الى جواز الاطلاق حد ثنا واخبرنا والصحيح اللانق بهذا اهل اهل التعري والنزاهة ان يقيده ذلك بالكتابة فيقول حد ثنا او انا كتابته او مكتوبة او كتب الى ونحو ذلك وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكثر مسانحي وائمة عصره ان يقول فمات كتب اليه الحديث من مدينة ولم يسافر به بالاجازة كتب الى فلان

القسم السادس

- وهل لمن اعلمه الشيخ بما يرويه ان يرويه لغيره
- منعه الطوسي وذو الخنار
- وعدة كابن جرير صاروا
- الى الجواز وابن بكر نصره
- وصاحب السامل جزا ذكره
- بل زاد بعضهم بان لو منعه
- لم يمنع كما اذا قد سمعه
- ورد كما سترعا من يحمل
- لكن اذا صح عليه العمل

القسم السادس من اقسام احد الحديث وتحملة اعلام الشيخ للطالب ان هذا الحديث او الكتاب سماعه من فلان او روايته من غير ان ياذن له في روايته عنه وقد اختلف في جواز روايته له بمجرد ذلك فذهب غير واحد من الحديث وغيرهم الى المنع من ذلك وبه قطع ابو حامد الطوسي من السافيين ولم يذكر غير ذلك فيما حكاه ابن الصلاح عنه والظاهر انه اراد بابو حامد هذا الغرض فانه كذلك في المستقصى فقال اذا اقتصر على قوله هذا اسموعى من فلان فلا يجوز الرواية عنه لانه لم ياذن

المتأخر

في الرواية فلعلة لا يجوز الرواية لخلل يعرفه فيه وان سمعه اشتهر كلامه وفي
 الشافعيين غير واحد يعرف بابي حامد الطوسي لكن لم يذكره مصنفات
 ذكر فيها هذه المسألة وما قاله ابو حامد من المنع هو المختار كما قال ابن الصلاح
 وقد تقدم ان مقتضى كلام الشيخ الامدي اشتراط الاذن فيه وذكره من منهم ابن
 جريج وعبيد الله العمري واصحابه المديونيون وطوائف من المحدثين والفتاوى
 والاصوليين والظاهر من الجواز واختاره ونصره الوليد بن بكر اليماني بفتح الغين
 المعجمة في كتاب الوجادة له وبه قطع ابو نصر بن الصباع صاحب السائل وحكاة
 القاضي عياض عن الكثير واختاره ابو محمد بن خلاد الرازي وهو مذاهب عبد الملك
 بن جبيب من المالكية وهو الذي ذكره صاحب المحصول واتباعه بل زاد بعضهم على هذا
 وهو القاضي ابو محمد بن خلاد الرازي فقال حتى لو قال له هذه رواية لكن لا تروها عني
 ولا اجيزه لك لم يضره ذلك قال القاضي عياض وما قاله صحيح لا يقتضي النظر سواء لان منعه
 ان لا يحدث بما حدثه لعله ولا ريب في الحديث لا يؤثر لانه قد حدثه من شئ لا يرجع
 فيه ورده ابن الصلاح بان قال انما هذا كالتشهد اذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادة
 بشئ فليس لمن سمعه ان يشهد على شهادته اذ لم يأذن له ولم يشهد على شهادته قال
 وذلك مما تساوت فيه الرواية والشهادة لان المعنى المحجوب بينهما فانه وان افرقنا في غيره
 وقال القاضي عياض قياس من قاس الاذن في الحديث في هذا الوجه وعدمه على الاذن
 في الشهادة وعدمه غير صحيح لان الشهادة على الشهادة لا تصح الا مع الاسهاد والاذن
 في كل حال الا اذا سمع اداها عند الحاكم فيه اختلاف في الحديث عن السماع والقرابة
 لا يحتاج فيه الى اذن باتفاق فلهذا يكسر عليهم حججهم بالشهادة في مكنتها ولا فرق
 وايضا فالشهادة مفترقة من الرواية في اكثر الوجوه ثم عدد اشياء ما يفرق ان فيه
 وقوله **ورداي القول بالجواز** ككثرة استوعاد الشاهد لمن يحمله شهادته فلا يكفي
 اعلامه بل لابد ان يأذن له ان يشهد على شهادته الا اذا سمعه يروي عند الحاكم كما تقدم
 فهو نظير ما اذا سمعه يحدث بالحديث فحينئذ لا يحتاج الى اذنه في ان يروي به
 عنه ولا يضره منعه اذا منعه وهذا كله في الرواية باعلام الشيخ اما العمل بما اخبره
 الشيخ انه سماعه فانه يجب عليه اذا صح استناؤه كما جزم به ابن الصلاح وحكاة القاضي
 عياض عن محقق اصحاب الاصول انهم لا يختلفون في وجوب العمل به

السابع الوصية بالكتاب
 م **وتعنيهم اجازة الموصي له** **بالحسن من راو قضي جله**
يرويه او يفراده **وردا ما لم يرد الوجادة**

القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحليل الوصية بالكتب بان يوصي الراوي
 بكتاب يرويه عند موته او سفره لخص ففصل له ان يرويه عنه بتلك الوصية
 فروى الراوي من رواية حماد بن زيد عن ايوب قال قلت لمحمد بن سيرين ان فلانا
 اوصى لي بكتبه اناخذت بها عنه قال نعم ثم قال لي بعد ذلك لا امرك ولا انصهارك قال حماد
 وكان ابو قلابه قال لا دفعوا كتبني الى ايوب ان كان حيا ولا فاحرقوها وعلله القاضي عياض
 بان في دفعها له نوعان للاذن وشبهها من العرض والمناولة قال وهو قريب من الضرب
 الذي قبله قال ابن الصلاح وهذا بعيد جدا وهو ما زلة عالم او متاويل على انه اراد
 الرواية على سبيل الوجادة وقال انه لا يصح تشبيهه بقسم الاعلام وقسم المناولة

القسم الثاني الوجادة

- م **ثم الوجادة وتلك مصدر** **ووجدته مؤلفا ليظهر**
- م **تعاير المعنى** **وذلك ان تجد** **بخط من عاصرت او قبل عهد**
- م **ما لم يجد ثكبه ولم يجز** **فصل بخطه وجدته واخره**
- م **ان لم تنق بالخط قل وجدته** **عنه او اذكر قيل وظننت**

القسم الثاني من اقسام اخذ الحديث ونقله الوجادة بكسر الواو وهي مصدر مولد
 لوجدت عند قال المعافان زكريا النيسابوري ان المولد بن فرغوا قولهم وجاده فيما اخذ من العلم
 من صحيفه من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتميز
 بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح يعني قولهم وجد ضالته وجدنا ومطلوبة وجودا وفي
 الغضب مؤجده وفي الغنى وجداء وفي الحب وجد **قلت** ولوجد مصدران اخرا لم يذكرهما
 وهما جادة في الغضب وفي الغنى واجدان بكسر الغين حكاهما ابن الاعراب قال ابن سيده وهذا على بدل
 الغزة من الواو وليس معنى من المعاني التي ذكرها مقتصر على مصدر واحد الا في الحب فان مصدره
 وجد بالفتح لا غير كما قال ابن سيده وكذا هو مصدر وجد بمعنى حزن قاله الجوهري وغيره
 واما في المطلوب فله مصدران وجود ووجدان حكاهما صاحب المصنف واما في الضالة
 فله اجدان ايضا كما تقدم واما بمعنى الغضب فله مصادر موحده وحده ووجد بالفتح ووجدان
 حكاهما ابن سيده واما بمعنى الغنى فله ايضا مصادر اربعة وجد مثلث الواو وجد حكاهما
 الجوهري وابن سيده وقرئ بالثلاثة في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجد كم
 وقوله **وذلك اي والوجادة** ان تجد بخط من عاصرته لقيته اولم تلقه اولم تعاصره
 بل كان قبلك احاديث يرويها او غير ذلك مما لم يسمعه منه ولم يحزه لك فلك ان تقول وجدت
 بخط فلان انا فلان ويسوق الاستناد والمتم او ما وجدته بخطه ونحو ذلك هذا اذا وثق
 بانه خطه فانه لم يبق بانه خطه فليحترق عن حرم الجاهل مرة بقوله بلغني عن فلان او وجدت عنه

او وجدت بخط فلان انه خط فلان او قال لي فلان انه خط فلان او ظننت انه خط فلان
او ذكر كاسه انه فلان بن فلان ونحو ذلك من العبارات المصححة بالمستند ساكونه خطه
قلت هكذا مثل ابن الصلاح الوجاهه بما اذا لم يكن له اجازة ممن وجد ذلك بخطه
وقد استعمل غير واحد من اهل الحديث الوجاهه بما اذا لم يكن له اجازة مع اجازة
وهو ما صح كقولهم وجدت بخط فلان اجازة له وكذلك لم يذكره القاضي عياض
في الامناع في مثال الوجاهه وانما اراد الشيخ ان يتكلم على الوجاهه الحالية عن الاجازة
هل هي مستند صحيح في الرواية او العمل والله اعلم
م وكله منقطع والاول قد شيب وصلاما وقد تسهلوا
فيه بعض قال وهذا نسيه **م** بقى ان اوفر ان نفى
حدثه به وبعض ادى **م** حدثنا اخبرنا ور **م** ١
وقل في العمل ان المعطيا لم يره وبالوجوب جزما
بعض المحققين وهو لا صوب **م** وابن ادريس الجواز نسبوا
وكل ما ذكر من الرواية بالوجاهه منقطع سواء وثق بانه خط من وجده
عنه ام لا ولكن الاول وهو ما اذا وثق بانه خطه اخذوا من اتصال بقوله
وجدت بخط فلان وقد تسهل من اي يلفظه عن فلان في موضع الوجاهه قال
ابن الصلاح وذلك قد ليس قبيح اذا كان بحيث يوهى سماعه منه على ما سبق
في نوع التدليس فقولهم ان نفسه اي نفس من وجد ذلك بخطه حدثه به وجازف
بعضهم فاطلق في الوجاهه حدثنا واخبرنا ولا من بعده معد المستند انتهى
م هذا الحكم في الرواية بالوجاهه وانما العمل بها فقال القاضي عياض اختلف
ائمة الحديث والفقه والاصول فيه مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به
فعظم الحديث والفقه من المالكية وغيرهم لا يرون العمل به قال وحكي الكشاف في جواز العمل به
وقالت به طائفة من نظار اصحابه قال قال وهو الذي نصره الحويني واختاره غيره من ارباب
التحقيق قال ابن الصلاح قطع بعض المحققين من اصحابه في اصول الفقه بوجوب العمل
به عند حصول الفقه به وقال لوعرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لا يره قال ابن الصلاح
وما قطع به هو الذي لا يتحبه غيره في الاعصار المتأخره وقال النووي هذا هو الصحيح
م وان يكن بعينه خطه فقل **م** قال ونحوها وان لم يحصل
بالنسخة الوثوق قل بلغني **م** والجزم يدعى جله للقطن
اذا اردت نقل شيء من كتاب مصنف فان كانت النسخة بخط المصنف ووثقت بانه
خطه فقل وجدت بخط فلان كما تقدم وان كان بخط المصنف فاقولت بصفحة النسخة

وان شئت ذكرنا في هذه في الفقه ما في العلم من يقبله
وان شئت ذكرنا في هذه في الفقه ما في العلم من يقبله

بان قابلهما

بان قابلهما المصنف او ثقتة غيره بالاصل او بغير مقابل على ما تقدم فقل قال فلان او ذكر فلان
ونحو ذلك من الفاظ الجزم وان لم يتق بصفحة النسخة فقل بلغني فلان او وجدت في نسخة
من الكتاب الفلاني ونحو ذلك مما لا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالما فطنا
بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاشقاط والسقط وما حيل عن جهته من غير ما رجونا
ان يجوز له اطلاق اللفظ الجازم فما يحكيه من ذلك قال والى هذا فيما احسب اشروح
كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس والعلم عند الله تعالى

كتاب الحديث وضبطه

م واختلف المتأخرون في كتابة الحديث والاجماع
على الجواز بعدهم بالجزم **م** لقوله اكتبوا كتب الشهي
اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فذكره ابن عمر وابن مسعود
وزيد بن ثابت وابو موسى وابو جندب وغيرهم واخرون من الصحابة والتابعين
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عنى شيئا الا القرآن ومن كتب عنى شيئا غير القرآن
فليحبه **م** اخرجه مسلم من حديث ابى سعيد وجوزة او فعله جماعة من الصحابة
منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وجابر وابن عباس وابن عمر
ايضا والحسن وعطاء وسعيد بن خبير وعمر بن عبد العزيز وحكاة القاضي عياض عن اكثر
الصحابة والتابعين قال ثم اجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف وما يدل على
الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح اكتبوا لى شاه وروى ابو داود عن
حديث عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه انه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وفي صحيح
بخاري من حديث ابى هريرة قال ليس بعد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
اكرهوا عنه مني الا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا اكتب وهذا ان
الحديثان هما المراد بقولي وكتب السهمي اوبى عبد الله بن عمرو والسهمي وهذا الاستدلال
من الزوائد على ابن الصلاح مما لم يره من كلامه وقد ذكر ابن عبد البر في كتاب
بيان اداب العلم ان اباه ربه كان يكتب قال والرواية الاولى اصح وقد اختلف في
الجواب عن حديث ابى سعيد والجمع بينهما وبين احاديث الاذن في الكتابة فقل
ان النبي منسوخ بها وكان النبي في اول الامر لم يوافق اختلاطه بالقران فلما من ذلك
اذن فيه وجمع بعضهم بينهما بان النبي في حق من وثق بحفظه وحفا فكاه على خطه
اذا كتب ولا اذن في حق من لا يوثق بحفظه كابي شاه المنكوري وحمل بعضهم النبي
على كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تأويل الآية

ففيما كتبوه معه فهو عن ذلك خوف **لا يشبهه والله اعلم**
ص وينبغي ان يحاط ما يشبه **وَشَكْلًا يَشْكُلُ لِمَا يَفْهَمُ**
وَقُلْ كَلِمَةً لِّذِي بَدْءِهَا **وَالِدًا وَمَلْبَسًا اَسْمَاءً**
وَلَيْكُ فِي الْاَصْلِ فِي الْعَامِ **تَقْطِيعُهُ لِلحُرُوفِ فَهُوَ نَفْحٌ**
س ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل لموديه كما سمعه فقد
روى عن الاوزاعي قال **العجم** نزل الكتاب وقال ابن خلدون هكذا الحديث والصواب
الاعجام والنقط ان يبين الثامن واليا والها من الحاء قال والشكل يقيدهم الاعراب ثم اختلفوا
هل ينضم على ضبط المشكل او يضبطه هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب
سمات الخط ورواه ان اهل العلم يكرهون الاعجام والاعراب الا في الملتبس وقال القاضي عياض
النقط والشكل متعين فما شكل وثبته وقال ابن خلدون قال اصحابنا اما النقط فلا بد منه لانه
لا تضبط الاسماء المشككة الا به وقالوا انما يشك ما يشك ولا حاجة الى الشكل مع عدم الاشكال
قال وقال آخرون الاول ان شكل الجميع قال القاضي عياض وهذا هو الصواب لاسيما المبتدئ وغير المتبحر
في العلم فانه لا يميز ما يشك ما لا يشك ولا صواب وجه الاعراب للكلمة من خطائه وقول كنه
مخفوض بلاضافة اي وقيل ينبغي شكل كنه وقول كنه اي لا يشك كنه يعني انه شكل المبتدئ
فقط وانما هو كالتعليق لمن يقول شكل الكل لا جل المبتدئ فهو شكل عليه وربما ظن
ان الشيء غير شكل لوصوحه وهو في الحقيقة محل نظر يحتاج الى الضبط ووقع بين
العلماء خلاف في ما تلى مرتبه على اعراب يحدث كحدث ذكاة الخنيز ذكاة امه فاستدل
به الجمهور كالناحية والمالكية وغيرهم على انه لا يجب ذكاة الخنيز بناء على ان قوله ذكاة امه
مرفوع وهو المشهور في الرواية ورجح الخنيزون الفتح على التشبيه اي يدكي مثل ذكاة
امه ونحو ذلك من الاحاديث التي يترتب الاحتجاج بها على الاعراب كما انه ينبغي الاعتناء
بضبط ما يلبس من الاسماء قال ابو اسحق التميمي اولى الاسماء بالضبط اسماء الناس
لانه لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدرك عليه وذكر ابو علي العباسي ان عبد الله
بن ادريس قال لما حدثني شعبه يحدثني اي الحوراء السعدى عن الحسن بن علي كنت تحت
حور عين لثلا اعطاني فقرأه ابو الجوزي بالجيم والزاى واما صورة ضبط المشكل
فقال القاضي عياض جرى رسم المسامخ فاهل الضبط في الحروف المشككة والكلمات
المشبهة اذا ضبطت وصحت في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكل مفردا في حاشية الكتاب
قبالة الحرف باهاله او نقطه وعلل ذلك بان الانفراد يرفع اشكال الالتباس بضبط ما
فوقه وتحت من السطور لاسيما مع دقة الكتاب وضيق الاسطر وذكر ابن الصلاح
نحوه ولم يتعرض لتقطيع حروف الكلمة المشككة التي تكتب في هامش الكتاب وقد رأت

غير واحد من اهل الضبط بفعله وهو حسن وفائده ان يظهر شكل الحرف بكتابته مفردا في بعض
الحروف كالنون والياء والمثناة من تحت خلافا اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في اولها
واوسطها واسم اعلم قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ومن عادة المفسرين ان يبالغوا في اوضح
المشكل في حروف الكلمة في الحاشية وضبط طوها حرا حرفا **ص**
ص ويكره الخط الدقيق **لضيق ورق او رجال فلا**
ص وسوء التعليق والمشتوكا **ص** سألناه اذا ما هذرا **ص**
ص يكره الخط الدقيق لانه لا ينتفع به من في نظره ضعف وربما ضعف نظر كاتبه
بعد ذلك فلا ينتفع به كما قال احمد بن حنبل لابن اخيه حنبل بن اسحق وراه خطا رقيقا لا تفعل
احوج ما يكون اليه تخونك وهذا اذا كان لغرض رفا كان ثم عذر كضيق الورق او الورق الذي
يكتب فيه او كان رجلا في طلب العلم يريد حمل كتبه معه فتكون حقيقته للجل فلا يكره ذلك ويستحب
له تحقيق الخط وتجوده دون المسوق والتعليق وقد ذكر ابن قتيبة ان عمر بن الخطاب قال
سألت الكتابة المشق وسألت القراءة الهذلية واجود الخط ايسره والمسوق شرعه الكتابة
قال الجمهور وذكر ابن قتيبة ايضا عن ابي هريرة عن العباس قال وزن الخط ورن القراءة
اجود القراءة ايسرها واجود الخط ايسره وقول شره هو بالسين المعجمة اي وشرط الخط
وقول هذرم هو بالذال المعجمة والهدرمه السرعة في القراءة قاله الجمهور **ص**
ص وينقط المهل الخا شغلا **ص** او كتب ذاك الحرف تحت مثلاً **ص**
ص او فوقه قلامه اقوال **ص** والبعض نقط السين صفا قالوا **ص**
ص وبعضهم يحذف فوق المهل **ص** وبعضهم كالهنه تحت يجعل **ص**
س هذا بيان كيفية ضبط الحرف المهل قال القاضي عياض وكما فامره بنقط ما ينقط
للبيان كذلك فامره ببيان المهل ثم ذكر علامات يضبط بها الحرف المهل قال ابن الصلاح
وسئل الناس في ضبطها فختلف فهم من ثقل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشك
كلها من المهمات فنقط تحت الراء والصاد والظاء والعين ونحوها من المهمات واختلفوا في
كيفية نقط السين المهملة من تحت فقل هو كصورة النقط من فوق وذكر بعضهم ان شكلها
مختلف فيجعل النقط فوق المعجمة كالاثافي وتحت المهملة مبسوطة صفا وهو المراد
بقولي والبعض نقط السين صفا قالوا وقولي لا الحاء هو استثناء لبعض الحروف المهملة ما ينقط
تحت وهو الحاء ولما استثنى ابن الصلاح تبعه القاضي عياض ولا بد من استثناءها والا
فلو فعل ذلك لاشبهت بالميم فلا يدخل هذا الحرف في عموم هذه العلامة للمهل
والعلامة الثانية للحرف المهمل ان يكتب ذاك الحرف المهمل بعينه مفردا تحت الحرف الذي يسار
اليه اياه فيجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال والصاد والطاء والعين قال القاضي

عياض وهو عمل بعض اهل المشرق والاندلس واليهذا اشرت بقولي اكتب ذاك الحرف تحت
وهو جبر ليتدا محذوف تقديره او علامته كتب ذلك الحرف والعلامة الثالثة ان تجعل
فوق الحرف المهم صورة هلال كقلامه الظفر فيجعله على قفاها قال ابن الصلاح ان هذه
العلامات الثلاث شايعة معروفة والعلامة الرابعة ان تجعل فوق المهم خط صغير قال ابن
الصلاح وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفتن له كثير **قلت** وسمعت بعض
اهل الحديث يفتح الراس رصوان فقلت له في ذلك فقال ليس لم رصوان بالكسر فقلت انما سمي بالمصدر
وهو بالكسر فقال وجدته بخط فلان بالفتح وسمى من لا يحضر في ذكره الان ثم اني وجدت
بعد ذلك في بعض الكتب القديمة هذا الاسم فوقه فتحة فاملت الكتاب فاذا هو بخط
فوق الحرف المهم خط صغير ففرت انه علامة الاهمال بالفتح وان الذي قاله بالفتح من ههنا
ان كان ذكر القاضي عياض عن بعض اهل المشرق انه يعلم فوق الحرف المهم بخط صغير
شبه الشجرة وذكر الجوهرى وابن سيده ان الشجرة المعز فاسه لصل والعلامة الخامسة
ان تجعل تحت الحرف المهم مثل المعز حكاه ابن الصلاح عن بعض الكتب القديمة وذكر
القاضي عياض ان منهم من يقتصر على مثال الشجرة تحت الحرف المهم **له**

ص وان اتي برمز او مكيذا **مراده** واحتران لا يرمز **س**
جرت عادة اهل الحديث اذا سمعوا الكتاب من طرق ان يبينوا اختلاف الروايات
ان اختلفت على ما سياتى بيانه ويبينوا عند ذكر كل رواية منها اسم راويها اما باسم
كاملا واولى وادفع للالباس واما بمرز يدل عليه كحرف او حرفين من اسمه كما فعل
اليوناني في نسخة من صحيح البخارى فان بين مراده بتلك للعلامات في اول كتابه واه
كما فعل اليوناني فلا بأس به والا فهو مكروه لما وقع فيه غيره من الخيرة في فهم مراده
ص وتنبغي الدارة فضلا وارتضى **ص** اغفلها الخطيب حتى يعرضها

س ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة صورة تفصل بين الحديثين وتبين
وقد روى ابن خلدون رواية ابن ابى الزناد ان كتاب ابيه كان هكذا وحكى ذلك ايضا
عن الترمذى والحرمى وابن جرير واستحب الخطيب ان تكون الدوائر غفلا فاذا عارض في
حديث يفرغ من جهة يفتحه عرضه ينقط في الدائرة التي نقطه او يحيط في وسطها
خطا قال وقد كان بعض اهل العلم لا يعتد من سماعه الا بما كان كذلك او في معناه

ص وكرهوا فصل مضاف اسم الله **ص** منه سطر ان يناف ما تلاه
س ويكره ان يفصل في الخط بين ما اضيف الى اسم الله تعالى وبين اسم الله في مثل
عبد الله بن فلان او عبد الرحمن بن فلان وغير ذلك من الاسماء فيكتب عبد في آخر سطر
ويكتب في السطر الآخر اسم الله وبقية النسب هكذا ذكر ابن الصلاح انه مكروه وفي

الخطيب منعه فانه روى في الجامع عن ابي عبد الله بن مطه انه قال هذا كله غلط قبيح
فيجب على الكاتب ان يتقاه ويتامله وتحفظ منه قال الخطيب وهذا الذي ذكره
ابو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه فعلى هذا تحمل الكراهة في النظم وفي كلام ابن
الصلاح على الحوم وجعله صاحب الاقتراح ايضا من الادب لامن باب الوجوب
قال الخطيب وما كرهه ايضا ان يكتب قال رسول في آخر السطر ويكتب في اول السطر
الذي يليه **ص** الى الله عليه وسلم فينبغي التحفظ من ذلك **قلت** ولا يختص بالمنع
او الكراهة باسماء الله تعالى بل الحكم كذلك في اسماء النبي **ص** الى الله عليه وسلم والصحابة
ايضا **ص** لو قل سائب النبي **ص** الى الله عليه وسلم كافر او قاتل ابن صفية في النار
يزيد الزبير بن العوام ونحو ذلك فلا يجوز ان يكتب سائب او قاتل في سطر وما بعد
ذلك في سطر اخر وينبغي ان يجنب ايضا ما يستشع ولو وقع ذلك في غير المضاف والمضاد اليه
كقوله في حديث شارب الحنبل الذي روى النبي **ص** الى الله عليه وسلم وهو مثل فقال عمر اجراه
الله ما اكبر ما يؤخر به فلا ينبغي ان يكتب مثال في آخر سطر وعمر وما بعده في اول السطر الذي
يليه اما اذا لم يكن في شيء من ذلك بعد اسم الله تعالى واسم نبويه او اسم الصحابي بما نفاه فان يكون
الاسم آخر الكتاب او اخر الحديث ونحو ذلك او يكون بعده شيء ملائم غير منافي له فلا بأس بالفصل
نحو قوله في آخر البخارى بحان الله العظيم فانه اذا فصل بين المضاف والمضاد اليه كان اول
السطر الله العظيم ولا منافاه في ذلك ومع هذا يجمعها في سطر واحد اول **ص** الله اعلم

ص واكتب شاء الله والتسليما **ص** مع الصلاة للنبي تعظيما
ص وان يكن اسقط في الاصل فقد **ص** خولت في سقط الصلاة **ص** نعم
ص وعلة قتل بالرواية **ص** مع نظيره بخارو واجكايه
ص والعنبري وابن الدى **ص** لها الاعمال وعاد اعوقضا
ص واجتنب الرمز لها والحدفا **ص** منها صلاة او سلاما كلفي

ص ينبغي ان يحافظ على كتب الشاء على الله تعالى عند ذكر اسمه نحو عز وجل وتبارك
وتعالى ونحو ذلك وكذلك كتابة الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذكره ولا سام من تكرره فاجره عظيم وقد قل في قوله **ص** الى الله عليه وسلم
اول النافي اكثرهم على صلاة انهم اهل الحديث وذلك لكثرة ما يتكرر ذكره في الرواية
فيصكون عليه فان كان الشاء والصلاة والتسليم ثابتا في اصل سماعه او اصل الشيخ
فواضح وان لم يكن في الاصل فلا تنقيد به ايضا بل تلفظ به ويكتبه وذلك لانه شاء ودعاء
يسته لا كلام برويه واما ما وجد في خط الترمذى بن حنبل من اغفال الصلاة والتسليم فقال
الخطيب قد خالفه غيره من الائمة المتقدمة من قال ابن الصلاح لعلى سببه انه كان يري التقييد

في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في جميع من فوقه من الرواة قال الخطيب ويلغى انه
 كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا لا خطا وقد مال ابن دقيق العيد الى ما نقله
 احمد فقال في الاقتراح والى عمل اليه ان تتبع الاصول والروايات وقال اذا ذكر الصلاة
 لفظا من غير ان تكون في الاصل فينبغي ان تصحبها قرينة تدل على ذلك من كونه يرفع راسه عن
 النظر في الكتاب وينوي بقلبه انه هو المصلي لاحكامها عن غيره وقال عبد الله بن سنان
 سمعت عباسا العنبري وعلى بن المديني يقولان ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في كل حديث سمعناه وربما عجلنا فنسب الكتاب في كل حديث حتى نرجع اليه قال النووي
 وكذا الترمذي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الاخبار ويكره ان يركع للصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في الخط ما يقتصر من ذلك على حرفين ونحو ذلك لكن تكتب
 صلى الله عليه وسلم في سائر ذلك الى الصلاة والتسليم ويكره حذ في واحد من الصلاة
 او التسليم ولا يقتصر على احدهما كما يفعل الخطيب فان في خطه الاقتصار على الصلاة
 فقط شاهدته بخطه كذلك في كتاب الموضح وليس عمنه فقد قال حمزة الكناشي كنت
 اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولا اكتب ولا اكتب فرايت النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام فقال لي ما لك لا تقرأ الصلاة على قال يا كذا بعد ذلك صلى الله عليه وسلم لا اكتب ولا

باب في نسخ النسخ

- ثم عليه العوض بالاصل ولو
- اجازة او اصل اصل الشيخ او
- فرع مقابل وخير الوضع مع
- استاذة بنفسه اذ يشيخ
- وقيل بل مع نفسه واشترطا
- بعضهم هذا وفيه غلط
- وليس شرط التامع حين يطلب
- في نسخة وقال يحيى بن

علي الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه سماعا او اجازة
 او باصل اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او فرع مقابل باصل السماع المقابل
 المشروطة وقال القاضي عياض مقابلة النسخة باصل السماع متعينة لا بد منها وقد
 قال عروه لابنه هشام عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب وقال الاوراعي ويحيى بن ابي كير
 مثل الذي تكتب ولا يعارضه مثل الذي يدخل احلا ولا يشيخه وعن الاخفش قال اذا نسخ
 الكتاب ولم يعارضه لم يشيخ ولم يعارضه خرج اجماعا ثم افضل المعارض ان يعارض
 كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه في حال تحديده به وقال ابو الفصائل الجارودي اصدق المعارض
 مع نفسه والقول الاول وقال بعضهم لا تصح مقابلة مع احد غير نفسه ولا يقلد
 غيره حكاه القاضي عياض عن بعض اهل التحقيق قال ابن الصلاح وهذا مذاهب
 متروكة ويصح للطلب ان ينظر في نسخة حالة السماع ومن ليس معه نسخة

نظر في نسخة من معه نسخة وسئل يحيى بن معين عن من لم ينظر في الكتاب والمحدث
 يقرأ هل يجوز ان يحدث بذلك عنه فقال ما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ
 هكذا سمعهم قال ابن الصلاح وهذا من مذاهب اهل التشديد في الرواية
 والصحيح ان ذلك لا يشترط وان يصح السماع وان لم ينظر اصلا في الكتاب حالة القراءة
 وانه لا يشترط ان يقابل بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخة باصل الراوي وان لم ذلك حالة
 القراءة وان كانت المقابلة على يدي غيره اذا كان ثقة مؤثقا بصيبه

- وجوز الاستاذ ان يروي من
- غير مقابل والخطيب بان
- يترى والنسخ من اصل ولو
- صحة ناسخ فالشيخ قد
- شرطه ثم اعترض ما ذكرنا
- في اصل الاصل لا تكن مهوولا

اخففوا في جواز روايته الراوي من كتابه الذي لم يعارضه فقال القاضي عياض
 لا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل باصل شيخه او نسخة تحقق وثوقا بمقابلتها
 بالاصل ويكون مقابله لذلك مع الثقة المأمون على ما ينظر فيه فاذا جاء حرف مشكك نظر
 معصني يتحقق ذلك ذهب الاستاذ ابو اسحاق الاسفراسي الى الجواز وسئل ابو بكر الاسفراسي
 هل للرجل ان يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارضه باصله قال نعم ولكن لا بد ان يبين انه
 لم يعارضه واليه ذهب ابو بكر البرقاني وعجازه الخطيب بشرط ان يكون نسخة نقلت
 من الاصل وان يبين عند الرواية انه لم يعارضه قال ابن الصلاح ولا بد من شرط
 ثالث وهو ان يكون ناسخ النسخة من الاصل غير سقيم نقل بل صحيح النقل قليل السقط
 ثم انه ينبغي ان يرعى في كتاب شيخه بالنسبة الى من فوقه مثل ما ذكرنا راعيه من كتابه
 ولا يكون تخمين اذ امر اسماعيل شيخ كتاب قراءه عليه من اي نسخة اتقنت والنهوض الوقوف
 في الشئ بقلة مبالاة قاله الجواهري

باب في الساقط وهو الحق

- حاشية الى اليمين يلحق
- ما لم يكن اخر سطر وليكن
- لفوق السطور اعلى فحسن
- وخرج السقط من حيث سقط
- منعطفه او قيل اصل بخط
- وبعد الكتب او درجعا
- او كرا كلمة لم تسقط بها
- وفيه لبس ولا يغير الاصل
- خرج بوسط كلمة المحل
- ولعياض لا يخرج صيب
- او صحيح نحو فليس واني

اهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحق بالحاشية او بين
 السطور الحق فيفتح اللام والحاء المهملة معا وما اشتقاقه فيحتل انه من اللحق والحق
 والحق بالحق شي يلحق بالاول قال والحق ايضا من التمر الذي باقى بعد الاول وقال صاحب

الحكم الحق كل شيء الحق شيء الحق به من الحيوان والنبات وحمل الخيل وأنشد
 ويحق الحق من اعزها ، وعمل انه من الزيادة ويدل عليه كلام صاحب الحكم فانه قال
 والحق النبي الزائد قال ابن عيينه كانه لسطر الحق وقد وقع في شرب لاهدين
 حبل باسكان الحاء اسده الشريف ابو علي محمد بن احمد بن ابي موسى الهاسمي لاهدين حبل
 من طلب العلم والحديث فلا تفجير من خمسة تقاسيها
 وراهم للعلوم يجمعها وعند نشر الحديث الحديث فيها
 بضجه الضرب في ذواته وكثرة الحق في خواشيها
 فصل التوبة ويزن من أثر الجبر ليس ينقيها
 وكانه خفف حركة الحاء ضرورة الشعر واما كيفية كتابة ما سقط من الكتاب فلا ينبغي
 ان يكتب بين السطور لانه يضيعها ويغسل بالقرأ خصوصاً ان كانت السطور ضيقة
 متلاصقة والاولى ان يكتب في الحاشية ثم الساقط لا تخلوا اما ان يكون سقط من
 وسط للسطر أو من آخره فان كان من وسط السطر فخرج به الى جهة اليمين وسألي
 صفة التخرج له لاحتمال ان يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيخرج له الى جهة اليسار
 فلو خرج للاول الى اليسار ثم ظهر في السطر سقط آخر فان خرج له الى اليسار ايضا اشبه
 موضع هذا السقط بموضع هذا السقط وان خرج للثاني الى اليمين تقابل طرفا التخرجين
 ويريها التقنات العرب السقطتين فيظن ان ذلك ضرب على ما بينهما على ما سألني في صفة
 القرب وان كان الذي سقط محله بعد تمام السطر فقال القاضي عياض لا وجه الا ان يخرج
 الى جهة الشمال لغير التخرج من الحق وسرعة لحاق الناظر به وانه امن نقص حديث
 بعده فلا وجه الى تخرجه الى اليمين وتبعه ابن الصلاح على ذلك نعم ان ضاق ما بعد آخر
 السطر لغير الكتاب من طرف الورق لضيقة او لضيقة بالجليد بان يكون السقط
 في الصفحة الاولى فلا بأس حينئذ بالتخرج الى جهة اليمين وقد رايت في خط غير واحد
 من اهل العلم ثم الاولى ان يكتب الساقط صاعداً فوق الاعلا الورقة من اى جهة كان
 تخرج الساقط اليمين والشمال لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول
 الى اسفل لم يجد للسقط الثاني موضعاً يقابل به الحاشية خالياً وهذا معنى قوله
 وليكن لغوف والاولى ان يبتدئ الشطور من اعلا الى اسفل فان كان التخرج في جهة اليمين
 انقضت الكتابة الى جهة باطن الورقة وان كان في جهة الشمال انتهت الكتابة الى طرف
 الورقة وذلك لان الساقط من انزاله على السطر والسطرين واكثر فلو كتب الساقط
 من اسفل لربما فرغ السطر ولم يتم الساقط فلا يحمله موضعاً يكمله الا بانقل الى
 موضع آخر تخرج او اتصال وهذا فيما اذا كتب الساقط لغوف فان كانت الكتابة الى

اسفل بان يكون ذلك في السقط الثاني او خالف او لا وخرج الى اسفل فينعلس الحال ويكون
 انها الكتابة من جانب اليمين الى طرف الورقة وفي الجانب اليسار الى باطن الورقة
 وهذا معنى قوله والسطور اعلى والسطور اعلى والسطور اعلى وقوله فحسن هو فعل ماض
 بضم السين اى فحسن هذا الفعل من فعله واما طرقة التخرج للساقط
 فقال القاضي عياض احسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا من كتابه خط
 موضع النقص صاعداً الى تحت السطر الذي فوقه ثم ينعطف الى جهة التخرج
 في الحاشية اعطافاً شديداً اليه وقال ابن الصلاح ان المختار هذه الكيفية وقال ابن
 خلاد أجوده ان تخرج من موضعه حتى يلحق به طرف اللوح المتبدي من الكلمة الساقطة
 في الحاشية اعطافاً قايماً اليه وهذا معنى قوله وقيل صل بخط قال القاضي عياض وهذا فيه
 بيان لكنه تنجيم للكتاب وتسريره لاسيما ان كثرت الحافات والنقص وقال ابن الصلاح
 ايضاً هذا غير مرضي قلت فان لم يكن الحق قبالة موضع السقوط بان لا يكون ما يقابل خالياً
 وكنت الحق في موضع آخر فيتعين حينئذ حر الخط الاول الحق او يكتب قبالة موضع السقوط
 ثلثة كذا وكذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك لزو الالبس وقد رايت في خط غير واحد ممن
 يعتمد اتصال الخط اذا بعد الحق عن مقابل موضع النقص وهو جيد حسن ثم اذا انتهت
 كتابة الساقط كتب بعده صح قال القاضي عياض وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح
 رجع وقال ابن خلاد ان الاجود ان يكتب في الطرف الثاني حرف واحد مما اتصل به الدفتر
 ليدل ان الكلام قد انتظم وهذا معنى قوله او كره الكلمة لم سقط اى التي لم سقط
 في الاصل بل سقط ما قبلها انتهى وهذا ما حكاه القاضي عياض عن اختيار بعض اهل
 الصنعة من اهل المغرب ايضاً قال وليس عندي باختيار حسن فربما كلمة قد تخرج في الكلام
 مكررة مرتين ولا تالمعنى صحيح فاذا كثرت الحروف لم نأمن ان يوافق ما يتكرر حقيقة
 ويشكل امره فيوجب او يبايناً وزيادة اشكال قال ابن الصلاح وليس ذلك مرضي قال
 القاضي عياض وبعضهم يكتب انتهى الحق قال والصواب التصحيح وهذا كله في التخرج
 الساقط اما ما كتب في حاشية الكتاب من غير الاصل من شرح او تنبيه على غلط
 واختلاف رواية او نسخة او نحو ذلك فالاولى ان يخرج له على نفس الكلمة التي من اجلها
 كتبت الحاشية لاسيما المكتبين وقال القاضي عياض لا حمت ان تخرج اليه فان ذلك يدخل
 البس ويجب من الاصل قال ولا يخرج الا ما هو من نفس الاصل لكن ربما جعل على الحرف
 كالضبة او التصحيح ليدل عليه فيبقى بيان التضييب والتصحيح بعده وقال ابن الصلاح
 تخرج اولى واذا نى من وسط الكلمة بما تقدم وهو التضييب

التصحيح والتضييب

وكتبوا مع على العرض **للشكر** ان نقلوا معنى ارتضى
 ومرضوا فضيبوا صاداً **فوق الذي** صح ورواؤا وقد
 وضيبوا في القطع والارسل **وبعضهم** في الاعصر للحوالي
 يكتب صاداً عند عطف الاسماء **توهم** تضبيباً كذلك اذا ما
 يختصر التصحيح بعض يوهي **وانما** يميزه من نفسهم
ش التصحيح هو كتابه صح على الحرف الذي ساد الى صحته والتمريض والتضبيب ه
 كتابه صورته هكذا فوق الحرف الذي يشار الى تمريضه ووجدت عن ابو القاسم
 الافيلي واسمه ابراهيم بن محمد بن زكريا قال كان شيوخنا من اهل الادب وفي الا
 للقاضي عياض شيوخنا من اهل المغرب يتعاملون ان الحرف اذا كتب عليه صح ان ذلك
 علامة لصحة الحرف فوضع حرف كامل على حرف صحيح واذا كان عليه صاد ممدود
 دون حاء كان علامة ان الحرف سقيم اذا وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص
 الحرف على اختلال الحرف قال وبني ذلك الحرف ايضا ضبه اي ان الحرف مقفل به
 لا يتح له لقراءة كما ان الضبة مقفل بها قال ابن الصلاح **ولانها** اشبهت الضبة التي
 يجعل على كسر او خلل فاستعير لها اسمها **قلت** هذا بعيد لان ضبه الف
 جعلت الجهر وهذه ليست جابرة وانما هي علامة لكون الرواية هكذا ولم يتج
 وجهها في علامة لصحة ورودها لئلا يظن الراوي انها من غلط فيصلم
 وقد يأتي بعد ذلك من يظهر له وجه ذلك وقد غتر بعض المتجاسرين ما
 ابقاوه وقد نبه على ما ذكره القاضي عياض وبتعه عليه ابن الصلاح ايضا
 ولا يصح لعل ما هو عرضه للشك والخلاف وقد صح رواية ومعنى لعل ان
 عنه وانه قد ضبط وصح على الوجه **وانما** ما صح من طريق الرواية
 فاسد من جهة المعنى او اللفظ او الخط بان يكون قد جاز في العربية او ساد او
 او ناقصا او ما اشبه ذلك فخرت عادة اهل النقيس كما قال القاضي عياض ان يمد
 على اوله مثل الصاد واليلزق بالكلية المعلم عليها لئلا يظن ضربا قال ويسمونه
 ويسمونه تمريضا قال ابن الصلاح ومن مواضع التضبيب ان تقع في الاستاذ
 او انقطاع فمن عادتهم تضبيب موضع الارسل والانقطاع قال ويوجد في بعض الاصول
 في الاستاذ الذي يجمع فيه جماعة معطوفة اسماءهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيها
 اسماءهم فوهم من الاخرة له انها ضبة وليست بضبه وكانها علامة وصل فها بينهما اثبت
 للعطف خوفا من ان تجعل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى قال ثم ان بعضهم ربما
 علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورتها التضبيب والفتنة من خيرا

الكشط والمحو والضرب

وما يزيد في الكتاب **يعد** **كشطا** ومحوا وبضرب اجود
 وصلة بلحروف خطأ ولا **مع** عطفه او كتب الاثر الى
 او نصف دارة ولا اصغرا **في** كل جانب وعلم **ظرا**
 سطر اذا ما كثرت سطوره **او** لا وان حرف اي تكريره
 فابق ما اول سطر ثم ما **اخر** سطر ثم ما تقيده ما
 او استجد قولان ما لم يصف **او** يوصف او نحوها فالنصف
ش لما تقدمت الناقط ناسب تعقيبها بابطال الزائد فاذا وقع في الكتاب شيء زائد ليس منه
 فانه ينبغي منه اما بالكشط وهو المحو واما بالمحو بان تكون الكتابة في لوح او ورق او ورق صقيل
 جدا في حال طراوه المكتوب وقد روي عن حكيم انه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه
 واما بالضرب عليه قال ابن الصلاح والضرب خبز من الحك والمحو وروينا عن ابي
 محمد بن خلاد الرامهرمي مزي قال قال اصحابنا للحك ثم قال واجود الضرب ان لا يطمس
 الحرف المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا جيدا يثبت على ابطاله ويقر من تحته
 ما خط عليه وقد ابينت عن ابي عن القاضي عياض قال سمعت ابا جعفر سفيان بن العاصي
 الاسدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان يقول كان الشيوخ يكرهون حضور التمكن
 مجلس السماع حتى لا يسترئ لان ما يستر منه ربما يصح في رواية اخرى وقد يسمع الكتاب
 مرة اخرى على شيخ آخر يكون ما يستر من رواية هذا صاحب كتاب في رواية الآخر فيحتاج
 الى الحاقه بعد ان يستر وهو اذا خط عليه ووافقه من رواية الاول وصح عند الآخر الكفى
 بعلامة الآخر عليه بصحته انتهى **وقد** اختلف في كيفية الضرب على خمسة اقوال
 الاول ما تقدم نقله عن الرامهرمي وحكاها القاضي عياض عن الاكثرون قال لكن يكون
 الخط مختلطا بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمى الضرب والنشوق والقول الثاني
 ان لا يخط الضرب باوائل الكلمات بل يكون فوقها منفصلا عنها لكنه يعطف طرفي الخط
 على اول الميطل واخره حكاها القاضي عياض عن بعضهم واليه الاشارة بقولي اولامع عطفه
 اي اولانصله بلحروف بل عطفه عليها من الطرفين والقول الثالث ان يكتب في اوائل الزائد
 لا وفي آخره الى قال القلمي عياض ومثل هذا يصح فيما صح في بعض الروايات وسقط
 من بعض من حديث او كلام قال وقد مكنت في مثل هذا علامة من ثبتت له فقط
 او باثبات لا والى فقط والى هذه القول الاشارة بقولي او كتب لا ثم الى وهو مصدر
 واخره منصوب على نزع الخافض اي يبعد الزائد بالكشط او المحو والضرب
 او يكتب كذا مثل الابطال في هذا القول هكذا والقول الرابع ان يحق في اول الكلام

شعر الضرب وهذا

الزائد بنصف دارة وعلى آخره بنصف دارة واليه الإشارة بقول **أونصف دارة** أي
 أوله وآخره والغامضة منصوبة عطفا على محل المضاف اليه **مثال** ذلك على هذا القول
 والقول الخامس **أن يكتب في أول الزيادة دائرة صغيرة** وكذلك في آخرها دائرة
 صغيرة حكاه القاضي عياض عن بعض الأسياخ المحسنين كتبهم قال ويسمى صفرا
 كما يسمى أهل الحجاب ومعناها خلوصها من عذر ذلك هنا شعر خلوص ما بينهما
 عن صحة واليه الإشارة بقول **والاصفر مثال ذلك وقول** وعلم سطر اسطر
 إلى آخره هو مبني على الأقوال الأخيرة أنه يعلم أول الزائد وآخره من غير ضرب أي فاذا
 كثرت سطور الزائد فاجعل علامة الابطال في أول كل سطر وآخره للبيان أن شئت
 أو لا يكرر العلامة بل اكتف بها أول الزائد وآخره وإن كثرت السطور حكاه القاضي
 عياض عن بعضهم أنه ربما اكتفى بالتحقيق على أول الكلام وآخره وربما كتب عليه
 لا في أوله وإلى آخره واليه الإشارة بقول **أولا وهذا كله فيما إذا كان الزائد غير مكرر**
 فإن كان حرفا تكررت كتابته فالذي رآه القاضي عياض أنه إن كان تكراره في أول سطر
 أن يضرب على الثاني لئلا يطمس أول السطر وإن كانت إحدى الكلمتين في آخر سطر وآخر
 في أول الذي يليه فيضرب على الأولى وإن كانت الكلمتان معا في آخر السطر فيضرب
 على الأولى صونا لأوائل السطور وأخرها ومراعاة أول السطر أولى وإن كان التكرار لها
 في وسط السطر ففيه قولان حكاهما ابن خلدون وغيره في أصل المسئلة من غير مراعاة
 لأوائل السطور وأخرها أحدهما أن أولها بالابطال الثاني لأن الأول كتب على صواب
 فالخطا أولى بالابطال فالقول الثاني أولها بالابطال لاجودها صوره وأدلتها على قرات
 وهذا معنى **قوله** أو استجد أي استجد للابتناء جودها وقد اطلق ابن خلدون لفظ
 من غير مراعاة لأوائل السطور وأخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف والمضاف إليه
 ونحو ذلك فلا عياض وهذا عند اعتدائساوت الكلمات في المتارل فاما أن كان مثل
 المضاف والمضاف إليه فتكرر أحدهما فينبغي أن لا يفصل في الخط ويضرب بعد على التكرار
 من ذلك كان أولا وآخره وكذلك الصفة مع الموصوف وسببه هذا مراعاة هذا مضطر
 للفظ مراعاة المعاني أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط واستحسن ابن الصلاح
 من القاضي عياض هذا التفصيل كله

العمل في اختلاف الروايات

- **وليكن أو لا على رواية** • كتابة ويجسن العناية
- **بغيرها يكتب أو يسمي** • أو رمزا أو يكتبها معتنيا
- **بحمرة** • حيث زاد الأصل • حوقه بحمرة ويجسرو

سر إذا كان

ش إذا كان الكتاب مرويا برواتين أو أكثر وقع الاختلاف في بعضها فينبغي لمن أراد أن يجمع
 بين رواتين فأكثر في نسخة واحدة أن يسن الكتاب أو لا على رواية واحدة ثم ما كان من روايته
 لغوي للمعاني في الحاشية أو غيرهما مع كتابة اسم روايتها معها والإشارة اليه بالرمز إن كانت زيادة
 وإن كان الاختلاف بالنقص اعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه أو الرمز إليه
 وإن شاء كتب زيادة الرواية الأخرى محمودة وما نقص منها حق عليه بالحرف فقد حكاه
 القاضي عياض عن كثير من الأسياخ وأهل الضبط كابن در العري وأبي الحسن القاسبي
 وغيرها **وقول** ويجلو أي ويوضح مراده بالرمز أو بالحرف في أول الكتاب أو آخره على ما سبق
 ولا يعتمد على حفظه في ذلك وذكره في ماضي الصواب كما قال القاضي عياض إن لا تناسل
 في ذلك ولا يهمل وقد يقع كتابه إلى غيره فيقع في حيزه من رموزه كما قال ابن الصلاح

بالرمز

- **واختصر في كتبهم حديثنا** • على ثنا أو ثنا وقيل دتنا
- **واختصر وأخبرنا على أنا** • أو أدنا وإليه يفتي أبنا

ش جرت عادة أهل الحديث باختصار بعض الفاظ الأداء في الخط دون الشطرنج فن ذلك
 حديثنا والمهور عند حذف سطرها الأول ونقص من منه على صورة ثنا وربما اقتصر
 على الضمير فقط فقالوا أنا وربما اقتصر على حذف الحافظ فقط فكتبوا دتنا وقال ابن الصلاح أنه رآه
 في خط الحاكم وأبو عبد الرحمن السلمي واليه يفتي ومن ذلك أخبرنا والمهور في اقتصارها حذف
 أصول الكلمة والاقتصار على ألف والضمير وربما لم يحذف بعضهم المرافع والبعض يحذف
 الحاء والراء ويكتب أنا وقد فعله اليه يفتي في طائفة من المحدثين قال ابن الصلاح وليس يحسن
ص قلت ورمز قال أسنادا يبرر • فافا وقال الشيخ حذفها عمدا
 حظا ولا بد من النطق كذا • قيل له وينبغي الشطرنج بدنا

ش وما جرت به عادة أهل الحديث حذف في ثنا الأسناد في الخط والإشارة
 إليها بالرمز فامت في بعض الكتب المعتمدة الإشارة إليها بقاف في بعضهم يجمعها مع أداة
 التحديث فيكتب ثنا يزيد قال حديثنا وقد توهم بعض من رأى هذا هكذا أنها الواو التي
 تأتي بعد حاء التحويل وليس كذلك وبعضهم يفردها فيكتب ثنا وهذا اصطلاح
 متروك وقال ابن الصلاح جرت العادة بحذفها خطأ قال ولا بد من ذكره حال القراءة لفظا
 قال وإذا تكررت كلمة قال كما في قوله في كتاب البخاري حديثنا صالح بن حيان قال عامر
 الشعبي حذفوا أحدها في الخط وعلى القاري أن يلفظ بهما جميعا وقد سئل ابن الصلاح في فتاويه
 عن ترك القاري قال فقال هذا خطأ من فاعله قال والظاهر أنه لا يبطل السماع به لأن حذف
 القول جائز اختصارا وقد جاء به القرآن العظيم وكذا قال النووي في التفسير والتيسير

تركها خطأ والظاهر صحة السماع **وقول** كذا قيل له اي كذا لفظ قيل له فيما اذا كان في انشاء
 الاسناد قري على فلان اخبرك فلان قال ابن الصلاح فينبغي للقارى ان يقول فيه قيل له
 اخبرك فلان قال ووقع في بعض ذلك قري على فلان حدثنا فلان فهذا ما ذكر فيه قال اشمس
 وقد كان بعض من لقيته من ائمة العربية ينكر استرواط المحدثين للتلفظ فقال في
 اننا لسنه وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرحل
 وما ادرى ما وجه انكاره لذلك لان الاصل المفضل بين كلامي المتكلمين للتمييز
 بينهما وحيث لم يفضل فهو مضمحل والاضمار خلاف الاصل

م وكتبوا عند انتقال من سند لغوه ح وانطقن بها وقد
 رأى الرهاوي بان لا تغرأ وانها من حائل وقد رأى
 بعض ائمة الغريب بان يقولأ مكانها الحديث قط وقيلاً
 بل جاعل حيل وقال قد كتب مكانها صحيح فجاء منها النجيب

م جرت عادة اهل الحديث وكتبته انه اذا كان الحديث اسنادان فاكثروا
 وجعلوا بين الاسانيد في متن واحد انهم اذا انفصلوا من سند الى اسناد آخر كتبوا
 بينهما جازاء مفردة ثم كمله صورته ح والذي عليه عمل اهل الحديث انه ينطقن القارى
 بها كذا مفردة و اختاره ابن الصلاح وذهب الحافظ ابو محمد عبد القادر بن عبد الله
 الرهاوي الى ان القارى لا ينفذ بينهما وانما جاز من حائل اي تحول بين الاسنادين وانكر
 كونها من قولهم الحديث وغير ذلك لما ساله ابن الصلاح عن ذلك قال ابن الصلاح وذاكرت
 فيها بعض اهل العلم من اهل الغريب وحكى له عن بعض من لقيت من اهل الحديث انها حائلا
 اساره الى قولنا الحديث فقال لى اهل الغريب وما عرفت بينهم اخلافا يجعلونها حائلا ثم كمله ويقول
 احدهم اذا وصل اليها الحديث قال ابن الصلاح وحكى بعض من جمعتنى واياه الرحلة بخراسان
 عن وصفه بالفضل من الاصمهانين انها من التحويل اي من اسناد الى اسناد آخر وقال ابن
 الصلاح وجدت خط الاستاذ الحافظ ابى عثمان الصابوني والحافظ ابى مسلم عمرو بن علي اللين
 البخارى واللفقيه المحدث اى سعيد الخليلي في مكانها بديل لاعتنا صرح مرجه قال وهذا يشعر
 بكونها من اسناد الى صح وحسن اثبات صح هنا لئلا يتوهم ان حديث هذا الاسناد سقط
 وللايركب الاسناد الثاني على الاول فيجوز الاسناد واحد

كتاب التسميع

م وكتب اسم الشيخ بعد التسمية والتابعين قبلها **م** عجله
 مؤرخاً وكتبها بالظرفه او آخر الخبر والظاهر
 بخط مؤثوق بخط عرفا ولو بخطه لنفسه كفى

انحصر الخ

م ان حصر الخط الا استتمى من ثقة صحيح مشيخ امر لا
 قال الخطيب في كتابه الجامع يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب
 منه وكتبته ونسبته قال وصورة ما ينبغي ان يكتبه حدثنا ابو فلان بن فلان الغلابي
 قال حدثنا فلان ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه قال واذا كتب الطالب الكتاب المسموع
 فينبغي ان يكتب فوق سطر التسمية اسما من سمع معه وفارخ وقت السماع قال وان اجبت كتب
 ذلك في حاشية اول ورقة من الكتاب فكلها قد فعله شيوخنا قال وان كان سماعه للكتاب
 في مجلس عده كتب عند اسم السماع في كل مجلس علامة البلاغ وكتب في الذي يليه التسميع والشارح
 كما حكيت في اول الكتاب فعلى شاهدت اصول جماعة من شيوخنا مرسومة قال ابن
 الصلاح ولا بأس بكتبته اي التسميع آخر الكتاب وفي ظهري حيث لا يخفى موضعه

م وقول مكمله اي وكتب اسم السامعين قبل التسمية مكمله الانساب والعدد فكتب
 اسمهم واسما ابائهم واجدادهم واسماهم التي يعرفون بها ولا يسقط منهم احدا
 قال ابن الصلاح وعليه الحديث من اسقاط اسم احد منهم لعرض فاسد قال وينبغي
 ان يكون التسميع بخط مؤثوق به غير مجهول الخط قال ولا بأس على صاحب الكتاب
 اذا كان مؤثوقا به ان يقتصر على اثبات سماعه بخط نفسه فطال ما فعل النقاء
 ذلك قال فان كان مثبت السماع على حاضر في جميعه لكن اثبتته معتمدا على اخبار
 من ثبو بخبره من حاضر به فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى **وقول** صحيح شيخ
 امر لاى لا يشترط كتابة الشيخ المسمع التصحيح على التسميع بعد ان يكون كاتب السماع ثقة

م واليخبر المسموع به ان يشعره وان تكن بخط مالك سطر
 فقدمه اي حفص واسمعيلى كذا الذي يرى فوضها اذ سئلوا
 اذ خطه على الرضاية دل كما على الشاهد ما تحمى
 وليحذر العار تطويلا وان يثبت قبل عرضه ما لم يبين

م اي ومن كان اسمه في طبقة السماع فاراد ان يشيعر الكتاب من ماله ليس تشيعره
 او نقل سماعه منه فليعره اياه استحبابا فان كان التسميع بخط مالك الكتاب فقد جماعه
 من لائمه وجوب العارية فروى ابن خلاد ان رجلا ادعى على رجل بالكوفة سماعا
 منعه اياه فتصالحا الى قاضيه حفص بن غياث وهو من الطبقة الاولى من اصحاب ابى
 حنيفة فقال لصاحب الكتاب اخرج الينا كتبك فاما من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمان
 وما كان خطه اعفيناك منه قال ابن خلاد فالت اباعه الله الزبيرى وهو من ائمة اصحاب
 الشافعى عن هذا فقال لا تخفى في هذا الباطل احسن من هذا لان صاحب الكتاب ذال على
 رضاه باستماع صاحبه معه قال بن خلاد وقال غيره ليس بشئ وروى الخطيب انه

هذا

قال

حكم في ذلك الى اسمعيل بن اسحق القاضي وهو امام اصحاب مالک فاطرق ملياً ثم قال المدعي عليه ان كان سماعه في كتابك بخط يدك فيلزم ان تغيره وان كان بخط غيره فانت اعلم قال ابن الصلاح ويدرج حاصل اقوالهم الى ان سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه اعارته اياه قال وقد كان لابن ابي جهم ثم وجهته بان ذلك بمنزلة شهادة له عند فيلزمه اذا رواها بما حوته وان كان فيه بدل ماله كما يلزم فتحمل الشهادة اذا رواها وان كان فيه بدل نفسه بالسعي الى مجلس الحكم لادائها انتهى ثم اذا عارده فليحذر المعاركة من التطويل بالعارية والابطال به عليه الا بقلوب الحاجة فقد روي عن الزهري انه قال اياك وغلول الكتب قتل وما غلول الكتب قال حبسها عن اصحابها وروينا عن الفضيل بن عياض قال ليس من فعال العلماء ان تأخذ سماع رجل وكتاب فيحبسه عنه انتهى ثم اذا نسخ الكتاب فلا يثبت سماعه عليه ولا ينقل الا بعد العرض والمقابلة وكذلك لا ينبغي اثبات سماع على كتاب الا بعد المقابلة الا ان يثبت في النقل والاثبات ان النسخة غير مقابلة

صفة رواية الحديث وآداب

- وليروى من كتابه وان عزم من حفظه جازئاً للأكثر
- وعز الى حنيفة المنع كذا عن مالك والصيداني واذا رأى سماعه ولم يذكره فحسن
- مع ابو يوسف ثم السافعي والاكثرون بالجواز الواسع

من اختلفوا في الاحتجاج بمن لا يحفظ حديثه وانما يحدث من كتابه معتمداً عليه فذهب الجمهور الى جواز الرواية لذلك وثبت المجبة اذا كان قد ضبط سماعه وقابل كتابه على الوجه الذي سبق ذكره في المقابلة وروى عن ابي حنيفة ومالك انه لا حجة الا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره واليه ذهب ابو بكر الصيداني المروى من السافعي والصواب كما قال ابن الصلاح الاول واذا وجد سماعه في كتاب وهو غير ذكره فحكي عن ابي حنيفة انه لا يجوز له روايته واليه ذهب بعض اصحاب السافعي وخالف ابا حنيفة في ذلك صاحبه محمد بن الحسن والقاضي ابو يوسف فذهبوا الى الجواز واليه ذهب السافعي واكثر اصحابه وقال ابن الصلاح ينبغي ان يبنى على الخلاف في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه فان ضبط اصل السماع كاملاً المشعوك كما كان الصحيح وما عليه اكثر اهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المشعوك حتى يجوز له ان يروي ما فيه وان كان لا يذكر احاديثه حديثاً حدثنا كذلك لكن هذا لو وجد شرطه وهو ان يكون السماع بخطه او بخط من يثق

والكتاب مصون وهذا اذا سكنت نفسه الى صحته فان شك فيه لم يحز الاعتماد عليه وان يغيب وغلبت سلامته جازت لدى جمهورهم روايته كذا في الضمير والآخر لا يحفظان بضبط المشعوك ما سمعوا واختلف في الضمير أقوى وأولى منه في البصير

اذا كان اعتماد الراوي على كتابه دون حفظه وغاب عنه الكتاب باعاره او ضياع او سرقة ونحو ذلك فذهب بعض اهل التشديد في الرواية الى انه لا يجوز الرواية منه لغيبته عنه وجواز التعديل فيه والصواب الذي عليه الجمهور انه اذا كان الغالب على الظن من امر سلامته من التعديل والتبديل جازت له الرواية منه لاسيما اذا كان من لا يخفى عليه في الغالب اذا عرفت ذلك او من منه لان باب الرواية مبني على غالب الظن وقول كذا في الضمير اي كذا في مجرى الخلاف في الضمير والامم الذي لا يحفظان حديثهما فاذا ضبط سماعهما ثقة وحفظا كتابهما عن التعديل يجب يغلب على الظن سلامته صححت روايتهما قال الخطيب والسماع من البصير الامم والضمير اللذين لم يحفظا من الحديث ما سمعاه منه لكنه كتب لهما بمائة واحدة قد منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيهم بعضهم وقال ابن الصلاح في الضمير لم يحفظ حديثه من غير حديثه واستعملوا بالمأمونين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه احتياط في ذلك على حسب حله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التعديل صححت روايته غير انه اولى بالخلاف من مثل ذلك في البصير

الرواية من الأصل

- وليروى من اصله والمقابل به ولا يجوز بالتساهل
- ما به ائمة شيخه او اخذ عنه لدى الجمهور واجازوا
- أيوب والبرسان قد اجازوه وخصص الشيخ مع الاجازة

اذا اراد الراوي ان يحدث ببعض مسموعاته فليروى من اصل الذي سمع منه او من نسخة مقابلة على اصله بمقابلة ثقة وهل له ان يحدث من اصل شيخه الذي لم يسمع منه هو او من نسخة كتبت عن شيخه فتسكن نفسه الى صحتها فذكر الخطيب ان عامة اصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك وجاء عن ايوب ومحمد بن بكر البرساني الترخيص فيه وحكي عن ابي نصر بن الصبان انه قطع بانه لا يجوز ان يروى من نسخة يسمع منها على شيخه وليس منها سماعه ولا قبولت بنسخة سماعه وذلك لانه قد يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه وقول وخصص الشيخ اي ابن الصلاح فقال اللهم لا ان تكون له اجازة عن شيخه عامة لم روايته او نحوه كذا فيجوز له حينئذ الرواية منها اذ ليس فيه

أكثر من رواية تلك الزيادات بالاجازة بلفظ انا او حدثنا من غير بيان للاجازة فيها والامر
 في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح قال فان كان الذي في النسخة سماع شيخ
 شيخه او هي مسموعة على شيخ شيخه او مروية عن شيخ شيخه فينبغي له
 حينئذ في روايته منها ان يكون له اجازة شاملة من شيخه وليخذه اجازة شاملة
 من شيخه قال وهذا ليس بحسن **هـ** انا الله له
م وان يحافظ حفظه كتابه **هـ** وليس منه فروعاً صوابه
 الحفظ مع يقين ولا حسن **هـ** الجمع كالحلاف ممن يتقن
ش اذا وجد الحافظ الحديث في كتابه خلاف ما يحفظه فان كان انما حفظ
 من كتابه فليرجع الى كتابه وهذا معنى قول **هـ** وليس منه اي وليس حفظه من كتابه
 فان كان حفظه من قيم الحديث او من القراءة على الحديث وهو غير شاك في حفظه
 فليعتمد حفظه والاحسن ان يجمع بينهما فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا فهكذا فعل
 شعبه وغير واحد من الحفاظ وقول **هـ** كالحلاف ممن يتقن اي كسسه ما اذا
 حفظ شيئاً وخالفه فيه بعض الحفاظ المقيمين فانه يحسن فيه ايضاً بيان الامر فيقول
 حفظي كذا وكذا وقال فيه كذا وكذا او نحو ذلك وقد فعل ذلك سفيان الثوري وغيره

قلان

الرواية بالمعنى
ص وليروى بالفاظ من لا يعمل **هـ** مدلولها وغيره فالمعظم
 اجاز بالمعنى وقيل لا يجوز **هـ** والشيخ في التصنيف قطعاً فحظ
 وليقل الراوي معنى او كما **هـ** قال ونحوه كذا **هـ**

ش لا يجوز لمن لا يعمل مدلول الفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها ان يروى ما سمعه
 بالمعنى دون اللفظ بلا خلاف بل ينقيد بلفظ الشيخ فان كان عالماً بذلك جاز له الرواية
 بالمعنى عند اكثر اهل الحديث والفقه والاصول ومنع اهل الحديث والفقه مطلقاً وقول وغيره
 ليست الواو للعطف بل للاستيناف اي واما غيره وهو الذي يعلم مدلول الفاظ وقول
 وقيل لا يجوز اي وقيل لا يجوز الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويجوز في غيره والقول الاول هو الصحيح وهذا من غير واحد من الصحابة التصريح بذلك
 ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بالفاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث مرفوع
 رواه ابن مينا في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان بن ابيمة الليثي قال قلت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك الحديث لا استطع ان اؤديه كما سمع منك يريد حرفاً او مقصراً
 فقال اذا لم تحلوا احراماً ولم تحرموا خلالاً واصيتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال
 لولا هذا ما حدثنا قال ابن الصلاح ثم ان هذا الخلاف لانواه جارياً ولا اجراه الناس فيما بعد

فما تضمنته

فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله
 منه لفظاً آخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط
 الفاظ والمجود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق
 والكتب ولانه ان ملك تغيير اللفظ فليس بملك تغيير تصنيف غيره والله اعلم وقد
 تعقب كلامه فيقول العبد فقال انه كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه ان يقتضى تجويز
 هذا فيما تنقل من الصفات الى اجزائها وتجاوزها عنه فانه ليس فيه تغيير التصنيف
 المتقدم قال وليس هذا تمييزاً اجارياً على الاصطلاح فان الاصطلاح على ان لا يغير
 الفاظ الا اشياء الى الكتب المصنفة سواء رويها فيها ونقلها منها وقول **هـ** حذر
 اي منع من قوله تعالى وما كان عطارد بك محطوا اي ممنوعاً وينبغي لمن روى بالمعنى ان يقول
 او كما قال او نحو هذا وما اشبه ذلك فقد ورد لك عن ابن مسعود وابي الدرداء والسير
 وهم من اعلم الناس بمعاني الكلام وقول **هـ** كشكاً اي كسكة ما اذا شك القاري او الشيخ
 في لفظه او اكثر فقرها على الشك فانه يحسن ان يقول او كما قال قال ابن الصلاح وهو الصواب
 في مثله لان قوله او كما قال يتضمن اجازة من الراوي واذا نافي روايه صوابها عنه اذ بان ثم
 لا يشترط افراد ذلك بلفظ الاجازة لما بيناه قريباً

لاقتصار على بعض الحديث

ص وحذف بعض المتن فامنع او اجز **هـ** او ان اتم او لعالم ومز
 ذاب الصحيح ان يكن ما اختصره **هـ** متصلاً عن الذي قد ذكره
 وما الذي تممة ان يقع له **هـ** فان ابي جاز ان لا يكمله
هـ اما اذا قطع في الابواب **هـ** فهو الى الجواز ذك اقترايب

ش اخلف العلماء في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على احوال احدها
 المنع مطلقاً والثاني الجواز مطلقاً وينبغي تفيد الاطلاق بما اذا لم تكن المحذوف متعللاً
 بالمعنى به تعللاً يحل بالمعنى حذفه كالاستئناس والحال ونحو ذلك كما سيأتي في القول
 الرابع فان كان كذلك لم يجز بلا خلاف وبه جزم ابو بكر الصيرفي وغيره وهو واضح والثالث
 انه ان لم يكن رواه على التمام مرة اخرى هو وغيره لم يجز وان كان رواه على التمام مرة
 اخرى هو وغيره جاز واليه الاشارة بقول **هـ** او ان اتم اي او اجزه ان اتم مرة مأمنه
 او من غيره والقول الرابع وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من العالم العارف
 اذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا تحل البيان ولا تختلف الدلالة فيما
 نقله بترك ما تركه قال فهذا ينبغي ان يجوز وان لم يحجر النقل بالمعنى لان ذلك بمنزلة خبرين
 منفصلين والى تصحيح هذا القول الاشارة بقول **هـ** ومن ذاب الصحيح وليس للمتهم ان

ان يحدث بعض الحديث كما ذكر الخطيب ان من روى حديثا على التمام وخاف ان يرواه
 مرة اخرى على النقصان ان يتهم بانه زاد في اوله مرة ما لم يكن سمعه او انه سمي في الثاني باق
 الحديث قلنا ضبطه وكره غلطه فواجب عليه ان ينفى هذه المظنة عن نفسه وقال
 سليم الرازي من روى بعض الخبر ثم اراد ان يقلل تمامه وكان من يتهم بانه زاد
 في حديثه كان كذلك عندنا في ترك الزيادة وكتابتها واليه الماشان
 بقولي فان اباي اي فان خالف ورواه ناقصا من فجاز الايكلة بعد ذلك
 قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من كان حاله فليس له من الابتداء ان يروي الحديث غير تمام اذا كان
 تعين عليه في اتمامه لانه اذا رواه او لانا فصلا اخرج باقية على غير الاحتجاج به ودارين
 ان البردية اصلا فيضحه راسا وبين ان يرويه متما فيه فيضيق ثم رتبته لسقوط الحاجة فيه
 واما تقطيع المصنف الحديث الواحد وتفرقة في الابواب بحسب الاحتجاج به على مسئلة
 مسئلة فهو الجوار اقرب وقد فعله الائمة مسلك واحمد البخاري وابوداود والنسائي
 وغيرهم من الائمة وحكي الخلل عن احمد انه ينبغي ان لا يفعل قال ابن الصلاح ولا
 يخلو من كراهية

التسمية بقراءة اللحن والمصحف

ص **وليجوز اللحن والمصحف** على حديثه بان يحترقا
 فيدخل في قوله من كذا باحق الخوعلى من طلبها
 والاخذ من افواههم لا الكتب ادفع للتصحيف فاسمع وادب
 ش اي وليجوز الشيخ ان يروي حديثه بقراءة لحن او مصحف فقد روي
 عن الاصمعي ان اخو ما اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه
 من كتاب على فليقبوا متعده من النار لانه لم يكن يلحن فتماروت عنه ولحن فيه كذب
 عليه على ما في اللحن وقد كان جماد اما ما في ذلك وقد روي ان سيبويه شكاه الى الخليل
 ابن احمد قال سالت عن حديث هشام بن عروة عن ابيه في رجل رجع فانتهم في وقال
 قل لي اخطات انما هو عرف اي بفتح العين فقال له الخليل صدق ائتني بهذا الكلام ابا اسام
 قال ابن الصلاح فحق على طالب الحديث ان يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به عن سئين اللحن
 والعريف وتعرف تمامه وروى الخطيب عن شعبه قال من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل
 عليه برنس وليس له رأس وروى الخطيب ايضا عن جماد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث
 ولا يعرف النحو من اللحن عليه بخلا لا شعير فيها فيعلم النحوي من اللحن واما السلامة
 من التصحيف فسيبيلها الاخذ من افواه اهل العلم والضبط عنهم لا من بطون الكتب فقل ما سلم
 من التصحيف من اخذ العلم من المصحف من غير مد رب المسامحة

اصلاح

اصلاح اللحن والخطا

ص **وان اتى في الاصل لحن او خطا** فقل يروى كيف جا غلطا
 ومذهب المصنفين يصلح ويقراء الصواب وهو الارح
 في اللحن لا يختلف المعنى به وصوبوا الابقاء مع تضبيب
 ويدكر الصواب جانبا كذا عن اكثر الشيوخ نقلنا اخذنا
 والبداء بالصواب اولى واسد واصح الاصلاح من غير ورد
 ش اذا وقع في الاصل لحن او تحريف فقل يروى على الخطا كما وقع حكى ذلك عن ابن سيرين
 وعبد الله بن بخير وقل يصلح ويقراء على الصواب واليه ذهب الاوزاعي وابن المبارك
 والمحصلون من العلماء من المحبين لاسيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به واصلاح
 مثله لا يزم على تجوز الرواية بالمعنى وهو قول اكثر من وقد ذكر ابن ابي خيثمة
 في كتاب الاعراب له انه سئل الشعبي والفسرين محمد وعطاء ومحمد بن علي بن الحسين
 الرجل يحكى بالحديث فيلحن احدث كما سمعت او اعرب فقالوا بل اعرب واختر
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه المسئلة ترك الخطا والصواب ايضا حكاة
 عنه ابن دقيق العيد في الاقويح فقال سمعت ابا محمد بن محمد بن عبد السلام وكان احد
 سلاطين العلماء كان يروى في هذه المسئلة ما رواه لاحد ان هذه اللفظ المحتمل للبردى
 على الصواب والاعلى الخطا اما على الصواب بانه لم يسمع من الشيخ كذلك واما على الخطا
 فلان سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك وهذا معنى ما قاله اوزي
 منه وقول في اللحن هو متعلق بقولي وهو الارح اي الارح في هذه الصورة لا مطلقا
 قال ابن الصلاح واما اصلاح ذلك وتعيده في كتابه واصله فالصواب تركه وتقدير
 ما وقع في الاصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان للصواب خارجا في الحاشية
 وحكاة لقاضي عياض عن عمل اكثر الاسياخ قال ابو الحسن بن فارس وهذا حسن
 ما سمعت في هذا الباب ثم اذا قرأ الراوى او القارئ عليه شيئا من ذلك فان شاء قدم ما وقع
 في الاصل والرواية ثم من الصواب وان شاء قدم ما هو الصواب ثم قال وقع في الرواية كذا
 وكذا وهذا اولى من الاول كما يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قاله ابن
 الصلاح قال واصح ما يفتى عليه في الاصلاح ان يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد
 في الحديث اخر فان ذكره امن من ان يكون منقولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
 ص **وليات في الاصل ما لا يكثر** كاي وحرف حيث لا يعبر
 والسقط يدري ان زقوا في به يراى بعد يعنى مشكنا
 ش اذا كان الساقط من الاصل شيا يسيرا يعلم انه سقط في الكتابة وهو معروف

كلفظ ابن في النسب وكلف الايجلث المعنى به فلا بأس بالحاقه في الاصل من غير
 تنبيه على سقوطه وقد سأل ابوداود النعمان بن حنبل فقال وجدت في كتابي حجاج
 عن جرح عن ابى الزبير بن جراح ان اصله ابن جرح فقال الجرح ان يكون هذا الالباس
 به وقيل الملك ارايت حديث النبي صلى الله عليه وسلم تراذ فيه الواو والالف والمعنى
 واحد فقال الجرح ان يكون خفيفا انتهى واذا كان الساقط يعلل انه سقط من بعض
 من تأخر من رواه الحديث وان من فوقه من الروايات به فانه يزداد في الاصل ويؤتى
 قبله بلفظ معنى كما فعل الخطيب اذ روى عن ابى عمر بن محمد عن الحارث بن اسد الى
 عمرة عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدي الى راسه فارجله قال الخطيب كان في اصل ابن مهدي عن عمرة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدي الى راسه فارجله فالحق فيه ذكر عائشة اقل لم يكن منه بكثرة
 وعلينا ان الحارثي كذلك رواه واما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه معنى عن عائشة لان
 ابن مهدي لم يقل لنا ذلك قال وهكذا ارايت غير واحد من شيخنا فعلم في مثل هذا
 ثم روى عن وكيع قال انا سمعت في الحديث معنى
 ص وصححه الاستدراك ما درين في كتابه من غيره ان يعرف
 صحته من بعض من اسند كما اذا ثبت من يعشمد
 وحسن البيان كالمستشكل كلمة في اصله فليست بال
 ش اذا درس من كتابه بعض المتن والاشهاد بتقطيع او بلا وخوذة لك فانه يجوز له
 استدراكه من كتاب غيره اذا عرف صحته وثق بصاحب الكتاب بان يكون قد اخذ
 عن شيخه وهو ثقة او نحو ذلك على الصحيح ومن فعل كنعيم بن حماد وذهب
 بعض المحدثين الى المنع من ذلك قال الخطيب ولو بين ذلك كان اولي وهذا الحكم فما اذا
 شك المحقق في شيء فاستثبت من ثقة غير من حفظه او كتابه كما روى ذلك عن ابى
 عوانه واحمد بن حنبل وغيرهما ويحسن ان يبين من ثبتته كما فعل يزيد بن هارون قال
 انا عاصم بالكوفة فلما كتبه فسمعت سبعة يحدث به فعرفته به عن عاصم عن عبد
 الله بن سرجش ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني
 اعوذ بك من غنا السفر الحديث وفي غير المسند عن يزيد قال انا عاصم وثبتني شعبة
 فان بين اصل النسيب ولم يبين من ثبتته فلا بأس به فعلة ابوداود في سننه عقب
 حديث الحكم بن حزن الكوفي فقال ثبتني في شيء منه بعض اصحابنا وقول كالمستشكل اي كما
 للحكم كذلك مثله ما اذا وجد في اصله كلمة من غريب العربية او غيرها غير ثقته وانك
 عليه فاجاز ان يسأل عنها اهل العلم بها ويروها على ما يخبرونه به روي مثله ذكر عن احمد

اختلاف الفاظ الشيوخ

واصح وغيرهما
 ص حيث من اكثر من شيخ سمع
 بلفظ واحد وسمى الكل صحيحا
 بيانه مع قال اوسع قال شيخنا
 اقتربنا في اللفظ او لم يشل
 باصل شيخ من شيوخه فهل
 ش اذا سمع الراوي الحديث من شيخين فأكبر بلفظ مختلف والمعنى واحد جاز له ان يرويه
 عن شيخه او شيوخه مع تسمية كل وسوق لفظ رواية واحد فقط عند من يجيز
 الرواية بالمعنى وهم الاكثرون بالسرط المتقدم والاحسن الراجح ان يبين لفظ الرواية
 لمن يرويه وهذا اللفظ فلان ونحو ذلك للخروج من الخلاف ثم هو يخبر عن ان يفرد
 فعل القول فيخصه بمن له اللفظ فيقول خبرنا فلان وفلان واللفظ له قال وبين ان يأتي
 بالفعل لهما فيقول قالانا فلان والى هذا الاشارة ولا يقول مع قال اوسع قالوا واشخص
 لم قوله لحد ثنا ابو بكر بن ابى شيبة وابو سعيد الاشج كلاهما عن ابى خالد قال ابو بكر
 حدثنا ابو خالد الاخر قال ابن الصلاح فاعادته ثانيا ذكر احدهما خاصة اشعار بان اللفظ
 المذكور قلت ويحتمل انه اراد اعادته بيان التصريح فيه بالحديث وان الاشج لم يصرح
 في روايته بالحديث فامه اعلم وقول وما بعض داودا وقال الف في اخر حرف الروي
 الاطلاق اي وما الى فيه الراوي ببعض احد الشيوخ وبعض لفظ الاخر ولم يبين لفظ
 احدهما من الآخر بل قال وقامر كما في اللفظ او والمعنى واحد ونحو ذلك فهو جائز صحيح عند من
 يجوز الرواية بالمعنى واليه الاشارة بقول صح لم اي الجيز الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح وهذا مما عاب
 به البخاري وغيره اي ترك البيان وقول والكتب ان تغابل الى اخره اي اذا قبل كتاب من الكتب
 المستفاه سمعه على شيخين فأكبر باصل احد شيخيه او اجد شيوخه دون بعينهم فهل له
 ان يجمع شيوخه في روايته لذلك الكتاب مع بيان ان اللفظ للشيخ الذي قابله باصله قال ابن
 الصلاح يحتمل ان يجوز كالاول لان ما اورد قد سمعه بنسخه من ذكرانه بلفظه ويحتمل انه
 انه لا يجوز لانه لا علم عنده بكيفية رواية الاخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلق
 فيه على موافقة المعنى
 ص والشيوخ ان بات ببعضها
 لا يفصل نحوها ويعني
 اما اذا الشيوخ اتم النسا
 الاكثرون لجواز ان يتم
 من فوقه فلا يزداد واجتنب
 اوجي ثان وانسب المعنى
 في اول الجز فقط فذ هب
 ما بعدة والفصل اولي واستمر

هذا الاطلاق

ش إذا سمع من شيخ جدينا فاقصر شيخه في نسب شيخه أو من فوقه على بعضه فليس له أن يزيد في النسب على ما ذكر منه من غير فصل بين أنه من الزيادة على شيخه كقوله هو ابن فلان فلان في أو بعض ابن فلان أو نحو ذلك أو روى الخطيب عن أحمد أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني ابن فلان وروينا في كتاب اللغز للبرقي بأسناده إلى ابن المدني قال حدثك الرجل فقال بنا فلان ولم ينسبه وأجبت أن ينسبه فقال حدثنا فلان أن فلان من فلان حدثه وأما إذا أتى الشيخ نسب شيخه في أول كتاب أو جزء واقصر في عقبه الكتاب أو الجوز على اسم الشيخ فإنه لمن سمع من الشيخ أن يفر ما بعد الحديث لأول مع انما نسب شيخه فيه كما حكاها الخطيب عن أكثر أهل العلم وحكي عن شيخه أبي بكر أحمد بن علي الأصمها في أحد الحفاظ أنه كان يقول في مثل هذا أن فلان وعن بعضهم أن الأول أن يقول فيه يعني ابن فلان وبعضهم يقول هو ابن فلان قال وهذا الذي استحبته لأن قوما من الرواة كانوا يقولون فما اجيز لهم أنا فلان أن فلانا حدثهم أنهم ولعله فما اجيز لشيخهم كما تقدم نقله عن الخطابي

من الرواية من الشيخ التي أسندها واحد

- من والنسخ التي أسند قط نخدته في كل متن أحوط
- والأغلب البداهة ويذكر ما بعده مع وبه ولا أكثر
- جوز أن يفر بعضا بالسند لأخذ كذا والافصاح أسد
- ومن بعد سند الكتاب مع آخره احتاط وخلفا ما رفع

ش النسب التي أسند أحاديثها أسناد واحد كنسخة همام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ونحوها الأحوط أن يحدد ذكر الأسناد عند كل حديث منها ومن أهل الحديث من تفعله ويوجد ذلك في كثير الأصول القديمة وأوجب بعضهم ذلك وأسرت إلى الخلاف بقول في آخر الآيات وخلفا ما رفع والأغلب الأكثر أن يبدأ بالأسناد في أولها وفي كل مجلس من سماعها ويدرج الباقي عليه بقوله في أول كل حديث بعد الحديث الأول وبه أو بالأسناد ونحو ذلك ثم إن من سمع هكذا ذكر السند في أوله وأدراج ما بعده عليه هل له أن يفر ما بعد الحديث الأول بالسند المذكور في أوله ذهب الأكثر ون إلى الجواز منهم وكيع وابن معين والاسماعيلي لأن المعطوف حكم المعطوف عليه وهو بمنزلة بتطبيع المتن الواحد في أبواب بأسناده المذكور في أوله وذهب أبو اسحق الأسمراس وبعض أهل الحديث إلى المنع الإجماع ببيان كسفية التحمل وعلى القول بالجواز فالأصح الجواز كما يفعل كثير من المؤلفين منهم من لم يفر ما بعده من رافع بن سعد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدنى مقعد أحدهم في الجنة الحديث وما فعله بعضهم من إعادة السند في آخر الكتاب أو الجوز

من تقديم المتن على السند

- وسيق متن أو بعض سند لا يمنع الوصل ولا أن يمتد
- وأوكذا سند متجه وقال خلف النعل معنى بنجه
- في ذلك بعض المتن قدمت على بعض ففيه خلاف نقل

ش إذا قدم الراوي الحديث على السند كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا أتاه فلان وبها كرسنه أو قدم بعض الأسناد مع المتن على عقبه السند كان يقول عمرو بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا أتاه فلان ويسوق سنده الزعم فهو أسناد متصل لا يمنع ذلك الحكم باتصاله ولا يمنع ذلك من روى كذا كذا يحمله من شيخه كذا كان يبتدىء بالأسناد جميعه أو لا ثم يبين كرامات من أهل الحديث قال ابن الصلاح وينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض فقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك

إذا قال الشيخ مثله أو نحوه

- وقوله مع حذف متن مثله أو نحوه يريد متن قبله
- فالأظهر المنع من أن يكمله بسند الثاني وقيل له
- أن عرق الراوي بالتحفظ والمضبط والتميز لللفظ
- والمنع في نحو فقط قد حكى وذا على النقل بمعنى بنيا
- واختار أن يقول مثل متن قله ومنته كذا ويبنى

ش إذا روى الشيخ حديثا بأسناد وذكر من الحديث ثم أتبعه بأسناد آخر وحذف متنه وأحال به على المتن الأول بقوله مثله أو نحوه فهل من سمع منه ذلك أن يقتصر على السند الثاني ويسوق لفظ حديث السند الأول فيه ثلاثة أقوال أظهرها منعه ذلك وهو قول شعبة فروى عنه أنه قال فلان عن فلان مثله لا يجزئ وروينا عنه أيضا أنه قال قول الراوي نحوه شك والثاني جواز ذلك إذا عرف أن الراوي لذلك ضابط متحفظ يذهب إلى تميز اللفاظ وعد الحروف أن يعرف ذلك منه لم يحركه الخطيب عن بعض أهل العلم وروينا عن سفيان الثوري قال فلان عن فلان مثله مجزئ وإذا قل نحوه فهو حديث والثالث أنه يجوز في قوله مثله ولا يجوز في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعليه يدل كلامه الحاكم أبو عبد الله حيث يقول لا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنها على لفظ واحد وحل أن يقول نحوه إذا كان على مثل معانيه قال الخطيب وهذا على مذاهب من لم يجز الرواية على المعنى فاما على مذاهب من يجوزها فلا فرق بين مثله ونحوه قال الخطيب وكان غير واحد

كما جوزه بعض المتقدمين

من اهل العلم اذا روى مثل هذا بورد الاسناد ونقول مثل حدث قبله منه كذا وكذا وسوقه
قال وكذلك اذا كان الحديث قد قال نحوه قال وهذا الذي اختاره
من قوله اذ بعض متن لم يسق وذكر الحديث فالمنع احق
وقال ان يعرف كلامها الخبر يدرج الجواز والبيان المعتمد
لما طوى واغترقوا افرانهم
وقال ان يجر في الاجازة
ثم اذا اتى الشيخ الراوى ببعض الحديث وحذف بقية واسناد اليه بقوله وذكر الحديث
او نحو ذلك لقوله وذكره وكقوله الحديث ولم يكن تقدم كمال الحديث كالصورة الاولى فليس
لمن يسمع كذا ان لم يتم الحديث بل يقتصر على ما سمع منه الامع اليان كما سياتى وهذا اولى بالمنع
من المسئلة التي قبلها لان المسئلة التي قبلها قد ساق فيها جميع المتن قل ذلك باسناد آخر وفي
هذه الصورة لم يسق الا هذا القدر من الحديث والمنع اجاب لا اسناد ابو اسحق الاسفرائيني
وقال ابو بكر الاسماعيلي اذا عرف الحديث والفرائد ذلك الحديث فارجوان يجوز ذلك والبيان اولى
بان نقول كما قال وطريق من اراد تمامه ان تقتصر ما ذكره الشيخ منه ثم يقول قال وذكر الحديث
ثم يقول ونماه كذا وكذا وبسوقه وقد قال ابن الصلاح بعد حكاية كلامه لا سمع على اذ اجوزنا
ذلك والتحقيق فيه انه بطريق الاجازة فيما لم يذكره الشيخ قال لكنها الاجازة اكيدة قوية من
جهات عديدة فجاز له مع كون اوله سماعا ادراج الباقي عليه من غير افراده بلفظ الاجازة

من ادال الرسول بالنبى وعكسه
وان رسول نبى ابدا
وقدر جازية ابن حنبل والضوءى صوبه وهو جلى
ثم اذا وقع في الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم مثل السامع ان يقول عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهكذا عكسه كأن يقول في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عن
قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز وان جازت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان الخلق المعنى والمعنى
في هذا اختلف وكان احمد اذا كان في الكتاب النبى فقال الحديث رسول الله ضرب وكتب رسول الله
قال الخطيب وهذا غير لازم وانما استحب اتباع اللفظ والا فذهب الترخيص في ذلك وقد سأل
انه صالح يكون في الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل النبى قال الجوان لا يكون به
باس وقال حماد بن سلمة لعفان وبهين لما جعلنا نغزو ان النبى من رسول الله اما انهما فلا نفقها ان
ابدا قلت وقول ابن الصلاح ان المعنى في هذا يختلف لا يمنع جواز ذلك لانه لو اختلف معنى النبى
والرسول فانه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لما له باى وصف وصفه اذا كان يعرف به ولما
ما استدلل به بعضهم على المنع حديث البراء بن عازب في الصحيح في الدعاء عند النوم وفيه وبنيك
الذى ارسلت فقال استندكرهن وبرسوك الذى ارسلت فقال لا وبنيك الذى ارسلت فليست فيه

لان القائل

لان الفاظ الاذكار توقيفته وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله انما ان يحج بين
اللفظين في موضع واحد وقار النزوى الصواب والله اعلم جوازه لانه لا يختلف به هنا معني
من السامع على نوع من الوهن او عن رجلين
ثم على السامع بالذاكرة بيانه كنوع وهن خامسه
ثم اذا سمع من الشيخ من حفظه في حالة المذاكرة فعليه بيان ذلك بقوله حد ثنا من ذكره او في المذاكرة
ونحو ذلك لانهم ينسأهلون في المذاكرة والحفظ حزان ولهذا كان احمد ممنوع من رواية ما يحفظ الامن
كتابه وقد منع عبد الرحمن بن مدي وابن المبارك وابو زرعة الرازى ان يحمل عنهم في المذاكرة شئ
هكذا قال ابن الصلاح ان عليه بيان ما فيه بعض الوهن وجعل من امثلة ما سمعه من المذاكرة فنبهته
في ذلك وفي كلام الخطيب انه ليس يحتم فانه قال واستحب ان يقول حد ثنا في المذاكرة وقول كنوع
وكن خامسه اي كما اذا كان في سماعه نوع من الوهن فان عليه بيانه كان تسمع من غير اصل او كان
هو او سمعه يتحدث في وقت القراءة عليه او ينسخ او ينشر او كان سماع سمعه او سماعه هو
نراه مصحفا او كان او كتابة التسميع بخط من فيه نظر ونحو ذلك فان في اغفال ذلك وترك البيان
نوعا من التدليس

من الملقن عن شخصين واحد جرح لا يحسن اللقن لكن يصح
ومسلم عنه كما لم يوثق وللحد وحين وثقا فهو اخف
ثم اذا كان الحديث عن رجلين احدهما يروح كحديث الاسير بن عيسى عنه يرويه عنه مثلا
ما ت البثاني وابان بن ابو عيسى ونحو ذلك لا يحسن اسقاط المخرج وهو ابان والاقتصار
على ثبات لوازان يكون فيه شئ عن ابان لم يذكره ثابت وحمل لفظ احدهما على الآخر قال
نحو ذلك احمد والخطيب وقال ابن الصلاح انه لا يمنع ذلك امتناع تحريم لان الظاهر اتفاق
الروايين وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل
هذا ما اسقط المخرج من الاسناد وذكر الشقة ثم يقول واخر كتابية عن المخرج قال
وهذا القول لا فائدة فيه قال ابن الصلاح وهكذا ينبغي اذا كان الحديث عن تعين ان لا
سقط احدهما منه لتطرق مثل الاحتمال المذكور اليه وان كان محدورا اسقاط فيه اقل
ثم لا يمنع ذلك

من فان تكن عن كل او قطعه
مع البيان كحديث الافك وجرح بعض مقتضى للترك
وحد في واحد من الاسناد في صورتين امع للاندرياد
ثم اذا لم يكن سمع جميع الحديث من شيخ واحد فاكتر بل سمع قطعة من الحديث من شيخ وقطعة
منه من شيخ آخر فما زاد فانه يجوز ان يخلط الحديث ويرويه عنهما او عنهم جميعا مع بيان ان عن كل

فی

مقام

إلى

وقال الجب

V.

القاسم الازهرى شار في سنة اثني عشره واربعمائة اشهر وقد حدث شيخنا الحافظ ابو العباس
احمد بن مظفر وسنة ثمانين سنة سمع منه الحافظ ابو عبد الله الداهلي سنة ثمان وتسعين
وستمائة وحدث عنه في مجمع جدد من الافراد للدارقطني وقال عقبه املاءه على ابن
مظفر وهو امرء وقد حدث شيخنا ابو السامح بن خليفة المصنف على المنهج ولم يرو عن سنة
سمع منه الشيخ العلامة شيخ الاسلام نقي الدين الشبكي احاديث من فضائل القرآن الارب
عبيد قلت وقد سمع مني صاحبنا العلامة ابو محمود محمد بن ابراهيم المقدسي وروى عن سنة ستة
جس واربعين وسمع على شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير حديثا من امالي ابن سحر ولم اجد ثلثين
سنة سنة اربع وخمسين بدمشق وهذا ونحوه من رواية الاكابر عن الاصاغر وقد عمل
ابن الصلاح كلام ابن خلاد على عمل صحيح فقال ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر وهو محمول
على انه قاله فمن يتصدد للتحدث ابتداء من نفسه من غير نزاعة في العلم تعجبت له قبل
الذي ذكره فهذا انما ينبغي له ذلك بعد استيفاء التسق المذكور فانه مظنة الاحتياج
الى ما عنده قال واما الذين ذكرهم عياض من حدث قبل ذلك فالظاهر ان ذلك لبراعه منهم
في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج اليهم محدثا قبل ذلك اولانهم سئلوا ذلك اما تصرع
الشؤال واما بقرينة الحال اشئ كلامه واليه لاشارة بقولي والشيخ بغير البارع خضع
اي خصص كلام ابن خلاد بغير البارع في العلم

م وينبغي امسك اذ يخشى الهرم **م** وبالكتمانين ابن خلاد جزم
م فايكن ثابت عقل لم يبل **م** كاشير ومالك ومن فعل
م والبغوي والهيبي وفئة **م** كالطبري حد ثوابه المائة

ش لما ذكر السن الذي ينبغي فيه التحديث ذكر بعده السن الذي ينبغي عنده الامسك
عن التحديث قال القاضي عياض الحد في ترك الشيخ التحديث التغير وحقوق الخلف وكذا
قال ابن الصلاح هو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم ويخاف عليه فيه ان يخلط ويروى
ما ليس من حديثه قال والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف احوالهم
وروي عن محمد بن خلاد قال فاذا اتى اناهي العمر بالمحدث فاعجب الى ان تمسك في الثمانين
فانه حد الهرم قال والتسبيح والذاكر والتلاوة او الى ما نال الثمانين فان عقله ثابتا وروايه
يحتمل يعرف حديثه ويقوم به وتحري ان يحدث احتسابا رجوت له خيرا كالحصري وموت
وعبدان قال ولما ان يفهم الى حليفه وضبطه باسما سمع منه اشئ كلامه وقد حدث
جماعة من الصحابة من بعدهم بعد مجاوزة الثمانين فمن الصحابة اشئ من مالك وعبد الله ابن ابي
وسهل بن سعد في آخرين ومن التابعين شرح القاضي ومجاهد والسجعي في آخرين ومن اتباعهم
ملك ابن اشئ والليث بن سعد وسعد بن عيينة في آخرين منهم ومن بعدهم وقد ذكر القاضي عياض

ان ملك

ان ملك بن اشئ قال انما يحرق الكذابون وقد حدث جماعة بعد ان جاوزوا المائة فمن
الصحابة حكيم بن حزام ومن التابعين شريك بن عبد الله النخعي ومن بعدهم الحسن بن عرفة
وابو القاسم بن محمد البغوي وابو اسحق بن ابراهيم بن الهيثمي حدث وهو ابن مائة وثلاث
سنة والقاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري والحافظ ابو طاهر احمد بن محمد الشافعي وغيرهم
ولم يخبر احد منهم وقر القاري بوما على الهيثمي بعد ان جاوز المائة واراد احتضاره بذكره
م ان الثمان ختفه من فرقته **م** كالمصنف جلد بروقه
فقال له الهيثمي قل النور يا نور فان القلب لا روق له ففرح الناس بصحة عقله وجودة
حيته قال الجوهري والرواق القرن قال القاضي عياض وانما كرهه لاصحاب الثمانين الحديث
لان الغالب على من بلغ هذه السن اخلاخل بالضم والذكر وضعف الحال وبغير الفهم وحلول
الحرق مخافة ان يبدل به التغير والاخلال فلا يظن له الا بعد ان جازت عليه اشياء
م وينبغي امسك الاعمى ان يحرق **م** وان من سئل لم قد عرف
م رجحان راويه ذل فهو حق **م** وترك الحديث بحضرة الاحق
م وبعضهم كره الاخذ عنه **م** ببلد وفيه اولى منه
ش اي وينبغي لمن عجز وخاف ان يدخل عليه ما ليس من حديثه ان يمسك عن الرواية
وينبغي ايضا للحديث اذا سئل بحرق او كتاب ان يقرأ عليه وهو يعلم ان غيره في بلدته او
غيرها رجع في روايته منه بكونه اعلا اسنادا منه فيه او سماع غيره مستظلا بالسمع وفي
طريقه هو اجازة او غير ذلك من الترجيحات ان يدل السائل على هو الحق بذلك منه فذلك
من النصيحة في العلم وينبغي ايضا ان لا يحدث بحضرة من هو احق بالحديث واولى به
منه فقد كان ابراهيم النخعي اذا اجتمع مع الشعبي لم يتكلم ابراهيم بشئ وزاد بعضهم
على هذا بان كره الرواية ببلد فيه من هو اولى منه لسنه او غيره لك فقد قال يحيى بن معين
الذي حدث ببلده وفيها اولى بالحديث منه احمق وروى عنه انه قال اذا حدثت ببلد
فيه مثل ابى مسهر فجب للحديث ان يحلق

م ولا تقرأ لاحد واقل **م** عليهم والحديث رتل
م واحمد وصل مع سلام ودعا **م** في بد مجلس وحثه معا
ش وينبغي للشيخ ان لا يقوم لاحد في حال التحديث وكذلك قارئ الحديث بلغا عن محدث
عبد الله الفقيه وهو زيد المروري انه قال القارئ الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قام لاحد فانه يكتب عليه خطته ويستحب له ان يقبل على من يحدثهم فقد روي
عن جيب بن ابى ثابت قال من السنة اذا حدث القوم ان يقبل عليهم جميعا وروينا عنه قال
كانوا يحبون اذا حدث الرجل ان لا يقبل على الرجل الواحد ولكن ليجمعهم به ويستحب

ان يروى الحديث ولا يورد سرّاً يمنع السامع من ادراك بعضه ففي الصحيحين من حديث عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يورد الحديث كسر كسر زاد الترمذي ولكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس اليه وقال حديث حسن صحيح ويتجلب له ان يفتيحه ابن الصلاح ومن ابلغ ما فتحه به ان يقول الحمد لله رب العالمين اكل الحمد على كل حال والصلاة والسلام الايمان على سيد المرسلين كلما ذكره المذكرون وغفل عن ذكر الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأل السائل اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأل السائل

واعقد الاملا بجلال الله ان ارفع الاسماع والحمد لله ان
فكثر جوع فأتخذ متملياً محضاً لا يفتقه مستويًا
بعلال وفاقاً يتبع ما سمعه بطقاً ومفهماً

يشتهر الحديث العارف ان يعقد مجلساً الاملا الحديث فانه من اعلام مرات الاسماع والتحمل فان كثرة الجمع فليتخذ متملياً يبلغ عنه فقد فعل ذلك ملك وشعبه وكيع وابوعامر وزيد بن هارون في عدد كبير من الحفاظ والمحدثين وقد روي في سنن ابى داود والنسائي من حديث رافع بن عمرو وقال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب الناس يحيى حين ارتفع الصبح على بغير شهبة وعلى رضى الله عنه يعبر عنه فان تكاثر الجمع بحيث لا تكفي متملي واحد اتخذ متملين فاكثر فقد روي ان ابا سئل الكشي اسلاً في رجة غسان وكان في مجلسه سبعة متملين يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه وكتب الناس عنه قياماً بآيديهم المحابر ثم مسحت الرجة وحسب من حضر بحجرة فبلغ ذلك نيفاً واربعين الفحجرة سوى النظارة وروينا ان مجلس عامر بن على كان يجزئ بأكثر من مائة الف انسان وكان يتم عليه هرون الديك وهرون مكدله وليكن المتملي محضاً لا ينقطع فيها الاكتتملى يزيد بن هرون حيث سئل عن حديث فقال ثنا به عدة فصاح المتملي بابا خلد عدة ابن من فقال له عدة بن فقد نك وليكن المتملي على موضع من رفع من كرسى او نحوه والافقاً على قدمه ليكون ابلغ للسامعين وعلى المتملي ان يتبع لفظ المولى فيرويه على وجهه من غير تغيير وقال الخطيب يستحب له ان لا يخالف لفظه وقال ابن الصلاح عليه ذلك كما تقدم فائدته ابلاغ من لم يبلغه لفظ المولى وافهام من بلغه على بعد ولم يفهمه فيتوصل بصوت المتملي الى نفقته وتحققه وقد تقدم الكلام فيمن لم يسمع اللفظ المتملى هل له ان يرويه عن المتملى وليس له الا ان يرويّه عن المتملى عنه

واستحسنوا البدقاروى تلا وبعدة استنصت ثم يستملا
فالحمد والصلاة ثم اقبل نقول من اوما ذكرت وانهتم
له وصلى وترضى رافعا والشيخ ترحم الشيوخ ودعا

مؤرخ

واستحسنوا افتتاح مجلس الاملا بقراءة فادى لبني من القرآن العظيم وقال الخطيب سورة من القرآن ثم روى بالسناده الى ابى حفصة قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعوا وتذاكروا العلم وقروا سورة فاذا فرغ القارى استنصت المستملى اهل المجلس حيث احتج للاستنصات ففي الصحيحين من حديث حماد بن ابى اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا في حجة الوداع استنصت الناس فاذا انصت الناس بشمل المستملى وحماد بن تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقبل على الشيخ المحدث فاثلا له من ذكرت اى من الشيوخ او ما ذكرت اى من الاحاديث رحمة الله او غفر الله له وهو المراد بقولى وانهتم له اى دغاله وقد روي عن يحيى ابن الكثر قال نلت القضا وقضا القضاة والوزارة وكذا وكذا ما يروى بشىء من قول المستملى من ذكرت رحمة الله قال الخطيب واذا انتهى المستملى في الاستناد الى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم استنصت له الصلاة عليه رافعا صوته بذلك وهكذا يفعل في كل حديث عاذه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا انتهى الى ذكر بعض الصحابة قال رضوان الله عليه او رضى الله عنه انتهى وكذلك الترضى والترحم عن الائمة فقد روى الخطيب ان الربيع بن سليمان قال القارى يوما حدثنك الشافعي فلم يقل رضى الله عنه فقال الربيع ولا عرف حتى يقال رضى الله عنه وقولى والشيخ هو مبتدئ الى الشيخ المولى بن حزم لسيوخته الدين حدث عنهم بذكر انسابهم وبعض مناقبهم ويدعونهم بالمعزة والرحمة قال الخطيب اذا فعل المتملى ما ذكرته قال الراوى ثا فلان ثم سب شيخه الذى سماه حتى يبلغ ينسبه منهاه قال الجمع بين اسم الشيخ وكيفية ابلغ في اعطائه ثم قال انه يقتصر في الرواية على اسم من لا يسكل كايوب ويونس ومالك والليث ونحوهم وهكذا من كان مشهورا بنفسه الى ابىه او قبيلته قد اكتفى في كثير من الروايات بذكر ما استه به وان لم يسم كابن عون وابن جريح وابن لهيعة وابن عيينة ونحوهم وكالشعبي والنعدي والزهري والثوري والاوزاعي والشافعي ونحوهم ثم ذكر من استه بلفظ او كنية او نسب لاه او نقص كالعور ونحوه وسياقى واما ذكر بعض اوصاف شيوخه فكل قول ابى سئل الخولا في حديث الجيب الامين اما هو الى فجيب واما هو عندي فامين عوف بن مالك رواه مسلم وكقول مروق حدثني الصدوق جيبه جيب الله المبراة من عند الله وكقول ابن ابراهيم حدثني الحارث بن عبد الله بن عباس وكقول الشعبي حدثنا الربيع بن خثيم وكان من معادن الصدوق وكقول ابن عيينة ثنا وثق الناس ايوب وكقول شعبة حدثني سيد الفقهاء ايوب وقال وكيع حدثنا سفيان امير المؤمنين في الحديث وقال ابن خزيمة سامن لم نر عينائى مثله محمد بن اسمعيل الطوسي وسال الحافظ ابو سعيد العللى يومئذ عن الرضى الطبرى فقال حدثنا الامام ابو اسحق الطبرى وهو اجل شيخ لقيه

سأله فجاوزه المريسكى
ش قال الخطيب غلبت القاب جماعة من اهل العلم فاقصم الناس على ذكر القابهم في الرواية
 عنهم منهم عند محمد بن جعفر ولو بن محمد بن سليمان المصيصي ومشككاته عبد الله
 بن عمر الكوفي وعارم محمد بن الفضل السدوسي وسعدية سعيد بن سليمان الواسطي وصاع
 محمد بن عبد الرحمن البغدادي ومطير محمد بن عبد الله الحضرمي ونفطويه ابراهيم بن محمد عزة
 النحوي وقال لم يختلف العلماء في انه يجوز ذكر الشيخ وتعرفه صفته التي ليست نقصا
 في خلقه كالطول والرزقة والشقرة والحجرة والصفرة قال وكذلك يجوز وصفه بالعرج
 والقصر والعماء والعور والعمس والمول والاقعاد والشلل كمران القصير واي معوية الضرب وهو
 بن موسى الأعور وسليمان الأعور وعبد الرحمن بن هرم من الاعرج وعاصم الاحول والي عمر
 للقعق ومنصور الاشيل وجماعة وسئل ابن المبارك عن فلان القصير وفلان الاعرج وفلان الاصغر
 وحيد الطويل قال اذا وصفته ولم يدعيه فلا بأس قال الخطيب واذا كان معروفا باسم
 امته وهو الخالب عليه جاز نسبته اليه مثل ابن نجينه وابن ام مكتوم ويعلى ابن منيك
 والحارث بن البرصاء وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم كمنصور بن صفية واسماعيل بن علي
 واستثنى الصلاح الجواز ما يكرهه الملف فقال الاما يكرهه من ذلك كما في اسمعيل بن ابراهيم
 المعروف بان عليه وهي امته وقيل امته روي عن يحيى بن معوية انه كان يقول حدثنا اسمعيل
 بن علي فنهاه **ع** قيل وقال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه بلغني انه كان يكره ان يثبت
 الهامة فقال قد قلنا منك يا معلم الخير ولم يستثن الخطيب ذلك من الجواز بل روى هذه
 الحكاية والظاهر ان ما قاله احمد على طريق الادب لا لزوم
ص واروى في الاملاء عن شيخه قديم
ص تامة فائقة ولا تنجز
ص على الاسناد فصير متن
ص اولاهم وانتقاه وافهم
ص عن كل شيخ فوق متن واعتمد
ص واجنب المشكل خوف المقتن

وہذا

فقدرونا عن يحيى بن ابي كثير قال لما نال العلم براحة الحشد وروينا عن السافعي
رضي الله عنه قال لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملل وغنى النفس فيفلم ولكن من يطلبه
بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم اطلع قال الخطيب وبعد الى سند شيوخ
مصره واقدمهم سماعاً فدمم الاختلاف اليه وواصل العلوق عليه فيقدم السماع منه
فان مكافات اسانده جماعه من الشيوخ في العلوق واراد ان يقتصر على السماع من بعضهم
فينبغي ان يتخير المشهور منهم بطلب الحديث منهم الا المسار اليه بالاتقان له والمعرفة به
واذا ساءوا في الاسناد والمعرفة فمن كان من الاسراف وذوى الانساب فهو اولي ان يسمع
منه وروينا عن الحافظ ابي الفضل صالح بن احمد التميمي قال ينبغي لطالب الحديث
ومن غنى به ان يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة اهله منهم ونفهمه وضبطه حتى يعلم
صحتها وشقيتها ويعرف من اهل الحديث بها واحوالهم معرفة تامه ان كان في بلدة علم
وعلماً قديماً وحديثاً ثم يتغل بعد حديث البلدان والرجله فيه وروينا عن
ابي عبيدة قال من شغل نفسه بغير المهم اضر بالمهم وقال الخطيب المقصود بالرجله في الحديث
ان ازان احدهما يحصل علق الاسناد وقدم السماع والثاني لعل الحفظ والمذاكرة لهم والاستفادة
عنهم فاذا كان الامر موجودين في بلد الطالب ومعد ومين في غيره فلا فائده في الرجله
فالاقتصار على ما في البلد اولى واذا كانا موجودين في بلد الطالب وفي غيره الا ان ما
في كل واحد من البلدين يختص به اى من العوالي والحفاظ فالمستحب للطالب الرجله
لجمع القادتين من علو الاسناد وقدم الطائفتين لكن بعد محصيل حديث بلده
ومهمه في المعرفة به قال واذا عزم الطالب على الرجله فينبغي له ان لا يتوكل في بلده
من الرواة احداً الا وكتب عن ما ينسب من الاحاديث وان قلت فاني سمعت بعض اصحابنا
يقول ضيق ورقه ولا يصنع عن شيخاً وروينا عن احمد وساله انه عبد الله عن
طلب العلم ترى له ان يلزم رجلاً عنه علم فيكتب عنه او ترى له ان يرحل الى المواضع
التي فيها العلم فيسمع منهم قال يرحل بكتب عن الكوفيين والبصريين واهل المدينة
ومكة **وقال ابو جهم** يشاء الناس يسمع منهم وروينا عن ابن معين قال اربعة
لا تفرق منهم رشحاً يشاء الناس يسمع منهم رجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب
الحديث **وقال ابو جهم** من ادهم ان الله يدفع البلاء عن يده الامه برحلة اصحاب
الحديث **قال ابن الصلاح** ولا يحل له الخوض والشه على التساهل في السماع والحمل
والاخلاق بما عليه في ذلك **وقال الخطيب** لتعلم الطالب ان سهوة السماع لا تنتهي والنهمه
من الطلب لا تنقضي والعلم كالبهار المنيرة وكلها والمعادن التي لا تنقطع نبتاً ولا ينبغي
لأن يستغل في الغريب الا بما يستحق الاجل للرجله وقولي جمللاً تمييزاً ولا يتساهل

وان محرج الرواة متفق **بجالت الاملا فهو حسن**
وليس بالاملا حين نحل **عنى عن العرض لزيغ يحصل**
ش تجرت عادة غير واحد من الائمة ان يحتم مجلس الاملا بئس من الحكايات والنوادر والاشاد
باشاندها قال ابن الصلاح وذلك حسن وقد بوب له الخطيب في الجامع واستدل له بما روى
باشناده الى علي رضي الله عنه قال ردوا القلوب وابتنوا لها طرقي الحكمة وعن الزهري انه كان
يقول لاصحابه ها توامن اشعاركم ها توامن حديثكم فان الاذن بحجة والقلب حمض وعن حماد
زيدانه حدث باحد ابيهم ثم قال لناخذوا في ابرز الجنة فحدثنا بالحكايات وعن كثير بن افح
قال آخر مجلس جالست فيه زيد بن ثابت تناسد نافع الشعر قال الخطيب وان لم يكن الراوى من اهل
المعرفة بالحديث وعلمه واختلاف وجوهه وطرقه غير ذلك من انواع علومه فينبغي له ان يستعين
ببعض حفاظ وقته في تخرج الاحاديث الذي يريد املاها قبل يوم مجلسه فقد كان جماعة
من شيوخنا يفعلون ذلك ابو الحسين بن بشران والقاضي ابو عمر الهاشمي وابو القاسم السراج وغيرهم
قال ابن الصلاح واذا اجتمع الاملا فلا عنا عن مقابله واقاربه واصلاح ما فسد منه من زرع
العلم وطعانه هكذا قال ابن الصلاح هنا لانه لا غنى عن مقابلة الاملا وقد تقدم في كلامه
الرجيص في الرواية من الاصل غير المقابل بشرط بلائه ولم يذكر ذلك هنا فيحتمل ان يحمل
هذا على ما تقدم ويحتمل ان يعرف بين النسخ من اصل السماع والنسخ من املا الشيخ حفظاً
لان الحفظ مخون ولكن المقابلة للاملا انما هي مع الشيخ انما من اصل حفظه لا على اصوله
وليس في كلام الخطيب هنا اشتراط مقابلة الاملا وانما ترجم عليه بقوله المعارض بالمجلس المكتوب
واقاربه **واضح** ما فسد منه زرع القلم وطغيانه ثم روى باشناده الى زيد بن
ثابت قال كنت اكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واذا فرغت قال
اقراه فان كان فيه سقط اقامه ثم محرج به **ص ادب طالب الحديث**
ص واخلص النية في طلبها **ص** وجدوا وابدأ بعوالي مصركا
ص وما بهتم ثم رشح الرجال **ص** لغيره ولا تساهل جملاً
ش اول واجب على الطالب اخلاص النية فقد روي في سنن ابي داود وابن ماجه من حديث
ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا لغيره
الا يصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة **ص** وروينا عن حماد بن سلمة قال
من طلب الحديث لغير الله مكر به قال الخطيب اذا عزم الله تعالى الامر على سماع الحديث وحضرته
نيته في الاستغفال به فينبغي ان يقدم المشقة بان يوفقه فيه ويعينه عليه ثم يبادر الى السماع
ومحرج على ذلك من غير توفيق ولا تأخير وفي صحيح مسلم من حديث ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال احرص على ما ينفعك واستغن بالله ولا تعجز وليجد الطالب في طلب

في الجمل والسماع
 من واعمل بما شئت في الفضائل، والشيخ حمله ولا تشاقل،
 عليه تطويلا حيث يصح، ولا يمكن منعك التـكـبر،
 اولها عن طلب واجتنب، كثر السماع فهو كثر،
 ما يستفيد عالما ونازلا، لا كثره الشيوخ بيتا عاطلا،
 ومن قبل اذ كنت قسرا، ثم اذ ارويته ففتش،
 فليس من ذا والكاتب، سماعه لا تنحى تشد،
 وان يضيق جال عن استيعابه، لعاري اجاد في انتخابه،
 او قصر تعان اذا حفظ فقد، كان من الحفاظ من له يعد،
 وعلم في الاصل ما خطا، او هزين او بصار او طبا،

وليتعمل الطالب ما سمع من الحديث في فضائل الاعمال فقد روي في حديث علي ان
 رجلا قال برسول الله ما ينبغي عن حجة الجمل قال العمل قال فما ينبغي حجة العمل قال
 العمل وروى عن سري بن الحرث قال ما اصحاب الحديث اذ واركا هذا
 الحديث اعملوا من كل ما تاتي حديث بحجته احاديث وروينا عن عمرو بن قيس الملائي
 قال اذا بلغك شيء من الخير فاعمله ولو مرة تكن من اهله وروينا عن وكيع قال اذا
 اردت ان تحفظ الحديث فاعمله به وروى عن ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع
 قال كانت تعين على حفظ الحديث بالعمل به وروينا عن احمد بن حنبل قال مكنت
 حديثا الا وقد علمت به حتى مرني في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احجم واعطى
 اباطيسه دينارا فاعطيت للحمام دينارا حتى احتجت ولحق الطالب الشيخ فقد روي عن غيره
 قال كانت اهاب ابراهيم كمانا اب الامير وروينا عن البخاري قال ما رايت احدا اوفر للمحدثين
 من يحيى بن معين وليحذر من السفل عليه ثلاثا يصحروا وسمه قال الخطيب واذا حدثت
 فيجب ان ياخذ منه العفو ولا يصحبه قال والاضحار بغير الافهام وتقتد الاخلاق وحيل
 الطباع وقد كان اسمعيل بن ابي خالد من احسن الناس خلقا فلم ير الواب حتى با خلقه عن محمد
 بن سيرين انه سأل رجلا عن حديث وقد اراد ان يقوم فقال

انك ان كلفني ما لم اطق، شاكر ما سررتني من خلق
 قال ابن الصلاح نحس على فاعل ذلك ان يحرم الاستماع قلت وقد جرت ذلك فان شيخنا ابا العباس
 لعبد بن عبد الرحمن المرادى كان كبر وعجز عن السماع حتى كنا نالقه على قراه الشيء اليسير فقرأ عليه
 بعض اصحابنا فما بلغني العمد باجازه من ابن عبد السلام واطال عليه فاضجره فكان يقول له الشيخ
 لا احيالك ان يروى بها عن او نحو ذلك فمات الطالب بعد قليل ولم ينتفع بما سمعه عليه

وروي

وليحذر

وليحذر الطالب ان يمتعه التكبر او الحياء عن طلب العلم فقد ذكر البخاري عن مجاهد
 قال لا ينال العلم مستحي ولا متكبر وليجنب الطالب ان يظفر بشيخ او بسماع
 لشخص فكمته لسفره عنه عن اضرابه فذلك لوم من فاعله على انه قد روينا فعل ذلك عن جماعة
 من الائمة المستفيدين كسجبه وسفيان الثوري وهشيم والليث وابن جريح وسفيان
 ابن عيينة وابن كهيعة وعبد الرزاق واسد اعلم بمقاصدهم في ذلك وروينا عن مالك
 قال من بركة الحديث افادة بعضهم بعضا ونحوه عن ابن المبارك ويحيى بن معين وروينا
 عن يحيى بن معين قال من يجل الحديث وكتفه على الناس سماعهم لم يفلح وروينا عن اسحق
 بن راهويه قال قد راينا اقواما منعوا هذا السماع فواسه ما فلعوا ولا انجحوا قال
 الخطيب والذي يستحبه افادة الحديث لمن لم يسمعه والدلالة على الشيوخ والنبية
 على رؤسهم فان اقل ما في ذلك التفتيح للطالب والحفظ للمطلوب مع ما اكتسب به من جليل
 الاجر وجميل الذكر ثم روي باسناد الى ابن عباس مرفعه قال اخواني تناصخوا في العلم ولا تكم بعضكم
 فان خيانة الرجل في علمه اسد من خيافته في ماله ثم روي عن الثوري قال النفل بعضكم
 بعضا وهذا يدل على ان ما روي عنه وعن تقدم ذكره من الائمة مما يخالف ذلك محمول على كتمه
 عن لم تروقه اهلا وعلى لم يقبل الصواب اذا ارشد اليه او نحو ذلك وقد قال الخطيب من اذاه
 لجهله فطالبيه والاعجاب الى الحجة عن الخطا والممازاة في الصواب فهو لذي الوصف مذموم مأثوم
 ويحذر الفائدة عنه غير مؤتب ولا مألوم وروينا عن الخليل بن احمد انه قال لا يعبده معمر بن النسي
 لان دن على عجب خطا فيستفيد منك علما ويحذر كبه عدوا وليكن همه الطالب بحصيل الفائدة
 سوا وقت له تغلوا وينزل ولا مانع ان يكتب عن هو دونه ما يستفيد به وروينا عن سفيان وكيع
 قال لا يكون الرجل من اهل الحديث حتى يكتب وقال وكيع لا يكون عالما حتى ياخذ من هو فوقه
 وعن هو دونه وعن هو مثله وكان ابن المبارك يكتب عن دونه فقل له فقال لعل الكلمة التي فيها
 يحتاج لم يغتني وليحذر الطالب ان يكون همه تكثير الشيوخ لجره اسم الكثرة وصرفها قال ابن
 الصلاح وليس بموفق من ضيع شأنا من وقته في ذلك وروينا عن عفان انه سمع قوما يقولون
 نخطنا كتب فلان فقال هذا الضرب من الناس لا يفعلون كما ما في هذا وسمع منه ما ليس
 عده هذا ويسمى من هذا ما ليس عند هذا فقد منا الكوفة فاقنا اربعة اشهر ولواردا ان نكتب
 مائة الف حديث لكتبناها ما كتبنا الا قد مر حصة الا في حديث وما راضينا من احد
 الا بالاملا الاسرى فانه ابو عيسى قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول ابو حاتم الرازي اذا
 كتبت فمشت واذا حدثت ففتش والفتش ايضا جمع الشيء من ههنا وههنا وههنا ولم يبين
 ابن الصلاح ما المراد بذلك وكانه اراد اكتب الفائدة ممن سمعها ولا يخرج ذلك حتى ينظر فيمن
 حدثك اهل ان يؤخذ عنه امر لا فها فانت ذلك يموت الشيخ او سفره او سفره فاذا كان

ط
 عن دونه

اهو

وقت الرواية عنه وقت العمل بذلك ففتش جيندا وقد ترجم عليه الخطيب باب من قال
يكتب عن كل أحد ويحتمل أن أراد ابن حاتم استيعاب الكتاب المسموع وترك السماع أو
استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل وتكون النظرة حالة الرواية وقد يكون قصد الحديث
بكثير طرق الحديث وجمع أطرافه فيكون ذلك شيوخه ولا بأس بذلك فقد روي عن ابن حاتم
قال لو كتبت الحديث من ستمائة حكاية ما عقلتاه وقد وصف بالأكثار من الشيوخ سفيان الثوري
وابوداود الطيالسي ويونس بن محمد المودب ومحمد بن يونس الكندي وابوعبد الله بن مسنده
والقسم بن داود البغدادي وروينا عنه قال كتبت عن **سنة** الألف شيخ **•** وبنبغي للطالب
أن يسمع ويكتب ما وقع له من كتاب أو جزء على التمام ولا يحسنه فربما احتاج بعد ذلك
الرواية شيء منه لم يكن فيما اتخذه منه فيقدم وقد روي عن ابن المبارك قال ما اتخبت
على عالم قط الأدمت وروينا عنه أنه قال ما جاء من متيق خبر قط وروينا عن يحيى بن معين
قال صاحب الانتخاب ندم وصاحب النسخ لا ندم وقد فرق الخطيب في ذلك بين أن يكون الشيخ
غير الطالب وأردأ غريبا فقال إذا كان الحديث مذكرا وفي الرواية معسرا فبنبغي للطالب
أن يفتي حديثه ويحسبه فكتب عنه ما لا يجد عند غيره وبجنب المعاد من رواياته قال
وهكذا أحكم الوارد من منكري الذين لا يمكنهم طول الإقامة والتوافق وإما من لم يتميز للطالب
معاد حديثه من غيره وما يشارك في روايته مما انفرد به فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب
دون الانتقاء والانتخاب انتهى **•** واليه اشرت بقولي وأن يضو حال عن استيعابه أي الغرض
النسخ أو لكون الشيخ أو الطالب وأردأ غير معسوم ونحو ذلك وقولي لعارف أي جودة الانتخاب
فقد روي عن يحيى بن معين قال دفع إلى ابن وهب كتابين عن معونة بن صالح خمسمائة
أو ستمائة حديث فانتقيت شرارها لم يكن لي بها يومئذ معرفة وأن قصر الطالب
عن معرفة الانتخاب وجودته فقال الخطيب ينبغي أن يستعين ببعض حفاظ وقته
على انتقاء ما لا يرضى في سماعه وكتبه ثم ذكر من المعروفين بحسن الانتقاء بأزرعة الرازي
واباعبد الرحمن السائي وابرهيم بن اورهه الأصميهاني وعبيد الله بن أبي بكر الجعافي
وعمر البصري ومحمد المسطر والدارقطني وابا الفتح بن أبي الفوارس وابا القاسم هبة الله
ابن الحسن الطبري الألكائي وقولي وعلو الأصل هذا بيان لما جرت به عادة الحفاظ
من تعليلهم في أصل الشيخ على ما يتخونه وفائدة لأجل المعارضة أو لمسك الشيخ أصله
أو الاحتمال في هاب الفرع فينقل من الأصل أو حديث من الأصل بذلك للعلم عليه واختياره
لصورة العلامة مختلفة والاهرج في ذلك فكان الدارقطني يعلم بخطه عرض في الصورة في الحاشية
البصري وكان الألكائي يعلم على أول أشاد الحديث بخط صغير بالحره وهذا الذي استقر عليه عمل
أكبر المتأخرين وكان أبو الفضل علي بن الحسن العسككي يعلم بصوره من تين بحرف في الحاشية

الشيخ

اليماني وكان أبو الحسن النعماني يعلم صاذا ممدودة بحرف في الحاشية النعماني أيضا وكان أبو محمد
الجلال يعلم طامدودة كذلك وكان محمد بن طحان النعماني يعلم بخان أحدها إلى جنب الآخر
كذلك **•** ولا تكن مقتصر أن تسمع **•** وكتبه من دون فهم ففهم **•**
• وأقرأ كتابا في علوم الأشر **•** كابن الصلاح أو كذا المختصر **•**
• لا ينبغي لطالب العلم أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فقد روي
عن أبو عاصم النبيل قال الرياسة في الحديث بلاد رايه رياسة نذله **•** قال الخطيب هي اجتماع
الطلبة على الرواية للسمع عند علوسيته قال فاداممير الطالب يفهم الحديث ومعرفته
تعمل بركة ذلك في سيبته قال ولعمري يكن في الاقتصار على سماع الحديث وتحليله الصنف دون
التميز معرفه صحيحه من فاسده والوقوف على اختلاف وجوهه والتصرف في أنواع
علومه الا لطيب المعزلة القدرية من سلك تلك الطريقه بالخشويه لوجب على الطالب
الاتفة لنفسه ودفع ذلك عنه وعن أشاء حبيته ورويت عن فارس بن الحسين لنفسه **•**
• يا طالب العلم الذي ذهبت **•** بمحدثه الرواية **•**
• كن في الرواية والعناية **•** بالرواية والدراسة **•**
• فار والقليل وراعه **•** فالعلم ليس له نفايه **•**
وقولي وكتبه هو منصوب عطفًا على محل أن المصدرية فمحلها نصب على نزع الخافض أي مقتصر
على سماع الحديث وكتبه **•** وبنبغي للطالب أن يقدم قراءه كتاب في علوم الحديث حفظًا وتفهمًا
لتعرف مصطلح أهله قال ابن الصلاح ثم أن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن مفصح عن
أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص الحديث بالجهل بها
نقصًا فاحسب أن هؤلاء ساءوا الله حديثهم بأن تقدم العناية به وقولي أو كذا المختصر إشارة إلى هذه الأربعة **•**
• وبالصحيحين أدان ثم الشئ **•** واليه في ضبطها وفهمها ثم ثرت **•**
• بما اقتضته حاجة منسند **•** أحمد والموطأ المهم **•**
• وعمل خيرها الأحمد **•** والدارقطني والتواتر عدا **•**
• وخيرها الكبير للحجفي **•** والجرج والتعديل للرازي **•**
• وكتب المؤتلف المشهور **•** والأجل الاحمال للامير **•**
• قال الخطيب من أول ما ينبغي أن يستعمله الطالب شدة الحرص على السماع والمشاركة
اليه والملازمة للشيوخ وبتدئ سماع الامهات من كتب أهل الأرض والاصول للجامعة
الشئ واحتما بالتقدم الصحيحان البخاري ومسلم وما يتلو الصحيحين سنن أبي داود
والنسائي والترمذي وكتاب بن خزيمة قال ابن الصلاح صطامشكها ومهاجعي معانيها
قال واحمد عن كتاب الشئ الكبير للبيهقي فانا لا يعمل مثله في باب ثم سائر ما من حاجه

صاحب الحديث اليه من كتب السناد كسند احمد ومن كتب الجوامع المصنفة في الاحكام وموطا
ملك هو المقدم منها وافر الخطيب بعد ان ذكر الكتب الخمسة ثم كتب المسانيد الكبار مثل
سند احمد وابن راهويه وابي بكر بن ابي شيبة وابي خزيمة وعبد بن حميد واحمد بن
سنان والحسن بن سفيان وابي يعلى وما يوجد من مسند يعقوب بن شيبة واسماعيل
القاضي ومحمد بن ايوب الرازي ثم الكتب المصنفة مثل كتب بن جرير وابن ابي عروبة
وابن المبارك وابن عيينة وهشيم وابن وهب والوليد بن مسلم ووكيع وعبد الوهاب
بن عطاء وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهم قال **واما موطا** ملك رضي الله عنه
فهو المقدم في هذا النوع ويجب ان يبتدأ بذكره على كل كتاب لغيره ثم الكتب المتعلقة
بصل الحديث فمنها كتاب احمد بن حنبل وابن المديني وابن ابي حاتم وابي علي النيسابوري
والدارقطني والقيمي **ثم** توارخ الحديثين مثل كتاب ابن معين رواية **صحيح** ورواية
المفضل الغلابي ورواية الحسين بن حيان وتاريخ خليفه رواية ابي حسان الربادي
ويعقوب الفسوي وابن ابي حنيفة وابي زرعة الدمشقي وحنبل بن اسحق والسراج والراج
والتعديلي لابن ابي حاتم قال ويؤخذ على هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن اسمعيل البخاري
يريد التاريخ الكبير وله ثلاثة توارخ واليهذا اشرف بقول من خبرها الكبير للجهني البخاري
وقال **ابن الصلاح** ان من جواد العلل كتاب **نعم** والدارقطني ومن افضل التواريخ
تاريخ البخاري الكبير وكتاب ابن ابي حاتم قال ومن كتب الضبط لمشكل الاسماء قال ومن اكملها
كتاب **الاحمال** لابي نصر بن ماکولا

ص واحفظه بالتدريج ثم ذكر **به** والايقان **اصح** وبادر
اذا ناهلت الى التاليف **مهر** وتذكر وهو في التصنيف
طريقان جمعه ابوابا **او** سنادا **معه** صحابا
وجمعه معللا كما فعل يعقوب اعلا رتبة وماكمل

ش لكن تحفظ الطالب الحديث على التدرج قليلا قليلا ولا تاخذ نفسه بما لا يطيقه في الحديث
الصحيح خذ وان الاعمال بما تطيقون وروينا عن الكوري قال كنت اتي الامير ومنصورا فاسمع اربعة
احاديث خمسة ثم انصرف كراهيه ان تكلم وتفتت وروينا اخذ ذلك عن شعبه وابن عليه
ومعرو وروينا عن الزهري قال من طلب العلم جملة فانه جملة وانما ذكر العلم حديث وحديثان
وقال ايضا فيما رويانه عنه ان هذا العلم ان احسنه بالكثرة له غلبه ولكن حده مع الايام
والليالي اخذ اذ فينا نظيره **وما** معين على دوام الحفظ المذكورة وروينا عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه قال تذكروا هذا الحديث ان لا تفعلوا بذكره وروينا عن ابن مسعود قال يذكر هذا
الحديث فان حيوته مذكورة **وروي** اخوه عن ابي سعيد الخدري وابن عباس **وروي**

عن الخليل بن احمد قال ذكر بعضكم تذكر ما عندك وتستفيد ما ليس عندك **وروي** عن عبد الله
بن المعتز قال من اكثر مذكره العلماء قام بنفس ما علم واستفاد ما لم يعلم وليكن الحديث
مصاحبا لا يقان فقد روي **عن** عبد الرحمن بن مهدي قال الحفظ الايقان واذا ما اهل
الحديث للتاليف والتخرج واستعد لذلك فليبادر اليه فقد قال الخطيب فلما تمهر
في علم الحديث ونقف على غوامضه وستبين الخفي من فوائده الامن جميع متفرقه والف
متشقة وضم بعضه الى بعض واستعمل بتصنيف ابوابه وترتيب اصنافه فان
ذلك الفعل ما يقوى النفس ويثبت الحفظ ويذكر القلب وشحن الطبع وينسج
اللسان ويحيي البيان وتكشف المشبهة ويوضح الملبس وتكتب الصا حيل الذكر ويخله
الى آخر الدهر كما قال الشاعر

يموت قوم فيجي العلم ذكرهم وللجمل يلحق امواتا بابواب

قال وكان بعض شيوخنا يقول من اراد الفائدة فليكثر قلم الشرح ولياخذ فكم التخرج
وروي عن الحافظ ابي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال رأت عبد الغني بن
سعيد الحافظ في المنام فقال لي يا ابا عبد الله خرج وصنف قل ان حال منك وبينه هذا
انا قد ترائي قد حال بيني وبين ذلك **ثم** ان للعلماني تصنيف الحديث وجمعه طريقتين
احداها تصنيفه على الابواب على احكام الفقه وغيرها كالكتب الستة والموطا وبقيته
المصنفات والثانية تصنيفه على مسانيد الصحابة كل مسند على حدة كما تقدم **وروي**
عن الدارقطني قال اول من صنف مسندا وتبعه نعيم بن حماد قال الخطيب وقد صنف
اشد بن موسى مسندا وكان اكبر من نعيم سنا واقدم سماحا فحتمل ان يكون نعيم سبقه
في حديثه قال الخطيب فان ساربت اسما الصحابة على حروف المعجم وان ساعى القبايل
فبتدأ بين هائم ثم الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب وان شا
على قدر سوابق الصحابة في الاسلام قال وهذه الطريقة احب اليها فيبدأ بالعشر
ثم بالقدمين من اهل بيته مرويتهم اهل الحديث ثم من اسلم وهاجر بين الحديثية
والفتح ثم من اسلم يوم الفتح ثم اصاع الاسنان كالسائب بن يزييد وابي الطفيل قال ابن
الصلاح ثم بالنساء قال وهذا حسن ولا اول اشمل قال الخطيب يستحب ان يصنف المسند
معللا فان معرفة العلل اخل انواع الحديث **وروي** عن عبد الرحمن بن مهدي قال لان اعراف
علل حديث هو عندي احب الى من كتب عشر من حديث ليس عندي وقد جمع يعقوب بن شيبة
مسندا معللا قال الزهري ولم يصنف يعقوب كله قال وسعت السجج يقولون لم يتم
مسندا معللا قط قال وقيل ان نسخته مسند ابي هريرة شوهدهت بمصر فكانت مائة جزء
قال **وروي** عن علي بن ابي حمزة عن مسند عشرة الاف دينار قال الخطيب والذي ظهر ليعقوب

مُتَنَدٍ الْعَشْرَةِ وَابْنِ مَعْبُودٍ وَعَمَارٌ وَعَتَبَةُ بْنُ غَزْوَانَ وَالْعَبَّاسُ وَبَعْضُ الْمَوَالِي هَذَا الَّذِي
 رَأَيْنَا مِنْ مُتَنَدٍ هَذَا الشَّرْهَ يَقُولُ وَمَا كَمَلْهُ مِنْ الزَّوَادِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ
م وَجَمْعُ الْبَوَابِ أَوْ شَيْخًا أَوْ **م** تَرَاهِمًا أَوْ طَرَفًا وَقَدْ رَأَى
م كَرَاهَةِ الْجَمْعِ لَذِي تَقْصِيرٍ **م** كَذَاكَ الْخُرَاجُ بِلَا تَحْرِيرٍ
م وَمَا جَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنْ يَخْصُوهُ بِالْجَمْعِ وَالتَّالِيفِ الْبَوَابِ وَالشُّيُوخَ وَالتَّرَاثِمَ
 وَالطَّرِيقَ وَمَا جَمَعَ الْبَوَابَ فَهُوَ أَفْرَادُ بَابٍ وَاحِدٍ بِالتَّصْنِيفِ كَكِتَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ
 وَبَابِ الْقِرَاءَةِ خَلَفَ الْإِمَامُ أَفْرَادَهَا الْبَخَارِيُّ بِالتَّصْنِيفِ وَبَابِ التَّصَدِيقِ بِالنَّظَرِ فِيهِ تَعَالَى
 أَفْرَادَهُ الْإِجْرَى وَبَابِ النِّيَّةِ أَفْرَادَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا وَبَابِ الْقَضَا بِالْمِيمِ مَعَ الشَّاهِدِ أَفْرَادَهُ الدَّارُ
 قُطْنِي وَبَابِ الْقَنُوتِ أَفْرَادَهُ ابْنُ مَنَدَةَ وَبَابِ الْبَشْمَلَةِ أَفْرَادَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ
وَأَمَّا جَمْعُ الشُّيُوخِ فَهُوَ جَمْعُ حَدِيثِ شَيْخٍ بِمَخْصُوصَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَفْرَادِهِ كَجَمْعِ
 حَدِيثِ الْأَعْمَشِ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ وَحَدِيثِ الْفَضِيلِ بْنِ عَمَّاسٍ لِلنَّسَائِيِّ وَحَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ
 جُنَادَةَ لِلطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطِيبُ مِنْ جَمْعِ حَدِيثِهِ اسْتِعْمَالَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَابْنِ
 أَبِي تَيْمَةَ وَبَيَانَ بْنِ بَشَرٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحٍ وَجَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ
 وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَزَائِدَةَ وَزُهَيْرَ أَوْ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَسُفْيَانَ
 عَيْيَنَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنَ الْحَقِّ السَّيِّدِيَّ وَسُلَيْمَانَ بْنَ طَرِجَانَ وَسُلَيْمَانَ بْنَ مِهْرَانَ الْأَعْمَشَ وَسَعْدَ
 وَصَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ وَطَلْحَةَ بْنَ مَرْثَدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَوْنٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَوْزَاعِيِّ
 وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَرِيِّ وَأَنَا حَصِّنَ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي عَاصِمٍ الْكُوفِيِّ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الْمَكِّيَّ وَمُكَلَّ
 بْنَ أَنَسٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ بْنِ شَهَابٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ وَشُعْبَةُ
 كَدَامٍ وَمُطَرِّزُ بْنُ طَهْمَانَ وَهَشَامُ بْنُ تَاسَعْدٍ وَجَعْفَرُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ
 الْبَصْرِ وَرَوَيْنَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ قَالَ يَقَالُ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ حَدِيثَهُ هُوَ الْخَمْسَةُ
 هُوَ مُفْلَسٌ فِي الْحَدِيثِ سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ وَمُكَلَّ وَجَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَيْيَنَةَ وَهُمْ أَصُولُ الدِّينِ
وَأَمَّا جَمْعُ التَّرَاثِمِ فَهُوَ جَمْعُ مَا جَانَبَتْ جَمْعَهُ وَاحِدَهُ مِنَ الْحَدِيثِ كَمَا كَرِهَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَسَبِيلُ ابْنِ
 أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَرُوهَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَيُّوبُ عَنْ ابْنِ
 سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَخُذْ ذَلِكَ **وَأَمَّا** جَمْعُ الطَّرِيقِ فَهُوَ جَمْعُ طَرَفٍ حَدِيثٍ وَاحِدٍ كَطَرَفٍ حَدِيثٍ
 فَيُضْرَبُ الْعَمَلُ لِلطُّوسِيِّ وَطَرَفٍ حَدِيثٍ مِنْ كَذِبٍ عَلَى مُتَعَدِّ الطَّبْرَانِيِّ وَطَرَفٍ حَدِيثٍ طَلَبَ الْعِلْمَ
 فَرِيضَهُ وَخُذْ ذَلِكَ وَقَدْ دَخَلَ الْخَطِيبُ هَذَا الْقِسْمَ فِي جَمْعِ الْبَوَابِ وَأَفْرَادَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِالذِّكْرِ
 وَهُوَ وَاضِحٌ لِأَنَّهُ هَذَا جَمْعُ طَرَفٍ حَدِيثٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ جَمْعُ بَابٍ وَفِيهِ أَحَادِيثُ مُخْتَلِفَةٌ وَاللَّهُ
 وَكَرَهُوا الْجَمْعَ وَالتَّالِيفَ لِمَنْ هُوَ قَاصِرٌ عَنْ جُودِهِ التَّالِيفُ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ إِذَا مَرَّ بِكَ
 الْمُحَدِّثُ أَوَّلَ مَا تَكْتُبُ لِلْحَدِيثِ جَمْعُ حَدِيثِ الْخُثْلِ وَحَدِيثٍ مِنْ كِتَابٍ فَالْتَمِسْ عَلَى قَدَرِ الْخُثْلِ

وكذلك

وكذلك كرهوا إخراج التصنيف إلى الناس قبل هذائيه ومحرمه وإعادة النظر فيه وتكريره
من العالي والنازل
م وَطَلَبُ الْعُلُوقِ سِتَّةٌ وَقَدْ **م** فَضَّلَ بَعْضُ النَّزُولِ وَهُوَ رَدُّ
م وَفَتْمُوهُ خَمْسَةً فَالْأَوَّلُ **م** قَرَّبَ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ أَفْضَلُ
م أَنْ صَحَّ الْأَسْنَادُ وَقَسَمَ الْقَرِيبُ **م** الْإِمَامُ وَعَلَوْهُ نَسَبِي
م بِنَسَبِهِ لَكَلِّبَ السَّنَةَ إِذَا **م** يَنْزِلُ مِنْهُ مِنْ طَرَفَيْهَا اخْتَدَ
ش رَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ طَلَبُ الْأَسْنَادِ الْعَالِي سِتَّةٌ عَنْ سَلَفٍ وَرَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 إِسْمَاعِيلَ الطُّوسِيِّ قَالَ قَرَّبَ الْأَسْنَادُ قَرِيبَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي طَلَبِ الْأَسْنَادِ الْعَالِي
 سِتَّةٌ صَحِيحَةٌ فَذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي مَحَلِّ الْأَعْرَافِ وَقَوْلُهُ يَأْتِي بِأَمَامٍ سَوَكَلٍ فَزَعَمَ كَذَلِكَ الْحَدِيثُ
 قَالَ وَلَوْ كَانَ طَلَبُ الْعُلُوقِ فِي الْأَسْنَادِ غَيْرَ مُسْتَحَبٍّ لَأَنْكَرَ عَلَيْهِ سُؤَالُهُ عَمَّا جَرَمَ سُؤَالُهُ عَنْهُ
 وَالْمَرَّةَ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى مَا أَحْرَمَ الرَّسُولُ عَنْهُ وَلَمْ يَحْكَمْ الْحَاكِمُ خِلَافَهُ فِي تَقْضِيلِ الْعُلُوقِ وَحَكَاهُ
 ابْنُ خَلَّادٍ ثُمَّ الْخَطِيبُ فَكَيْفَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ أَنَّ النَّزُولَ فِي الْأَسْنَادِ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرَّوَايِ
 أَنْ يَجْتَمِعَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ وَتَابِلُهُ وَفِي السَّائِلِ وَتَعَدُّلُهُ وَكَلَامُهُ إِذَا اجْتَهَادَ قَالَ صَاحِبُهُ
 ثَوَابًا قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ وَهَذَا مَذْهَبٌ مِنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْخَبْرَ قَوِيٌّ مِنَ الْقِيَاسِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَهَذَا
 مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ لِلْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْجِدِّ أَنَّ كَثْرَةَ الْمُسْتَقْبَلِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً لِنَفْسِهَا قَالَ وَمُرَاعَاةُ
 الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنَ الرِّوَايَةِ وَهُوَ الصَّحَّةُ أَوَّلُ **قُلْتُ** وَهَذَا بِمَنْبَأَةٍ مِنْ تَقْصُدِ الْمَجْدِ لَصَلَاةِ
 لِلْجَمَاعَةِ فَيَشْكَلُ طَرَفًا بَعِيدُهُ لِكَثْرَةِ الْخَطَا وَأَنَّهُ إِذَا سَلَوُكَهَا إِلَى قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ وَذَلِكَ
 أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِيثِ التَّوَصُّلَ إِلَى صِحَّتِهِ وَبَعْدَ الْوَهْمِ وَكَلَامُهُ كَوْرُ حَالِ الْأَسْنَادِ بِطَرَفٍ إِلَيْهِ
 أَحْتِمَالُ الْخَطَا وَالْخَلَلِ وَكَلَامُهُ قَصْرُ السَّنَدِ كَانَ إِسْمَ الْكَلَامِ الْأَنَّ يَكُونُ وَحَالُ السَّنَدِ النَّازِلِ أَوْ يَوْقُ
 أَوْ حِفْظُ أَوَاقِفِهِ وَخُذْ ذَلِكَ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي آخِرِهِ هَذَا الْفَضْلُ ثُمَّ الْعُلُوقُ فِي الْأَسْنَادِ عَلَى عَشَةِ أَقْسَامٍ
 كَمَا قَسَمَهُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي جَزَلِهِ أَفْرَادَهُ لَكَ وَتَبَعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى كَوْنِهَا عَشَةً أَقْسَامٍ
 وَأَنْ اخْتَلَفَ كَلَامُهَا مَا هِيَ بِبَعْضِ الْأَقْسَامِ كَمَا سَيَأْتِي الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الْقَرِيبُ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ جِهَةِ الْعُدَّةِ بِأَسْنَادٍ نَظِيفٍ غَيْرِ ضَعِيفٍ وَاللَّيْلَةُ الْأَشَارَةُ يَقُولُ أَنْ صَحَّ الْأَسْنَادُ فَمَا إِذَا قَرَّبَ
 الْأَسْنَادَ مَعَ ضَعْفِ بَعْضِ الرِّوَايَةِ فَلَا تَنْفَاقَ هَذَا الْعُلُوقُ لِاسْمِهَا إِذَا كَانَ فِيهِ بَعْضُ الْكُذَّابِينَ الْمُنَازِعِينَ
 مِنْ أَدْعَى سَمَاعِ الصَّحَابَةِ كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَهَذِيذَةَ وَدِينَارَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَخُرَاشَ وَنُعَيْمَ بْنَ سَالِمٍ
 وَيَعْلَى بْنَ الْأَشَدِّقِ وَابْنِ الدُّنْيَا الْأَسْبَجَ وَخُوَيْرَةَ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِرْثَانِ مَنْ رَأَى
 الْمُحَدِّثَ يَفْرَحُ بِعَوَالِي ابْنِ هُدَيْدٍ وَفَعْلَى بْنِ الْأَشَدِّقِ وَمُوسَى الطُّوَيْلِ وَأَبِي الدُّنْيَا وَهَذَا الضَّرْبُ
 فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَامِي بَعْدَ وَهَذَا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ هُوَ أَفْضَلُ أَنْوَاعِ الْعُلُوقِ وَأَجْلَاهَا وَأَعْلَاهَا مَا يَبْقَى لِلشُّيُوخِ
 هَذَا الزَّمَانِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسَّمَاعِ مَا هُوَ مَسَاعِي الْأَسْنَادِ وَاللَّغْوُ ذَلِكَ

الحمد لله

السند

فان يكون في سجدة قد وافقه **هـ** مع قول المرافقة **هـ**
 او ينجح كمال السدس **هـ** وان كان سوادا فاحصل **هـ**
 من السواد اربعة وجبت راحة **هـ** الا ان السواد الواحد فالسجدة **هـ**

فی شیخ

[illegible]

تذکرہ جی ۵

[illegible]

5

[illegible]

در دو واحد مکرر علی محمد

تَطْبِيعُ

أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغدا معه غزوة أو غزوتين قال صلى الله عليه وسلم
وكان الأمر بهذا أن مع عنه راجع إلى الحكم على الأصول في عبارته ضيق بوجوب أن
يعد من الصحابة جبر بن عبد الله الجلي في شرا ففقد ظاهر ما استمر طرهم من لا يعلم خلافه
في علم من الصحابة والصحيح هذا عن ابن أبي شيبة مع الأسناد والبيهقه جملته والرواية
مصحفة في الحديث والقول الرابع أنه شرط مع طول الصحبة لا خدر عنه حكمه العذر
عز عن غيره في هذا ذهب إلى أن هذا الاسم إنما سمي به من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وأخذه
العلم وحكمه أن الحاحب أيضا قوله ولم يجوز لعمر بن يحيى ولكن بدل الرواية بالآخر
عنه وندما فرق وعرف هذا الظاهر أنه يحافظ فقد ذكر الشيخ أبو إسحق في الشيخ أن أبا
اسمعيلى وذكره بنهم وأما هو عن جبر بن عبد الله الجلي في حفظ من أمة المحترمة فإمر فيه تعجب
أنه غير ثقة ولا مأمون ولم أر هذا القول غير غير وهذا وكان ابن الحاحب أحد هذا القول
من كلامه للعدى ولذلك استقطب من الخلف في حديث الصحابي والقول الخامس أنه من
راه ما بالغوا في الحكمه الوافدي على أهل العلم معار رابست أهل العلم يقولون كل من رآه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أدرك الخلف ما سلم وعقل أمر الدين ورصيده فهو عندنا من صحبة النبي صلى الله عليه وسلم
ولو ساعد من آثار النكاح والتقييد بالبلوغ والقول السادس أنه زادوا
زمنه سلم وموسى بن وهب عن جبر بن عبد الله الجلي في علم مصر فانه قال في من خرج من مصر
في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم من أدركه ولم يسمع منه أو نتم إيجي شاني واسم عبد الله بن أبي بكر
بما جبر أبو نعيم إلى المدونة في خلافه عن ما عاق أهل السير محمد بن حنبل في هذا القول من الأصول
الغراف في شرح التنقيح وكذلك في كتاب صغير أحكم ما بسلا من أخبار جبر بن عبد الله الجلي
محمد بن عبد البر في الاستيعاب وابن مندي في معرفة الصحابة ومحمد بن أبي عبد الله في شرح
الأحنف بن قيس أن ذلك شرطه وقال ابن عبد البر في مقدمه كتابه بهذا الكلام في
القرن الذي أسار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما قاله عبد الله بن أبي أو في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يريد بذلك تفريق القرن والقول السابع أنه هو قول زرارة بن أوفى في هذا القول
ما به عن زرارة بن سنان ومحمد بن أبي بكر بن محمد بن وهب في معرفة الصحابة
وقد اختلف أهل اللحد في هذا القرن فقال الجوهري في معرفة الصحابة ما روى ثلثون
رجل صاحب الحديث في سنة أقوال في سنة ثمان وعشرين وقيل ثلاثون
وقيل أربعون وقيل سبعون وقيل ثمانون فإمر وهو قول زرارة في آثار
أهل الزمان فالقرن في كل قوم على مقدار أعمارهم فعلى ما يكون ما في السن والسبعين
كما روى الترمذي في الحديث المرفوع إجماعا مع ما في السن والسبعين وما ابتدأ
معه ما فالظاهر أنه من حدى العهد أو جبر بن عبد الله الجلي في قول زرارة بن أوفى قد استوفى

ط
مضعف

القرن

القرن

القرن ومن رأى أنه قد روى ابن سنان في الصحابة فوطى عبد الله بن سنان في هذا القول
ما به سنة والقول الثامن أنه هو قول زرارة بن أوفى في هذا القول
قد أوعا وهو عند زرارة بن أوفى في هذا القول
في سنة وأكثر ولا سنة والقول التاسع أنه هو قول زرارة بن أوفى في هذا القول
ابن جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين وقيل ثلاثون وقيل أربعون
أكثر فتوى وهو أن شرطه ما روى زرارة بن أوفى في هذا القول
علم بالسنن العبادية ليست هي من جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
وهو من سنة ثمان وعشرين أم في السنة ثمان وعشرين والقول العاشر أنه هو قول زرارة بن أوفى في هذا القول
مسائل الأولى في ما عرفت من الصحبة وذلك ما بالفتاوى كان يكنى وعرفه العشر
في خلف منهم وأما بالاشتقاق والشمس العامة من التواتر كعكاشه في شخص ضام
ابن خلف وعنه ما وأما ما جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
الذي في كتابه من جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
فكره ذلك لموسى بن وهب في تاريخ أصبهان وروينا قصته في مسند أبي داود الطيالسي
ومع الخبر في علي أنه هو أن يكون أبو موسى أما أراد بذلك شيئا من الذي علمه بطله
في عمومهم حمزة لا أنه سماه باسمه والله أعلم وأما أخبار عن نفسه أنه كان يحد من
عده أنه قبل أخباره بذلك هكذا أطلق في الصحابة فانه قال الكفاية وقد
حكم بأنه صحابي أو كان ثقة أمينا مقبول القول أو إذا كان صاحب السيرة وكان له
حكم بأنه صحابي في الظاهر لموضع عدا الله وقبول خبره وإن لم يطمع بذلك كما جبر بن عبد الله
مقداد في خبره كالمقاضي إن ذكره والظاهر أن هذا الكلام العامي والقول الحادي عشر أنه هو قول زرارة بن أوفى في هذا القول
ما أطلق في ذلك ما يكون أوقاه كذا في تصحيحه الظاهر أن أوقاه بعد ما به سنة
في حيا وفاقه الذي علم فانه لا يقبل وإن كان قد ثبتت عدا الله فبما كان له نقول
في الحديث الصحيح أنكم ليلى كتم مائة فانه على رأس مائة سنة لا على أحد من جبر بن عبد الله الجلي
أخرا ذلك القرن قال ذلك في سنة وفاته صلى الله عليه وسلم وأما في هذا القول
في قبوله ذلك منه أن يكون قد عرفت معاخرة النبي صلى الله عليه وسلم فإمر ما جبر بن عبد الله الجلي
صحابي مع أسلافه وعدا الله فإمر ما جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
فإمر ما جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
كلهم عدول لولا أن يكونوا من جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
الرسول صلى الله عليه وسلم أو من أصحابه أو من جبر بن عبد الله الجلي في سنة ثمان وعشرين
لأنه سبب أن لا يفسدوا في تقوا على أنه روى في أصحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث

ما احسن ما قال
في شرح العقائد
النسخية في هذا العام

الحی

دوب و انس من الكه و على قنف
الكندي اعمه من باب
٤

15

مجلس ابن النعمان في

[illegible]

الشهادی

الفن

المريض

ابن عباس

[illegible]

ایضا و

[illegible]

۳۵۵

[illegible]

ثم نعم بالحجف غيره الا ان صاحب الميثاق حكى انه وضع عند ابي عبد الله محمد بن مطرف بن الميثاق
 في الموطن غدا من الولد من عا وده فار ومرو حقا ونظر غدا به من الولد كما تقدم وهو الصواب
 والى عا ومع العن وشهد بالبا وهو ما في ذكره في الكتب العديدة لعبا ومن سمعنا في عا
 ابي عبد الله بن الربيع وابن اخيه عبا ومن سمعنا وعاد من العوام في الخبرين
 وعامر كما هو عليه كل من يسمي بالكون قتيبه ومن ملكه عنه وعنه فالرافع
 الحن الميملي ومع ابا الموحص الضار ليس في ذلك الا استمان المار عام بن عبد الله الميملي الكوفي
 روى له مسلم في معجمه الصحيح عن ابن مسعود قال قال الشيطان ليتمثل في صوم الرجل في القوم
 فيخرجهم احزاب ملكه او كره بالعص على ما حكى في معنى واسو على ابيحاني والتبهي والصد في ابر
 اخذ اوجه صفة الدرة قطني ربي ما كولا كاليها وحكما انه من له عنه يكون ابا ما صاحب
 الميثاق وحكي لما عن بعض مسوخن عند عا ما هو وهو ثم اما عا عن عبد الله الذي روى عنه
 او اسامه هو ما كان ابا ولكن ليس له رواه في الكتب العديدة والى معده السنة ومور
 الذهبي فيما قرأته عطية في المشتبه انه يشبه عامر بن عبد الله التميمي ثم العدي السعدي روى له
 البخاري في كتاب ايجره ما كلف كاتبا جز من معارده فجا كتاب عمر قبل موته منه الحديث وقد
 قبيح بالفتح الدرة قطني وان ما كولا ابيحاني وحكي صاحب الميثاق انه ذكره في كتاب البخاري
 في الخارج واصحاب الغنيط فار وما فيه البخاري عنه فار وما في البخاري به ايضا عبيد الماسكان
 فار وما في ايضا فيه عنه والما في لفظي الرحمة عنه مع العدي بن يكون ابا هو معده ما في الكتب
 العديدة من ذلك منهم عبيد الماسكان وعنه في اي لبابة وغيره ما روى في ابن عبيد هو العدي
 لان ابن ليس في موضع الصفه ليجاله واما هو جالي في موضع الخبر اذكر في الكوفي بن عبد الله فويل
 زعمه ما كلف من ابا كولا وصد الماسكان جميعا
 عتيق القتيبي في خبر خاله كذا الوحي وفار وارقد
 ثم كذا الايلي كالا بلي فار سور سار والرافع جطر
 بزره انب برباج حسن ربه هشام خلفاء ابن
 المورس لما وعد الواحد وملك من الاوس نصر ما ورد
 مصغر نعم الحن الميملي ومع العاف وروى ذلك بنو عتيق القتيبي المعروفه لم ذكر في حديث
 ثم ان بن حصين عند مسلم كانت عتيق خلفا لبي عتيق في حديث العنبا وانما كانت
 من ابي عتيق كذا كذا عتيق كذا خاله الا ان يحدث في الصحيحين وكذا كذا عتيق بن عتيق بن عتيق بن عتيق
 او روى له مسلم وهو المراد معوفى كذا ابو يحيى في النما مع العدي او كذا عاف ملكه منهم
 عتيق بن ابي طالب في كذا الحديث المصنف عليه وهل نزل لنا عتيق من اربع وابست

[illegible]

ماخذ من لهو ابن عمر واد اقبله

في عهد العثمانيين

واحد اربعه عشر
مدا الحيد اعظمي

[illegible][illegible]

5

113.

[illegible]

وعبد الله بن السامعي وعبد الرحمن بن عمار بن النضر بن محمد بن سواد السدي ومحمد بن علي بن زيد بن
أبي بصير وعبد العطاء بن منة وروى له البخاري فقط من روى له بشير بن الفضل وسهل بن
وإبن المسار وعبد الوليد بن سعيد ومحمد بن عبد الله بن النضر بن محمد بن سواد السدي وروى له
في فقط من روى له بشير بن الفضل وسهل بن سفيان العنبري وسالم بن نوح وروى له
الأحرار وعبد الوهاب بن عطاء وعبد الله بن علي بن مسهر وعيسى بن يوسف بن محمد بن سواد السدي
عنه **قلت** قد قال ابن مهدي صحيح غندر منه في الأحكام وأما ما رواه أحمد بن حنبل في صحيحه
سعد بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ وحالف في العم
فقال عن سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
وغير واحد في وفاته وقيل سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
محمد بن عبد الله بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ وحالف في العم
بعد **قلت** ومن سماع منه آخر أبو عبد الله أبو عمر وعثمان بن أحمد السعدي وأبو بكر محمد بن عبد الله
ابن أبي رافع وأبو رافع بن علي بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
بغداد ومن سماع منه عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد السعدي وأبو بكر محمد بن عبد الله
وأبو رافع بن علي بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
وفاء النسائي وغيره وأما علي بن عامر فقال أنه لم يخلط كذا حكاه صاحب الميزان عنه وقول السلي
من الزيادة في علي بن أبي العلاء وفاته ثم علم أنه استباه فان في الكوفيين أربعة منهم صاحب الكوفة
ليس فيهم بهذا النسب إلا هذا ومنهم عازم واسمه محمد بن الفضل بن النضر بن محمد بن سواد السدي وروى له
لعله وهو أحد المعاصرين في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
في آخر عمره قال أبو حامد أخلط في آخر عمره وروى عنه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
قال وكنت عنه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
عنه بن علي بن سماعه حيد وأبو رافع بن علي بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
عزاي دأبه بلغنا أن عازم أكل سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ست عنه وروى ابن جابر بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
حدثه التكاثير الكندي في صحيحه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ترك الكوفة وانكر صاحب الميزان هذا القول في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
وكان قول السدي في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
فمن سماع منه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
أما خالد بن الزبير في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ينبغي أن يكون ما حواه عنه قبل أخلط اسمه ومن سماع منه بعد أخلط اسمه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ابن عمار بن سفيان بن عمار بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
أحد المعاصرين الذي روى عنه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ

عنه

عنه من مكرم العجمي أخلط من سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
حدثه فأنه ما حدثه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
التقني فحجب الناس عنهم في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ابن إمام الصنعائي في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ما ذهب بعض الموصوفين السماع وقالوا أيضا كان يلقب بعدا في وقال النسائي في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
عنه باخه اسمي من سماع منه قبل أخلط اسمه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
وكنى في آخر من سماع منه بعد أخلط اسمه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
أبو بكر قال أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
اسم في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
وغير واحد في وفاته وقيل سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
محمد بن عبد الله بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ وحالف في العم
بعد **قلت** ومن سماع منه آخر أبو عبد الله أبو عمر وعثمان بن أحمد السعدي وأبو بكر محمد بن عبد الله
ابن أبي رافع وأبو رافع بن علي بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
بغداد ومن سماع منه عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد السعدي وأبو بكر محمد بن عبد الله
وأبو رافع بن علي بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
وفاء النسائي وغيره وأما علي بن عامر فقال أنه لم يخلط كذا حكاه صاحب الميزان عنه وقول السلي
من الزيادة في علي بن أبي العلاء وفاته ثم علم أنه استباه فان في الكوفيين أربعة منهم صاحب الكوفة
ليس فيهم بهذا النسب إلا هذا ومنهم عازم واسمه محمد بن الفضل بن النضر بن محمد بن سواد السدي وروى له
لعله وهو أحد المعاصرين في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
في آخر عمره قال أبو حامد أخلط في آخر عمره وروى عنه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
قال وكنت عنه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
عنه بن علي بن سماعه حيد وأبو رافع بن علي بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
عزاي دأبه بلغنا أن عازم أكل سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ست عنه وروى ابن جابر بن قولبة بن جابر بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
حدثه التكاثير الكندي في صحيحه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ترك الكوفة وانكر صاحب الميزان هذا القول في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
وكان قول السدي في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
فمن سماع منه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
أما خالد بن الزبير في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ينبغي أن يكون ما حواه عنه قبل أخلط اسمه ومن سماع منه بعد أخلط اسمه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ
ابن عمار بن سفيان بن عمار بن أنس بن مالك بن أبي طالب صاحب الكوفة في سنة ١٢٠ هـ
أحد المعاصرين الذي روى عنه في سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ في قولها أنه توفي سنة ١٢٠ هـ

199

اشتمل هذا البيت على لغز لطيف مثاله حد الكلمة الاولى في المصنف الاخير وهو هم
لم الكلمة الاولى في النصف الاول وهو ان يصير ذلك اسم المنفرد فيه وهو ان يصير
والله اعلم بالشرح المشار كقولك ونوفيقه وصلى الله عليه محمد وآله وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم
وكانت هذه نسخة من نسخة يوم الوجود لعنه ما نسخ وعسرون كرسى اول سنة ١٠٢٠ هـ
مخطوطا في الرز الى الكرام المنان محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن الفضل
ابن المحسن ابن